بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غـــزة
عمادة الدراسات العليـــــا
كليـــــة التجـــــارة
قسم المحاسبـــة والتمـــويل

مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)
(دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)

إعداد
عثمان زياد عاشور

إشراف الدكتور
ماهر موسى درغام

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1429 هـ - 2008 م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً"

(طه: 114)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة والتعرف على أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية، وكما هدفت إلى التعرف على مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

قام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال الكتب والدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح كما تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانه تم تصميمها اعتماداً على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) والدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة وقد تم توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة والذي يتكون من مدققين الحسابات في قطاع غزة والبالغ عددهم (65) مدقق وتم استرداد (58) استبانه منها أي بنسبة إرجاع قدرها (89.23%) واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتبين من نتائج الدراسة التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية، وكانت نسبة الالتزام 64.7% وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة، وعدم إثبات التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة، هناك أثر ايجابي بين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، كذلك يحقق الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة وللشركات والدولة، كما تبين أن ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق وعدم وجودة قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية من أهم المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

أوصى الباحث بمجموعة توصيات من أهمها ضرورة التزام جميع الشركات الصناعية المساهمة بإعداد التقارير المالية بشكل كامل والتي تشمل (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية، كذلك يتوجب علي الجهات المسؤولة عن مراقبة الشركات أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان التزام الشركات بإعداد قوائمها المالية والإيضاحات اللازمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، تفعيل دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق، وزيادة عدد الدورات المتخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims at investigating the compliance of Palestinian Shareholding Industrial Companies in Gaza Strip of disclosure requirements according to International Accounting Standard (IAS) NO.(IAS1) "Presentation of Financial Statements" from point of view external auditors in Gaza Strip and to know the impact of this compliance on the quality of Financial Statements Information, and it aims to know the advantages of applying (IAS) as well as the obstacles the facing the auditors when examining compliance of (IAS).

To achieve the objectives of this study the researcher has used published Literatures that study the disclosure which provides the secondary data.

The researcher has investigated the primitive data by a designed questionnaire that was developed according to requirements of the disclosure in International Accounting Standard NO.(IAS1) "Presentation of Financial Statements" and previous studies and theoretical framework of the study. The society of study consisted of external auditors in Gaza Strip and distributed questionnaires were (65) and the received were (58) that represented (89.23%). The researcher used the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) for analyzing data.

The important results showed compliance of Palestinian Shareholding Industrial Companies in Gaza Strip to prepare Financial Statements at rate 64.7%, It didn't comply to disclosure requirements according to International Accounting Standard NO.(IAS1) "Presentation of Financial Statements" from point of view external Auditors in Gaza strip, the study also showed that there is an effect of compliance (IAS) on the quality of Financial Statements Information and this compliance of (IAS) also achieved some advantages for accounting, companies and countries, there is a shortage in the role of professional associations responsible for accounting and auditing.

The researcher presented some recommendations the most important of these are compliance of all Palestinian Shareholding Industrial Companies in Gaza Strip to prepare all Financial Statements which include Balance Sheet Statement, Income Statement, Cash Flows Statement, Changes In Equity Statement, and Accounting Policy and Footnotes, and the necessity of compliance companies of disclosure requirements according to (IAS), and the necessity to activate the role of professional associations responsible for accounting and auditing in Gaza Strip, and to increase the courses of (IAS).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى الشهداء والأسرى

إلى جامعتي (الجامعة الإسلامية ــ غزة)

إلى والدتي ووالدي وإخوتي الأعزاء

إلى زوجتي وابنتي الحبيبة

إلى حمايا وحماتي الأعزاء

إلى الزملاء والأصدقاء

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلي اله وصحبه أجمعين.

الشكر لله أولاً على أن أعانني على إنجاز هذا العمل وشملني بتوفيقه وأنني في هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور / ماهر موسى درغام على ما أفاض على من علمه ووقته وجهده فكان عوناً لي وناصحاً أميناً ساهم بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي عليها الآن.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

وأتوجه بالشكر لهذا الصرح الشامخ الجامعة الإسلامية قبلة العلماء ومهد الباحثين ممثلة بإدارتها المهنية الحكيمة وكذلك إلى كلية الدراسات العليا وكلية التجارة ممثلة بعمادتها وهيئتها التدريسية الموقرة والى جميع أساتذتي سواء من الجامعة الإسلامية أو من خارجها الذين أرشدوني ونصحوني خلال تحكيم استبانه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود وأخص بالذكر أسرتي بالعمل وكذلك إلى الأخوة مدققين الحسابات القانونيين في قطاع غزة باعتبارهم عينة الدراسة لما ساهموا معي في ملئ استبانه الدراسة وعلى ما قدموه لي من مساعدة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتنا فان أصبنا فمن الله وان أخطأنا فمن أنفسنا

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا"

والله من وراء القصد

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قران كريم	أ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ت
الإهداء	ث
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	ح
قائمة الجداول	ذ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1: مقدمة الدراسة	2
1-2: مشكلة الدراسة	3
1-3: أهداف الدراسة	3
1-4: أهمية الدراسة	4
1-5: فرضيات الدراسة	4
1-6: حدود الدراسة	6
1-7: الدراسات السابقة	6
1-8: التعليق علي الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في فلسطين	21
2-1: نشأة الإفصاح	22
2-2: تعريف الإفصاح	24
2-3: أهمية الإفصاح	25
2-4: أهداف الإفصاح	25
2-5: معوقات التوسع في الإفصاح	26
2-6: مستويات الإفصاح	27
2-7: الإفصاح كمبدأ محاسبي	28
2-8: وجهات نظر الإفصاح	28
2-9: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح	32
2-10: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	33

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
2-11: : مسؤولية مدقق الحسابات عن التحقق من كفاية الإفصاحات	35
2-12: متطلبات الإفصاح في التشريعات الفلسطينية	40
الفصل الثالث: القوائم المالية	46
3-1: مفهوم القوائم المالية	47
3-2: أهداف القوائم المالية	47
3-3: القوائم المالية والتقارير المالية	47
3-4: مكونات البيانات المالية	48
3-5: الميزانية العمومية	48
3-6: قائمة الدخل	51
3-7: قائمة التدفقات النقدية	52
3-8: قائمة التغيرات في حقوق الملكية	53
3-9: السياسات المحاسبية والإيضاحات	54
3-10: أساليب عرض المعلومات	55
3-11: خصائص المعلومات	56
3-12: مستخدمو المعلومات المحاسبية	59
3-13: حدود القوائم المالية	61
الفصل الرابع: معايير المحاسبة الدولية	64
4-1: مفهوم المعيار المحاسبي	65
4-2: مفهوم معايير المحاسبة الدولية	65
4-3: مفهوم العرض العادل للبيانات المالية بموجب معايير المحاسبة	65
4-4: أهمية معايير المحاسبة الدولية	66
4-5: أسباب (مبررات) استخدام معايير المحاسبة الدولية	67
4-6: معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية	70
4-7: مبررات الاتجاه المؤيد لاستخدام معايير المحاسبة الدولية	72
4-8: معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية	75
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	80
5-1: إسلوب الدراسة	81
5-1-1: مصادر جمع البيانات	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
5-1-2: مجتمع الدراسة	81
5-1-3: أداة الدراسة	81
5-1-4: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	83
5-1-5: صدق الإستبانة	84
5-1-6: ثبات الإستبانة	95
5-2: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة	97
5-3: اختبار فرضيات الدراسة	101
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	131
6-1: النتـــائـــج	132
6-2: التوصيـــات	134
6-3: الدراسات المستقبلية المقترحة	136
المراجع	137
الملاحق	144

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	درجات مقياس ليكرت.	83
.2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (درجة الالتزام بإعداد القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية) والدرجة الكلية للمجال.	85
.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الأول (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية) والدرجة الكلية للمجال.	86
.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثاني (إيضاحات السياسات المحاسبية) والدرجة الكلية للمجال.	87
.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثالث (الإيضاحات عامة) والدرجة الكلية للمجال.	88
.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية) والدرجة الكلية للمجال.	88
.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية علي جودة معلومات القوائم المالية) والدرجة الكلية للمجال.	89
.8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الأول "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة" والدرجة الكلية للمجال.	90
.9	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثاني "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود علي الشركات" والدرجة الكلية للمجال.	91
.10	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثالث "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة" والدرجة الكلية للمجال.	91
.11	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية" والدرجة الكلية للمجال.	92
.12	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية) والدرجة الكلية للمجال.	93
.13	معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.	94
.14	يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة.	96
.15	توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس.	97
.16	توزيع أفراد المجتمع حسب العمر.	97
.17	توزيع أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي.	98
.18	توزيع أفراد المجتمع حسب التخصص.	98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.19	توزيع أفراد المجتمع حسب الشهادات المهنية.	99
.20	توزيع أفراد المجتمع حسب المسمى الوظيفي.	99
.21	توزيع أفراد المجتمع حسب عدد سنوات الخبرة.	100
.22	عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية.	100
.23	عدد الدورات التدريبية في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح.	101
.24	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الأول: درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.	102
.25	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الأول (درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية).	104
.26	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	105
.27	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني –المحور الأول (الإيضاحات المتمة للقوائم المالية).	107
.28	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية.	108
.29	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني –المحور الثاني (إيضاحات السياسات المحاسبية).	110
.30	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الثالث: الإيضاحات العامة.	111
.31	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثالث (الإيضاحات العامة).	112
.32	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)	113
.33	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني (الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)).	114
.34	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثالث: أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.	115
.35	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية).	116
.36	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة.	117
.37	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع –المحور الأول (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة).	119

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.38	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات.	120
.39	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع –المحور الثاني (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات).	121
.40	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة.	122
.41	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثالث (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود علي الدولة).	123
.42	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	124
.43	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية).	125
.44	النسب المئوية لدرجات الإجابة على السؤال "هل توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية".	126
.45	النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الخامس: معوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.	126
.46	المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس (معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية).	128
.47	نتائج اختبار "مان – وتني" للفروقات حسب الجنس.	129
.48	نتائج اختبار "كروسكال– والاس" للفروقات حسب العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة.	130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: مقدمة الدراسة

1-2: مشكلة الدراسة

1-3: أهداف الدراسة

1-4: أهمية الدراسة

1-5: فرضيات الدراسة

1-6: حدود الدراسة

1-7: الدراسات السابقة

1-8: التعليق على الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1: مقدمة الدراسة

تعتبر الشركات المساهمة من القطاعات المهمة والتي تؤثر على الحياة الاقتصادية للمجتمع التي تعمل في محيطه كما تساهم في زيادة الاستثمارات في المنشآت التي يحتاجها المجتمع من خلال التزامها بالقوانين والتشريعات المفروضة عليها.

كما أن الشركات المساهمة تعد بياناتها المالية والتي تحتوي على المعلومات الضرورية والمفيدة بالنسبة لمتخذي القرارات، وتعد هذه البيانات على شكل قوائم مالية بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة وتشتمل القوائم المالية الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملاً للقوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الأخرى التي تقوم الشركات بإصدارها وتعد هذه المعلومات المصدر الأساس للمعلومات بالنسبة للمستخدمين.

وتهدف هذه القوائم التي تصدرها الشركات إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة وتكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدمين متنوعين داخل الشركة وخارجها لتقويم الأداء واتخاذ القرارات لذلك يجب أن تظهر هذه القوائم جميع المعلومات الرئيسة التي تهم الفئات المختلفة والتي لا تملك مصادر أخرى للحصول على المعلومات لذلك من الواجب أن تعبر القوائم المالية عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

لذلك كان هناك اهتمام من قبل الجهات الرسمية والمنظمات المهنية بموضوع الإفصاح وما يتعلق به من معلومات وتوقيت الإفصاح عن هذه المعلومات حيث إن الهدف الأساس من الإفصاح هو أن تشمل القوائم المالية على معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك يساعد الإفصاح المحاسبي متخذي القرارات الاقتصادية في تقويم المركز المالي والأعمال والانجازات التي تقوم بها تلك الشركات لذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية الذي يعالج موضوع العرض والإفصاح في القوائم المالية (الخطيب، 2002: 156).

لذلك يساعد التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح في عمل مقارنات للقوائم المالية لعدة سنوات لنفس المنشأة وللقوائم المالية للمنشآت الأخرى المشابهة كما أنه يساعد في تحقيق العدالة بين الفئات المختلفة من مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بالمعلومات الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2: مشكلة الدراسة

تعيش الشركات الصناعية المساهمة وسط بيئة متعددة الأطراف تؤثر بها وتتأثر بها سواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية ويهم هذه الأطراف الحصول على معلومات مفيدة عن هذه الشركات تساعدهم على اتخاذ القرارات، كما تمثل القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة مصدراً مهماً للمعلومات المالية حيث إن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون لمعلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقويم المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية لذلك يجب أن تكون هذه القوائم المالية معدة حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية.

وفي ضوء ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)؟ ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1. هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية؟
2. هل تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية؟
3. ما أثر هذا الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية؟
4. هل يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير؟
5. هل توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؟

1-3: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.
3. التعرف على مدى وجود علاقة بين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية.
4. التعرف على مزايا الالتزام تطبيق معايير المحاسبة الدولية لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير؟
5. التعرف على المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

1-4: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" باعتبار أن القوائم المالية تظهر حقيقة المركز المالي للشركة وهي مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ولما لها من أثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية، كذلك تنبع أهمية الدراسة من خلال فوائد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والتي تعود على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال رفع جودة المعلومات وقابليتها للمقارنة وتعظيم كفاءة سوق المال وكذلك مساعدة الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية للوصول في إعداد قوائمها المالية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، كذلك تساعد الدراسة في فتح آفاق جديد للبحث العلمي في مجال معايير المحاسبة الدولية في فلسطين.

1-5 فرضيات الدراسة

لقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولي: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية.

الفرضية الثانية: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

الفرضية الفرعية الثالثة: تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات العامة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

الفرضية الثالثة: يؤثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.

الفرضية الرابعة: يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير.

وتنقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة.

الفرضية الفرعية الثانية: يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للشركات التي تطبق هذه المعايير.

الفرضية الفرعية الثالثة: يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير.

الفرضية الخامسة: توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تعزى إلى كل من المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-6: حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على مدققين الحسابات في قطاع غزة فقط ولم تمتد إلى مدققين الحسابات في الضفة الغربية وذلك بسبب سياسة إغلاق المعابر والطرق التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي.

1-7: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (الخوري، وبالقاسم، 2006)، بعنوان: "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية السنوية عند الإفصاح عن هذه التقارير وربط ذلك بتوقيت الإفصاح، بالإضافة إلى تحديد الأثر على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول.

بينت نتائج الدراسة على وجود تأثير ايجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن التقارير المالية السنوية على حجم التداول خلال اليومين الثاني والثالث بعد تاريخ الإفصاح كذلك دلت النتائج على اختلاف في استجابة حجم التداول وفقاً لتوقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية فالشركات التي أفصحت عن تقاريرها مبكراً تأثر حجم أسهمها تأثراً ايجابياً ومعنوياً عند الإفصاح عن التقارير المالية السنوية بينما لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التداول على أسهم الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية ولم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية لإعلان التقارير السنوية أو توقيتها على عوائد الأسهم.

وقد أوصت الدراسة بإصدار جريدة خاصة بالبورصة بحيث تلزم الشركات الدرجة بالبورصة بالإعلان من كافة الأخبار التي تهم المستثمرين في هذه الجريدة وكذلك ضرورة الاهتمام وتوجيه المشرعين إلى ضرورة إعادة النظر في الفترة القانونية الإفصاح وذلك بإلزام الشركات بإصدار تقاريرها مبكراً سعياً وراء خدمة المستثمرين بتوفير معلومات حديثة لهم.

2. دراسة (صيام، 2005)، بعنوان: "ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة".

هدفت الدراسة إلى استعراض فكرة تدويل المعايير المحاسبية والعوامل التي دعت إلى وجود معايير محاسبية دولية كما هدفت إلى التعرف على درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن والايجابيات التي يمكن تحقيقها والمعوقات التي تحد من الالتزام بتطبيق هذه المعايير في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بينت الدراسة أن هناك تأييداً كبيراً للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من ايجابيات كما تم التوصل إلى أن هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف القوانين والتشريعات والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الإشراف على مهنة المحاسبة.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والاقتراحات من شأنها التخفيف من حدة هذه المعوقات ومعالجة بعض منها مثلاً التركيز في الخطط الدراسية المحاسبية الجامعية على أساليب القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بحيث تتحقق لدى الخريج المعرفة الوافية للمعايير المحاسبية الدولية وتعزيز قدرته على التعامل معها في حياته العملية والعمل على معالجة المعوقات وتطوير التشريعات التي تحد من إمكانية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وإعادة النظر في أسس منح تراخيص مزاولة مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بشكل منافس لمدققي الحسابات في الدول المتقدمة.

3. دراسة (أبو نصار، والذنيبات، 2005)، بعنوان: "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998م والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

تبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمي القوائم المالية وبمتوسط إجابة تراوح بين مهم ومهم جداً للغالبية العظمى من البنود كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة أخذ هيئة الأوراق المالية لآراء مختلف الفئات التي تستخدم البيانات المالية المنشورة بعين الاعتبار عند تطوير أو تعديل التعليمات الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية والطلب من الجهات المعنية بهيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوراق المالية اتخاذ خطوات عملية للتأكد من قيام الشركات المساهمة العامة بالالتزام الفعلي بالإفصاح عن هذه البنود في تقاريرها السنوية.

4. دراسة (الشلتوني، 2005)، بعنوان: "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية".

هدفت هذا الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية.

وقد بينت الدراسة أن مستوى الاطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية كما أن المصارف الفلسطينية تلتزم بمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد وإن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إلا أنها تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها كما احتلت قائمة المركز المالي المرتبة الأولى في الأهمية تليها قائمة الدخل، ثم تليها قائمة التدفقات النقدية، تليها في المرتبة الأخيرة قائمة التغيرات في حقوق الملكية كما أن أكثر المستخدمين اعتماداً على هذه القوائم هم دائرة الضرائب.

وقد أوصت الدراسة أن تقوم المصارف وشركات التدقيق بزيادة المعرفة والاطلاع لموظفيهم على معايير المحاسبة الدولية لما لها من أهمية كبرى تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي وتطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق والعمل على تحديث دائم للمناهج والمقررات في المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية وإصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إعدادها لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ القرارات السليمة لدى المستثمرين.

5. دراسة (سويلم، 2004)، بعنوان: "مدى الحاجة لتوفيق معايير المحاسبة العربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة في ضوء تجربة ماليزيا في إصدار معايير المحاسبة دراسة اختباريه مقارنة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التجارب العربية (السعودية، مصر، دول الخليج العربية) بشأن مدى الاعتماد على المعايير الدولية وظروفها الوطنية في إستراتيجية بناء معاييرها المحاسبية وتقييم مدى حاجتها لتوفيق معاييرها مع المعايير الدولية واختبار مدى تجانس معايير المحاسبة بأهم الدول والهيئات العربية مع المعايير الدولية للمحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشارت الدراسة إلى نواحي القوة والقصور في التجارب المصرية والسعودية والماليزية والخليجية لتنظيم سياستها المحاسبية وذلك في ظل الاتجاه نحو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة كما أن توفيق المعايير المحاسبية العربية لتتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة سوف يؤدي إلى تعظيم درجة قابلية المعلومات المالية للمقارنة وتوفير ما ينفق من مال ووقت لتوحيد التقارير المالية المبنية على أسس قياس وإفصاح مختلفة ورفع مستوى جودة المعايير المحاسبية ومن ثم مستوى جودة المعلومات المحاسبية وما ينتج عنها من قرارات اقتصادية وبما يسهم في مواجهة تحديات العولمة وتعظيم كفاءة أسواق المال دولياً وعربياً مع تعظيم قدرتها على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة وزيادة قدرة الدول العربية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن زيادة حركة التبادل التجاري بين الدول العربية والأجنبية.

اقترحت الدراسة بعض الاستراتيجيات للتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة هي الإبقاء على المعايير القائمة كما هي واستكمال إصدار الناقص وإدخال تشريع جديد أو إجراء تعديل قانوني بحيث يسمح للمنشآت المتعاملة دولياً والمقيدة بسوق المال في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي وتشكيل فرق عمل لكل معيار وتحديد نقاط الخلاف والاتفاق مع المعايير الدولية وتبنى مشروع متكامل لتسوية الفروق في خلال فترة زمنية محددة ومناسبة.

6. دراسة (نشوان، 2004)، بعنوان: "تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في السياسات المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ومدى مراعاة تطبيق المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية والتعرف على كيفية إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية في البيئة الفلسطينية.

وبينت نتائج الدراسة تدني نسبة التزام الوحدات الاقتصادية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، هناك إمكانية لوضع إطار عام للنواحي المحاسبية للوحدات الاقتصادية في فلسطين، كما أنه يمكن إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية في ظل التغيرات البيئية.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الوحدات الاقتصادية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية الفلسطينية في إعداد ونشر قوائمها المالية، ضرورة وضع إطار عام للنواحي المحاسبية وإلزام الوحدات الاقتصادية في كل من الضفة وغزة به بحيث يتم توحيد جميع مفاهيم القوائم المالية بين معدي القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومستخدميها، ضرورة تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين، حتمية إلزام الوحدات الاقتصادية الفلسطينية بتقديم قوائمها المالية في المواعيد المحددة من السنة المالية.

7. دراسة (الهبيل، 2003)، بعنوان: "مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة وكفاية تعليمات الإفصاح رقم (1) لسنة 1998م الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية لقرارات المستثمرين في الأوراق المالية في بورصة عمان وتبيان مدى التزام الشركة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بتعليمات الإفصاح عند إعداد تقاريرها المالية المقدمة للمستثمرين والتعرف على أثر تلك التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات المساهمة وبالتالي على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

بينت نتائج الدراسة ملاءمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية في بورصة عمان لكنها بينت الدراسة عدم كفاية تعليمات الإفصاح لخدمة قرار الاستثمار في بورصة عمان كما بينت النتائج التزام الشركات المساهمة المدرجة لدى بورصة عمان بتعليمات الإفصاح لدى إعدادها التقارير المالية المقدمة للمستثمر في سوق الأوراق المالية كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرا لتعليمات الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.

وقد أوصت الدراسة العمل على إصدار قوائم مالية ربع سنوية مدققة من قبل الشركات المساهمة والإفصاح عن قائمة التدفق النقدي المستقبلية والإفصاح عن الديون المشكوك فيها والخسائر الناتجة عنها عند المقرضين وكذلك تقديم قدر أكبر من المعلومات والإيضاحات بالتقرير النصف سنوي وإدراج القيمة الدفترية الفعلية للسهم بشكل يومي أو أسبوعي للمستثمرين في بورصة عمان والعمل على منع المدقق من الاستثمار في أسهم الشركات التي يعمل على تدقيق حساباتها وعلى الهيئة أن تعمل على وضع آلية معينة تمكن المدقق من تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية المعدة من قبل الشركات المساهمة المدرجة لدى بورصة عمان للأوراق المالية.

8. دراسة (الملحم، 2003)، بعنوان: "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلـــزام وضـــعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمة من معايير.

وقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها كما أوصـــت الدراســـة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من معايير الإفصاح المحاسبي ولرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعرف بمفـــاهيم وأهـــداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي ولزيادة احترام القطاع الخاص اقترحت الدراســـة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير.

9. دراسة (الخطيب، 2002)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في التقـــارير الماليـــة للشـــركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

هدفت هذه الدراسة إلى جمع البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقـــة ببيـــان أســـاس عرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة فـــي الأردن المتعلقـــة بمبـــدأ الإفصـــاح للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركة للفترات الســـابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى المشابهة.

وقد تبين أن الإفصاح في الميزانية العمومية وبيان الأرباح والخسائر وقائمة التغيـــرات في حقوق المساهمين يتطابق بشكل تام مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبية الدولية بشـــكل عام ومعيار المحاسبة الدولية رقم (1) بشكل خاص وتعكس نتيجة أعمال الشركة بصورة تعبـــر عن الواقع الفعلي للشركة، أن البيانات المالية الختامية تتماشى مع التشريعات والقوانين المعمول بها داخل الأردن مثل قانون الشركات الأردني وقوانين جمعية مدققي الحسابات الأردنيين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر التقارير المالية السنوية كاملة مرفقـــة بهـــا جميـــع الإيضاحات دون حذف أي منها لأنها تعد جزاً لا يتجزأ من التقارير المالية وكـــذلك لاحتوائهـــا على جميع بنود المعلومات التي تحتاجها الفئات المستفيدة المختلفة، كذلك ضرورة عقـــد دورات للمدققين والمحاسبين وتدريبهم على معايير المحاسبة الدولية والمعالجات المحاســـبية كـــلٌ فـــي اختصاصه لكي يكونوا مؤهلين لتدقيق حسابات الشركة المساهمة.

10. دراسة (طه، 1999)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أســـواق المـــال العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي وأهميته ومحدداتـــه بالنســـبة للمستثمرين والأسواق المالية في الدول العربية وتحديد طبيعة أهداف القوائم المالية والمعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تتضمنها وتهم المستثمرين والأسواق المالية في الدول العربية وتحديد متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والحسابات في المنشآت الاقتصادية.

وبينت الدراسة أن توافر المعلومات الكاملة عن الأدوات المالية والأوراق المتداولة من أهم عوامل تنشيط الأسواق المالية وكفاءتها مع توافر المقومات الأخرى وفي إطار ضوابط قانونية للتعامل في الأسواق ولحماية المستثمرين والحد من الممارسات غير الأخلاقية كما أن الإفصاح عن المعلومات الدقيقة والموثوق فيها ونشرها يعد الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بالتدفقات المستقبلية للنمو والربحية بالإضافة إلى أن أمانة المعلومات وسلامتها من الغش والخداع هي من أخطر المشكلات المرتبطة بالأسواق المالية والعربية والعالمية.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات منها العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية وعلى ضوءها يمكن الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل المدقق الخارجي للحسابات في القوائم المالية والتقارير المنشورة والعمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها والمواعيد المحددة كحد أقصى لنشرها حتى لا تتقادم أو تصبح عديمة المنفعة وحث إدارة الشركات على توفير القدر الكافي من المعلومات في القوائم المالية وتدعيم دور المدقق الخارجي للحسابات في إبداء ملاحظات وإعداد تقريره والإفصاح عن المخاطر الكامنة في المشروعات وتخفيض احتمالات الغش في كل عنصر من عناصر القوائم المالية حتى يكون تقريره بمثابة تأكيد للإفصاح المحاسبي والتوسع في استخدام الملاحظات والهوامش والجداول والمقارنات والملاحق والمذكرات والإيضاحات لتوفير القدر الكافي من المعلومات المحاسبية وغيرها والتي قد تعجز عن توفيرها القوائم المالية.

11. دراسة (مطر، 1998)، بعنوان: "الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية".

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى التزام المهنيين في الأردن (المحاسبين والمدققين) بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد وفحص البيانات التي تصدر عن الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ومدى اقتناع المهنيين أنفسهم بضرورة تطبيق هذه المعايير ومدى امتلاك المهنيين فعلاً للمعارف والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق تلك المعايير.

وقد بينت الدراسة أن المهنيون في الأردن يبدون تأييداً قوياً للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ولكن بعد تكييفها بما يتفق ومتطلبات البيئة المحلية وظروفها وان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغالبية العظمى من المهنيين في الأردن (محاسبين ومدققين) يلتزمون بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية تنفيذاً لمتطلبات القرار رقم (54) لعام 1989م الصادر عن جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين ويعتقد المهنيون بأن عدم امتلاك غالبية المحاسبين والمدققين على حد سواء للمعارف النظرية والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق تلك المعايير يأتي على رأس العوامل التي تعوق هذا الالتزام.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في البرامج التعليمية ووسائل وأساليب التدريس المتبعة بأقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية وايلاء عناية كبرى لتنمية المهنيين وتدريبهم بالإضافة إلى التشدد في أسس ومعايير تعيين وترخيص محاسبي الشركات المساهمة العامة ومدققي حساباتهم مع الاتجاه نحو التشدد في تطبيق الجزاءات والغرامات على المخالفين منهم.

12. دراسة (خليف، 1997)، بعنوان: "تقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قابلية المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في مصر من خلال توقع المشكلات المحتملة لتطبيق تلك المعايير.

بينت الدراسة التحليلية المقارنة بين المعايير المعدلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات أن الجهاز المركزي للمحاسبات أغفل ذكر بعض المعالجات المحاسبية لبعض القضايا المحاسبية أو ذكر تلك المعالجات بصورة ناقصة كما أن المعايير المعدلة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وكل من اللائحة التنفيذية للقانون (159) لسنة 1981م واللائحة التنفيذية للقانون (95) لسنة 1992م تضارب في المعالجات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة أو الموحدة وأخطاء ونقص في الشروط التي يجب توافرها في الشركة الملزمة بإعداد القوائم المالية الموحدة وكذلك وجود تعدد في المصطلحات المستخدمة للتعبير عن نفس المفاهيم نتيجة اختلاف الجهة القائمة بالترجمة وقد وجد هذا التعدد في المصطلحات في معايير المحاسبة المصرية سواء الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات أو الصادرة عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين.

وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في تلك المعايير التي أغفلت ذكر بعض المعالجات المحاسبية وتعديلها بحيث تذكر المعالجات الكاملة للقضايا المحاسبية التي يغطيها كل معيار وكذلك بإعادة النظر في اللوائح التنفيذية للقوانين بحيث يتم تعديلها والقضاء على التضارب والأخطاء واستكمال النقص وإصدار قائمة مصطلحات موحدة يلتزم باستخدامها ممارسو مهنة المحاسبة والتدقيق في مصر وتوحيد جهة إصدار المعايير على أن تعطي السلطة الكافية لمراقبة الالتزام بتطبيق تلك المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. **دراسة (بهجت، ويماني، 1995)، بعنوان: "الأثر المتوقع لمعيار الإفصاح العام على مستوي الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية".**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه تطبيق معيار الإفصاح العام على مستوي الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية والإيضاحات المرفقة بها وذلك عندما يصبح تطبيق هذا المعيار أمراً إلزامياً.

وبينت الدراسة أن هناك العديد من البنود التي لا يتم الإفصاح عنها بنسب متفاوتة وبالتالي فإن صدور المعيار وجعله إلزامياً سوف يؤدي إلى زيادة مستوي الإفصاح في القوائم المنشورة للشركات المساهمة السعودية، هناك بعض فقرات في المعيار تم التزام جميع الشركات الداخلة ضمن عينة البحث بها الأمر الذي يدل على أن المعيار لن يضيف جديداً فيما يتعلق بهذه الفقرات.

وقد أوصت الدراسة بأنه يجب النظر إلى المعيار على أنه خطوة أولى وليست نهائية وبالتالي يجب أن تعقبه إضافات أخرى مستمرة وتعديلات قد تقتضيها ظروف التطبيق الفعلي للمعيار، كذلك ضرورة وجود ميكانيكية معينة يتم فيها فحص أوراق العمل الخاصة بمراجعي الحسابات والمستندات المؤيدة للالتزام بفقرات المعيار.

14. **دراسة (مطر، 1995)، بعنوان: "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية وذلك بالمقارنة مع شروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها بهذا الخصوص في أصول المحاسبة الدولية.

وبينت الدراسة أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية المنشورة متطلبات الحد الأدنى في الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية إذ يصل مستوى هذا الإفصاح إلى ما يقارب (80%) من المستوى المطلوب حسب أصول المحاسبة الدولية.

وقد أوصت الدراسة أن يعمم الالتزام بأصول المحاسبة الدولية سواء في إعداد البيانات المالية أو في تدقيقها ليشمل جميع الشركات المساهمة الأردنية كذلك أن تولي الشركات ومدققوها عناية أكبر لمتطلبات الإفصاح في كل من قائمة الأرباح والخسائر والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. **دراسة (السيد، 1993)، بعنوان: "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهداف القوائم المالية والتعرف على احتياجات مستخدمي تلك القوائم من المعلومات مع دراسة العوامل المؤثرة في محتوى القوائم المالية وتوقيت إصدارها وإبراز الدور المهم الذي تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق المال من حيث أثرها على أسعار الأوراق المالية وتقييم الإفصاح المحاسبي الذي يتطلبه قانون سوق المال وتقديم بعض المقترحات لتطوير هذا الإفصاح.

بينت الدراسة أن القوائم المالية تهدف إلى توفير المعلومات الملائمة التي تفيد المستثمرين والدائنين وغيرهم من متخذي كما تبين أن المستثمرين والدائنين في حاجة إلى المعلومات التي تساعد في التنبؤ بحجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة وقد أظهر التحليل أن هناك عوامل تؤثر في محتوى القوائم المالية وتوقيت إصدارها أهمها تعدد فئات مستخدمي المعلومات المالية وتنوع واختلاف احتياجاتهم من المعلومات وكذا التشريعات والقواعد التي تصدرها الأجهزة الحكومية الرقابية والإشرافية بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وعلى الرغم من ذلك فان القوائم المالية التي تعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لازالت تلعب دوراً مهماً في توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات الطوائف المختلفة وخاصة المستثمرين والدائنين.

وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتطوير الإفصاح المحاسبي للشركات المسجلة في سوق المال منها إعداد قوائم مالية ربع سنوية وفقاً لمعايير محاسبية تتفق مع ظروف مصر البيئية وأن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عناصر أخرى مثل التغيرات في المبادئ المحاسبية والتعديلات الجوهرية في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء والقيم السوقية للعناصر المدرجة على أساس التكلفة التاريخية وأن تعرض قائمة الدخل في بنود مستقلة كل من الدخل من العمليات المستمرة ونتائج الأنشطة والقطاعات غير المستمرة والمكاسب والخسائر الاستثمارية والأثر المتجمع الناتج من تغيير المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى نصيب السهم من الدخل ونسبة سعر السهم إلى نصيبه من الدخل وضرورة الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالدخول المستقبلية للشركة والإعلان عن توزيعات الأرباح والسياسة التي تنتهجها الإدارة في هذا الشأن.

16. **دراسة (الجيوسي، وغرابية، 1990)، بعنوان: "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات لأغراض الاستثمار كذلك التعرف على مدى وجود علاقة بين الأهمية النسبية لبنود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات ونسبة الإفصاح عنها في التقارير ومدى وجود علاقة بين نسبة الإفصاح عن المعلومات في تقارير الشركات والتذبذب في أسعار أسهمها في السوق.

وقد تبين من الدراسة تجانس احتياجات فئة المستثمرين في الأردن من المعلومات أي أنه لا يوجد فرق في تقييم معظم المعلومات بين مجموعات المشاركين وتبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح عن البند وأهميته النسبية ضعيفة جداً وكذلك تبين أن العلاقة بين نسبة الإفصاح في تقرير الشركة وتذبذب سعر سهمها في السوق المالي علاقة ضعيفة وأن الشركات لا تفصح عن المعلومات بشكل كاف.

17. **دراسة (توفيق، 1989)، بعنوان: "قياس متطلبات الإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركة المساهمة وفي معيار الإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية".**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى وفاء التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية بالاشتراطات التي استوجبها معيار الإفصاح العام من ناحية ومدى وفائها بالاحتياجات الميدانية لقطاعات المستفيدين الرئيسيين من ناحية أخرى.

وبينت نتائج الدراسة عدم وجود وفاء باشتراطات معيار الإفصاح العام في المملكة بالمتطلبات الميدانية للمستفيدين، كذلك عدم وجود التزام بين الشركات المساهمة السعودية باشتراطات المعيار بشكل كامل في إعداد التقارير المالية لهذه الشركات.

وقد أوصت الدراسة أن تدرس وزارة التجارة ظاهرة عدم تطبيق اشتراطات المعيار في الشركات المساهمة السعودية بحيث تتابع بصفة مستمرة مدى التطبيق ومشكلاته، كما توصي بسرعة إصدار معيار مناسب للعرض والإفصاح العام بالنسبة للقطاع المصرفي كذلك أن تقوم وزارة التجارة بحث جميع المحاسبين القانونيين في المملكة على ضرورة التقيد بتطبيق اشتراطات المعيار الملزمة خصوصاً فيما يتعلق بقياس الدخل وإجراء التحليلات المطلوبة بهذا الشأن.

18. **دراسة (مطر، 1988)، بعنوان: "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر من مصادر المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية البيانات أو القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت وذلك كمصدر للمعلومات بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ثم تحديد العوامل الرئيسة التي تزيد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها بالإضافة إلى تحديد عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساهمة العامة بدولة الكويت وذلك للوفاء باحتياجات كل من فئتي محللي الاستثمار ومحللي الائتمان.

وقد أظهرت الدراسة أن البيانات المالية احتلت المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات بالنسبة لفئة المستثمرين في حين لم تحتل سوى المرتبة الثالثة كمصدر للمعلومات بالنسبة للمقرضين وكذلك تتأثر درجة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المدققة لهذه البيانات بمجموعة من العوامل وقد اتفقت فئتا المستثمرين والمقرضين على أهم ثلاثة عوامل وهي سمعة مراقب الحسابات ونوع الرأي الذي يبديه المراقب في تقريره عن هذه البيانات وتاريخ صدور تقرير عنه، وكذلك يختلف كل من المستثمرين والمقرضين في ترتيب القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية لأن المستثمرين يعتمدون بدرجة كبيرة على القوائم المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة بينت الدراسة أيضاً أن المهنيون (المحاسبون والمدققون) يتفقون مع فئة المستثمرين بدرجة أكبر من اتفاقهم مع فئة المقرضين وذلك في تقييمهم للأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة كمصدر للمعلومات التي تحويها هذه القوائم.

19. **دراسة (غرايبة، والنبر، 1987)، بعنوان: "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ومدى الاتفاق بين المستثمرين الأفراد والمحللين الماليين في المملكة الأردنية الهاشمية على تقييم الأهداف النسبية من مفردات المعلومات التي يمكن أن تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة وكذلك بحثت هذه الدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الصناعية وبعض خصائص تلك الشركات وهي إجمالي الأصول وعدد المساهمين و العائد على حقوق المساهمين.

وقد بيت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تفي بحاجات الفئتين معاً وأن نسب الإفصاح للشركات الصناعية الأردنية غير كافية ولا تلبي حاجات المستثمرين من المعلومات وجود علاقة طردية بين نسبة الإفصاح في الشركة وكل من حجم أصولها وعدد المساهمين فيها ولا توجد علاقة بين نسبة الإفصاح والعائد على حقوق المساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Jackson, and Madura, 2007)، بعنوان: "Impact of Regulation Fair Disclosure on The Information Flow Associated With Profit Warning"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تعليمات الإفصاح العادل الصادرة عن هيئة سوق المال (SEC) التي تتعلق بحصول جميع المشاركين في السوق على معلومات بشكل متساوي وبذلك يمنع تدفق المعلومات إلى المحللين قبل المشاركين الآخرين.

وبينت الدراسة أنه منذ تطبيق التعليمات المتعلقة بالإفصاح أن السوق اعتمد بشكل قليل على إعلانات تحذيرات الأرباح وتبين أيضاً أن تعليمات الإفصاح خفضت بصورة فعلية تسرب المعلومات إلى المحللين المفضلين المتعلقة بتوزيعات الأرباح حيث يتم نقل المعلومات المتعلقة بتوزيعات الأرباح قبل الإعلان الفعلي لتحذيرات الأرباح وبعد تطبيق تعليمات الإفصاح قل تسرب المعلومات وأن تسريب المعلومات كان يتم بشكل أكبر قبل تطبيق تعليمات الإفصاح.

2. دراسة (Daske, and Gebhardt, 2006)، بعنوان: "International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality"

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية للمنشآت النمساوية والألمانية والسويسرية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية (IFRS) حيث تم استخدام الإفصاح المتوفرة في التقارير التي تم تحليلها بواسطة الخبراء.

تبين من الدراسة أن جودة الإفصاح زادت بشكل ملحوظ عند تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS) للدول الأوربية الثلاثة (النمسا، ألمانيا، السويد) حيث إن أغلب المنشآت في العينة التي تم استخدامها في الدراسة أظهرت بشكل عام بأن جودة التقارير المالية زادة بصورة ملحوظة مع تبني معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS).

وأوصت الدراسة عمل المزيد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل القريب.

3. دراسة (Alsaeed, 2005)، بعنوان: "The Association Between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصائص المحددة للمنشآت على مدى الإفصاح الطوعي لدى المنشآت غير المالية في سوق الأوراق المالية السعودي وتم تحديد الخصائص وهي حجم المنشأة، والديون، والعمر، وهامش الربح، والسيولة، ونوع الصناعة، وحجم مكتب التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت الدراسة أن هناك ارتباط طردي ذو دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح لدى المنشآت وحجم المنشاة أي أن المنشآت الكبيرة تهتم أكثر من المنشآت الصغيرة بتقديم المعلومات والإفصاح وباقي المتغيرات لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية مع الإفصاح.

وقد اقترحت الدراسة عمل دراسات جديدة تتناول عناصر جديدة لم تتناولها هذه الدراسة مثل تقيم مدى الإفصاح لدى المنشات المالية دراسة العلاقة بين خصائص المنشآت والإفصاح الإلزامي.

4. دراسة (Al-Rashed, 2002)، بعنوان: "The Value of Accounting Disclosure: Investors' Perceptions"

تهدف هذا الدارسة إلى قياس أهمية عناصر الإفصاح المحاسبي للمستثمرين على وجه الخصوص ولمستخدمي البيانات المالية عامة بدولة الكويت.

وقد أظهرت النتائج أن التقارير السنوية لا تعتبر ذات فائدة ملموسة للمستثمرين بالرغم من اهتمامهم بها أحياناً واستخدامهم لبعض محتوياتها في تفعيل تداولاتهم كما أظهرت النتائج شيئاً من الارتباط بين حجم المنشات المالية ونوع الإفصاح المحاسبي إضافة إلى طبيعة المعلومات المنشورة أما ما يتعلق بالتقارير الفترية فقد أوضحت عينة الدراسة أهميتها وخاصة لما تتضمنه من تنبؤات، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بتلك التقارير مع تضمينها بعض المؤشرات المالية ذات العلاقة بأداء المنشات المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

5. دراسة (Tawfik, 1990)، بعنوان: "An Empirical Investigation of Homogeneity of Information Needs for Diverse Users of Financial Statements: An Application of Data Expansion Approach to Enhance the Saudi Arabian Disclosure Standard-Setting"

تهدف هذا الدارسة إلى إجراء دراسة اختباريه لتجانس احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المملكة العربية السعودية بشأن المعلومات المحاسبية من اجل تطوير معيار العرض والإفصاح العام الذي أصدرته وزارة التجارة.

وقد أظهرت الدراسة وجود فرق معنوي بين متطلبات المستخدمين الحكوميين وباقي قطاعات المستخدمين وعدم كفاية المتطلبات الحالية للمعيار للوفاء بكافة الاحتياجات كذلك عدم التزام الشركات المساهمة بمتطلبات المعيار في تقاريرها المالية.

وأصت الدراسة بأن تستكمل وزارة التجارة بناء معايير المزاولات المحاسبية وإصدارها بصفة إلزامية مع مطالبة المحاسبين القانونيين بالتقرير عن مدى التزام تقارير الشركات بمتطلبات المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-8: التعليق على الدراسات السابقة

جميع الدراسات السابقة تمت خارج فلسطين باستثناء دراسة (الشلتوني، 2005) ودراسة (نشوان، 2004)، حيث تتناول دراسة (الشلتوني، 2005) دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وكيفية تحسين جودة القوائم المالية للوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية في حين تناولت دراسة (نشوان، 2004) موضوع إمكانية تطبيق المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ومعرفة كيفية إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية وتبين أنه يمكن إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية وقامت دراسات أخرى بدراسة الإفصاح وأثره على أسعار الأسهم وأهميته بالنسبة للمستخدمين كدراسة (الخوري، وبالقاسم، 2006) و(أبو نصار، والذنيبات، 2005)، و(الهبيل، 2003) وتناولت دراسات أخرى موضوع معايير المحاسبة الدولية من حيث الايجابيات والمعوقات التي تواجه تطبيقها كدراسة (صيام، 2005) ودراسة (سويلم، 2004) كذلك دراسة (مطر، 1995) التي تتناول موضوع الإفصاح في القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، ورغم الجوانب المختلفة التي تناولتها الدراسات السابقة تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات في قطاع غزة، كذلك معرفة المعوقات التي تواجه المدققين في التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، والتعرف على تأثير الالتزام بهذه المعايير على جودة معلومات القوائم المالية، والتعرف على المزايا التي تعود على كل من مهنة المحاسبة والشركات والدولة نتيجة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في فلسطين

2-1: نشأة الإفصاح

2-2: تعريف الإفصاح

2-3: أهمية الإفصاح

2-4: أهداف الإفصاح

2-5: معوقات التوسع في الإفصاح

2-6: مستويات الإفصاح

2-7: الإفصاح كمبدأ محاسبي

2-8: وجهات نظر الإفصاح

2-9: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح

2-10: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

2-11: مسؤولية مدقق الحسابات عن التحقق من كفاية الإفصاحات

2-12: متطلبات الإفصاح في التشريعات الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1: نشأة الإفصاح

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية (جربوع، 2001: 108).

ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات أدى إلى زيادة الطلب على المزيد من الإفصاح (Kieso and Jerry, 1992: 8).

وكان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وبخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تمثل في البداية في الإعلان عن ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية بحيث يثبت فيها حساب رأس المال ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد (المطارنة، 2006: 17).

ولم تكن هناك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى فكانت كل شركة تختار ما تراه مناسباً من الطرائق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسباً وكان المحاسب يضطر إلى قبول أية سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفاً لديها كما كان مدقق الحسابات مضطراً للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي (القاضي، وحمدان، 2001: 23).

من عام 1929م حتى 1933م حدثت أزمة كساد عامة سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى وأدت تلك الأزمة إلى إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مما تطلب الأمر لجوء العديد من الشركات إلى الاقتراض لمحاولة درء الإفلاس وخوفاً من هبوط أسعار أسهمها مما يسرع في إفلاسها وغالباً ما كان يتم التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع أما المساهمون أو المقرضون الذين كانت مصالحهم تتضرر من جراء الأخذ بهذه البيانات فكانوا يلجأون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمدقق والإدارة وكثيراً ما كانت أحكام تصدر ضد المدقق أو المحاسب أو الإدارة دفاعاً عن مصالح المجتمع المالي ضد الغش والتلاعب وكان نتيجة هذا الموضوع ما يلي (لطفي، 2006: 303):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مطالبة الدولة والمجتمع المالي بوضع مبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها وحماية المحاسبين من ضغوط الإدارة والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي بسبب ترك الحرية للشركات في اختيار طرائق المحاسبة التي تراها مناسبة.
2. إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عام 1934م التي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض أية قيود على الشركات المتداولة أسهمها وكذلك صدر قانون الأوراق المالية عام 1933م والذي يعد قانوناً متعلقاً بالإفصاح حيث يتطلب هذا القانون نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية وتصبح متاحة لجميع من يريد الاطلاع عليها حتى يتمكن المستثمر من اتخاذ القرارات الرشيدة وقد دعم هذا القانون دور المدقق الخارجي بحيث أصبح يلعب دوراً كبيراً في تحديد المعلومات التي تقوم الشركات بتزويدها للمساهمين وفي نفس الوقت زادت المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق هذا المدقق في حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها سواء بالإهمال أو التواطؤ (عبد الله، 1995: 39).

نتيجة هذا الوضع أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضاً لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دوراً هاماً في توجيه العمل وزيادة الوعي المحاسبي للمجتمع المالي ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني حيث أصبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته لدى معالجته لأية مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الاكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفاً لديها ومع اتساع قاعدة المجتمع المالي المستفيد من التقارير والقوائم المالية اشتدت المطالبة بضرورة وجود مبادئ محاسبية تضمن وجود تقارير محاسبية قابلة للمقارنة بين قوائم الشركات المختلفة لتضمن لهذا المجتمع العريض إمكانية اتخاذ القرارات وقد أصبحت قضية المبادئ المحاسبية قضية قومية في أمريكا تهز مصالح المجتمع المالي وتنال تركيزاً خاصاً في الصحافة المالية واهتماماً من قبل الدولة عن طريق لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC) الأمريكية (القاضي، وحمدان، 2001: 29).

واثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933م-1973م إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل فمنذ عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل، ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد ومازال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسست في عام 1934م وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل ولقد توسع مضمون الإفصاح تدريجياً فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان وهما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين وذلك عام 1987م في الولايات المتحدة تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم (حنان، 2003: 446).

في ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن ظهور الشركات المساهمة العامة والأزمات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في نشوء مبدأ الإفصاح والحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة لذلك دعت الحاجة لوجود مبدأ الإفصاح والذي يهدف إلى إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات وخاصة المساهمين في الشركات المساهمة حيث يتم تقييم الإدارة على أدائها بناءً على التقارير المالية لذلك كان الاهتمام بمبدأ الإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات الرسمية والجهات المهنية.

2-2: تعريف الإفصاح

لقد تناول الكتاب والباحثين الإفصاح بمفاهيم أهمها:

عرف (خشارمة، 2003: 96) الإفصاح بأنة "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخها ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية".

ويرى (عبد الله، 1995: 39) بأنه "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة".

في حين يصفه (توفيق، 1989: 125) بأنه "إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وخارجها وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية للمنشأة مضللة".

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن جميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة لكي لا تكون هذه القوائم مضللة للمستخدم العادي البسيط وهو الغرض من الإفصاح، ويتفق الباحث مع تعريف خشارمة حيث يركز على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتاريخية والمستقبلية التي تهم جميع الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3: أهمية الإفصاح

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية (الدهراوي، وهلال، 1999: 9):

1. يلعب دوراً مهماً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البوصات) حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
2. يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المنشاة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

وأضاف (Harvey and Keer, 1983: 173) المميزات التالية للإفصاح:

3. يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
4. يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.
5. يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البوصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال (جريونينج، 2006: 8).

وعلية يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

2-4: أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل (Belkaoui, 2004: 266):

1. وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.
2. وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
5. لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
6. مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

2-5: معوقات التوسع في الإفصاح

يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن هذه المعوقات (Harvey and Keer, 1983: 174):

1. العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها.
2. زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.
3. إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.
4. يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الإضافية قد تضر بالشركة مثلاً في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق.
5. تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختيارياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة (السيد، 1993: 112).

وفقاً لما تقدم يرى الباحث بشكل مبدئي ضرورة حماية المنشآت من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة في حالة الاعتماد على القوائم المالية من خلال أن يتم النص في هذه القوائم على بعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلى من هذه البيانات وما هو متنبأ به ولتشجيع الشركات على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6: مستويات الإفصاح

يمكن تصنيف الإفصاح إلى عدة مستويات تبعاً لحجم المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وهي كما يلي (حنان، 2003: 446):

2-6-1: الإفصاح الكامل: Full Disclosure

يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بمدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات مستخدم تلك المعلومات غير أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية تبقى هدفاً صعب المنال وذلك للأسباب التالية:

- أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفة لذلك يجب أن تكون تكلفتها أقل من منفعتها المتوقعة.
- أن الزيادة غير المهمة أو الزائدة عن الحد تخفض من القدرة على استيعاب المعلومات أي زيادة عبء المعلومات التي يصعب تفسيرها أو الاستفادة منها.

هذا وقد يصبح من الضروري تعيين حدود دنيا لما يجب أن يفصح عنه مع ملاحظة أن الإفصاح الزائد عن هذه الحدود قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية المحاسبية وغيرها من التقارير المالية وقد يلفت النظر إلى مجالات تفصيلية ليست ذات أهمية نسبية أكبر من مجالات أخرى كما أن الإفصاح بأقل مما يجب لا يكون إفصاح كاف (عوض الله، وآخرون، 1993: 35)

2-6-2: الإفصاح الكافي: Adequate Disclosure

يشير الإفصاح الكافي إلى توافر الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي يطلبها مستخدمي القوائم المالية.

2-6-3: الإفصاح العادل: Fair Disclosure

يشير الإفصاح العادل بالمعاملة المتوازنة والعادلة لاحتياجات جميع المستخدمين للقوائم المالية لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية بحيث يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى وذلك من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات المستخدمة للمعلومات بشكل متوازن

وفقاً لما سبق نجد أن مستويات الإفصاح السابقة مرتبطة بكمية المعلومات ومدى التفضيل الذى يشمله كل مستوى من المستويات الثلاثة مع العلم أنه ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات فائدة للمستخدمين ويمكن الاعتماد عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-7: الإفصاح كمبدأ محاسبي

يعد مبدأ الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية من حيث كونه يعمل على توصيل مخرجات النظام المحاسبي وهي التقارير المالية إلى المستخدمين وأصحاب الصلة.

وظهرت أهمية مبدأ الإفصاح وتطبيقاته مع ظهور شركات الأموال وتجسيد مفهوم الشخصية المعنوية في هذا النوع من الشركات وبدأت الدول تهتم بضرورة إفصاح هذه الشركات عن الحد الأدنى من البيانات والمعلومات المطلوبة واللازمة لمستخدمي هذه البيانات والمعلومات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 107).

وتركز أدبيات المحاسبة إلى بعض البنود المهمة التي ينبغي التركيز عليها في الإفصاح وهى (Belkaoui, 2004: 226):

1. تقديم تفاصيل عن السياسات المحاسبية والطرق المستخدمة خصوصاً عندما تستدعى هذه السياسة أو الطريقة استخدام الحكم الشخصي أو عندما تكون الطريقة خاصة بالوحدة أو عندما يوجد عدة طرق بديلة يمكن استخدامها.
2. تقديم معلومات إضافية للمساعدة في تحليل الاستثمار أو تحديد حقوق الأطراف المختلفة التي لها الحق في الادعاء على الوحدة.
3. الإفصاح عن التغيرات في السياسات والطرق المحاسبية السابقة وأثر هذا التغير.
4. الإفصاح عن الأصول والالتزامات والتكاليف والإيرادات من العمليات مع الأطراف التي لديها سيطرة مهمة على المنشاة أو مع المديرين الذين لهم علاقات خاصة مع الوحدة.
5. الإفصاح عن الأصول المرهونة والالتزامات والتعهدات.
6. الإفصاح عن الأحداث المالية والعمليات غير التشغيلية التي تمت بعد تاريخ الميزانية التي لها تأثير مادي على الوحدة والمركز المالي.

2-8: وجهات نظر الإفصاح

وبصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية: الأولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو الإفصاح التثقيفي أو المعرفي.

ويمكن القول أن اختلاف وجهات النظر حول الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية هو نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة فوجهة نظر الإدارة تختلف عن كلاً من وجهة نظر المدقق ووجهة نظر مستخدمي البيانات المالية لذلك نجد أن هذا الاختلاف يصعب من توفير مستوى الإفصاح الذي يرضي جميع الأطراف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-8-1: الإفصاح الوقائي Protective Disclosure

ويهدف ذلك النوع إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها (لطفي، 2007: 33).

2-8-1-1: فروض الإفصاح الوقائي

ينطلق الإفصاح الوقائي من الفروض الرئيسة التالية (حنان، 2003: 451-452) و(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 107):

1. أن المستخدم الرئيس للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستثمر الخارجي عموماً أي المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية والفطنة.
2. المستثمر الخارجي يحتاج معلومات تتعلق بالدخل والثروة في الوحدة المحاسبية المعنية.
3. تعتبر القوائم المالية ذات الأغراض العامة من أنسب الوسائل للإفصاح المحاسبي وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع
4. القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع قوائم قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي.
5. تعتبر القوائم المالية الأربع مترابطة ومتكاملة ويعني أن ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي وينتظمها تطبيق القيد المزدوج أما التكامل فيعني تجميع وتشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلاً وضع السيولة في الوحدة المحاسبية أو معرفة إمكانياتها في توليد الأرباح مستقبلاً فالتكامل يعني النظرة الشمولية.
6. الإفصاح الوقائي لا يقتصر على عرض القوائم المالية الأساسية الأربعة فقط بل يشمل معلومات أخرى إضافية تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية وهي (لطفي، 2006: 276):
   - أ- الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة.
   - ب- جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
   - ت- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- تقرير الإدارة ويتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.

في ضوء ما سبق نجد أن الإفصاح الوقائي والذي يمثل الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي صاحب الدراية والمعرفة المحدودة في استخدام المعلومات لذلك يتطلب تبسيط المعلومات والبعد عن المعلومات التي تتصف بالتعقيد أي تقديم معلومات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية.

كذلك يجب أن يتصف الإفصاح بصفات ثلاث وهي أن يكون كافي وعادل وكامل فالكفاية هي الحد الأدنى من المعلومات وعادل أن يراعي الإفصاح جميع الأطراف أما كامل أن يتم التركيز على نوعية المعلومات وأهميتها وليس الكم.

2-8-1-2: متطلبات الإفصاح الوقائي

يتطلب الإفصاح الوقائي العديد من الافصاحات الضرورية التي تهدف إلى حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المحاسبية وهي الإفصاح عن (لطفي، 2006: 277):

1. السياسات المحاسبية.
2. التغيرات في السياسات المحاسبية.
3. التغيرات في التقديرات المحاسبية.
4. تصحيح الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية.
5. التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية.
6. المكاسب والخسائر المحتملة (الاحتمالات الطارئة).
7. الارتباطات المالية.
8. الأحداث اللاحقة.
9. الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالمنشأة (حنان، 2003: 461).

2-8-2: الإفصاح المعرفي أو التثقيفي Informative Disclosure

ويشير مصطلح الإفصاح المعرفي أو التثقيفي إلى الاتجاه نحو زيادة والتوسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف Prudent User ذو الدراية والاطلاع الواسعين والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي على المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية (لطفي، 2007: 33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-8-2-1: متطلبات الإفصاح المعرفي أو التثقيفي

نتيجةً للتطور في الفكر المحاسبي ظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في مجال الإفصاح والتعدد في مجالاته وهو ما يعرف بالإفصاح التثقيفي أو الإعلامي وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على نفعية المعلومات المحاسبية حيث يفترض الإفصاح التثقيفي مستخدماً حصيفاً Prudent User ذو دراية وخبرة واسعين في مجال تحليل المعلومات وعمل المقارنات والتنبؤات حيث ينقل الإفصاح التثقيفي الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وفقاً للإفصاح التقليدي إلى التقارير المالية وفقاً للإفصاح التثقيفي حيث يستوعب الإفصاح التثقيفي الإفصاح التقليدي بالكامل ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم والافصاحات مثل (لطفي، 2006: 278-279) و(حنان، 2003: 462-464):

1. إعداد التقرير أو القوائم المالية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار أي تطبيق محاسبة التضخم.
2. إعداد تقارير مرحلية مؤقتة عن نشاط ونتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي بصورة نصف سنوية أو ربع سنوية وتزداد المطالبة حالياً بالإعداد على الأساس الشهري لاسيما أن تكنولوجيا المعلومات تسمح بمعالجة وتوصيل المعلومات في الوقت المناسب.
3. إعداد التقارير القطاعية أو ما يسمى بشركة المجموعة التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات في نفس الوقت (معدات مكتبية، قطع غيار سيارات، أدوات كهربائية، نشاط تمويلي، نشاط سياحي) وذلك بإعداد تقرير مالي من كل نشاط.
4. الإفصاح عن التنبؤات المالية فلقد ركز المستخدمون للمعلومات (مساهمون ومقرضون حاليون ومتوقعون) على طلب معلومات أكثر وأفضل للإفصاح عن توقعات الشركة عن المستقبل.
5. تقرير الإدارة حيث يتعلق بمناقشة تحليلات الإدارة لثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة المحاسبية وهي جانب السيولة والهيكل التمويلي للوحدة، وجانب مصادر رأس المال، وجانب نتائج العمليات.
6. عدة افصاحات أخرى متفرقة وهي:

- الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة وجود فروع خارجية أو شركات أجنبية تابعة.
- سياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وهيكل المنشأة التمويلي.
- الاستثمارات والصفقات في المنشآت التابعة وفي المنشآت الزميلة والتقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة والإفصاح عن الجهات المقربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معدل عائد السهم Earning per share.
- إعداد قائمة الدخل وفق مراحل متعددة بحيث يتم الفصل بين العناصر العادية والعناصر غير العادية من أجل رفع قابلية البيانات للمقارنة.

ويتضح مما سبق أن الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) يركز على مفهوم التقارير المالية التي هم أشمل من القوائم المالية بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية إضافية ويلاحظ أن لبعض هذه القوائم المالية معايير محاسبية دولية خاصة تبين طرق القياس والإفصاح لهذه القوائم مثل التقارير المرحلية والتقارير القطاعية وترجمة العملات الأجنبية وقوائم مالية معدلة وفقاً للمستوى العام للأسعار حيث إن هذا الإفصاح يركز على المستثمر الحصيف غير العادي ذو المعرفة والدراية الواسعة من خلال تقديم معلومات تتصف بدرجة أقل من الموضوعية أي تعتمد بدرجة كبيرة نسبياً على التقدير الشخصي وذات ملاءمة كبيرة لاتخاذ القرارات والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في تحليلها واستخدامها.

2-9: أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الأتي (Keieso, et al., 2007: 1284):

1- تعقد بيئة الأعمال: مع زيادة تعقيد وتعاظم العمليات والأحداث الاقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال، المعاشات، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.

2- الحاجة لمعلومات فورية: فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية ومعلومات حالية وتنبؤية كما أن هيئة سوق المال (SEC) أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.

3- المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة: حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية (إنرون).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-10: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسة التالية:

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
2. تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
3. تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
4. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات.
5. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات.

وفيما يلي شرح تفصيلي للمقومات السابقة:

2-10-1: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية منها فئات داخلية مثل الإدارة والموظفين وفئات خارجية مثل المساهمين والدائنون والمقرضون وهناك اختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً في فئة معينة فقط بل يتعد ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسة المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاصة من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات (مطر، 1993: 121).

ويوجد خصائص لمستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها في التالي (عبد الله، 1995: 41):

1. المستخدمين الأساسين للقوائم المالية هم من خارج الشركة.
2. لديهم القدرة أو سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي يرغبون الحصول عليها.
3. من أهم الفئات المستثمرين الحاليون أو المرتقبون والدائنون الشركات.
4. يمكن أن يتسع مفهوم المستخدمين ليشمل المواطنين جميعاً في بعض الحالات لا سيما في تلك الأحوال التي يكون أداء الشركة مؤثراً على الاقتصاد القومي بشكل واضح.
5. القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والعلاقات التجارية والاقتصادية.
6. أن القوائم المالية معدة لأولئك المستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-10-2: تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها

إن الغرض الأساس من الإفصاح هو أن تحتوى القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم المالية (بهجت، ويماني، 1995: 66).

لذلك لا بد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهو الملاءمة حيث تعد خاصية الملاءمة من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله إذ أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل (الخطيب، 2002: 160).

2-10-3: تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

في العادة تشمل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية القوائم التالية قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

غير أن هناك اتجاهاً نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموماً والإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد تقارير مرحلية وإعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية وبيانات المحاسبة الاجتماعية (لطفي، 2006: 492).

كما أن التوسع في الإفصاح على هذا النحو سوف يحد من أهمية الاعتماد على المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي لا تتوافر لها تلك المعلومات وبالتالي سوف يمكن سوق المال من التوصل إلى الأسعار المتوازنة وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة (السيد، 1993: 105).

ولكن هناك اعتبارين مهمين يجب مراعاتهما عند الحديث عن توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهما (مطر، 1993: 125):

1. تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً ما زالت محدودة مثل الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية.
2. التوسع في الإفصاح قد يؤدى إلى نتائج عكسية من حيث إرباك المستخدم بكمية كبيرة من المعلومات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-10-4: تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي:

القوائم المالية الأساسية.

القوائم والكشوف الملحقة.

الملاحظات والإيضاحات المتممة.

تقرير مدقق الحسابات.

خطاب رئيس مجلس الإدارة.

الرسوم البيانية والإحصائية.

سوف نتناول العناصر السابقة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث

2-10-5: تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات

تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو اكتمال المعلومات.

وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المنشأة تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة منها (عبد الله، 1995: 44).

2-11: مسؤولية مدقق الحسابات عن التحقق من كفاية الإفصاحات

إن إعداد القوائم المالية هو من مهمة إدارة الشركة ولكي تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الأعمال بصورة صادقة من ناحية مستخدمي هذه القوائم لابد من أن يكون هناك تصديق على هذه القوائم من طرف ثالث محايد وهذا الطرف المحايد هو مدقق الحسابات والتصديق على القوائم المالية يتمثل في رأي المدقق الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية والذي يصدره في تقريره في نهاية عملية التدقيق وعلى ضوء ذلك التقرير يكون باستطاعة مستخدمي القوائم المالية أن يتخذوا القرارات الاقتصادية بالاعتماد على القوائم المالية وتقرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدقق الخارجي حيث إن رأي المدقق يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية بالبيانات والمعلومات المتضمنة بها (اشتيوى، 1995: 10).

لذلك يلعب المدققين دوراً مهماً في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية للشركة وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح أو دعم مراكزها التنافسي (حماد، 2006: 41).

2-11-1: تقييم العرض العادل للقوائم المالية

يعني العرض العادل عرض البيانات المالية بشكل عادل للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية عن طريق التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع إفصاح إضافي حينما يكون ذلك ضرورياً.

لذلك فإن من واجبات المدقق تقييم العرض العادل للقوائم المالية وتتمثل هذه الواجبات في التالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونين13، 2001: 26):

1. التحقق من التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والتشريعات المحلية.
2. التحقق من مدى الحكم الشخصي الذي لجأت إليه إدارة الشركة (السياسات المحاسبية).
3. التحقق من التقديرات المحاسبية التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد البيانات المالية وتأثيرها على دلالة هذه البيانات.
4. تدقيق التقارير الإضافية.
5. تدقيق التقارير الكمية والإحصائية.
6. سرعة الانتهاء من إجراءات التدقيق وتنفيذ إجراءات التدقيق في الوقت المناسب والإجراءات اللازمة للتحقق من الالتزام بالمعايير المحاسبية.

2-11-2: التحقق من ملاءمة الافصاحات

يعد التحقق من ملاءمة الافصاحات في القوائم المالية أحد الاختبارات ذات الطبيعة العامة التي يقوم بها المدقق لاستكمال عملية التدقيق بعد المراجعة الدورية والتحقق من القوائم المالية للشركة حيث ينص المعيار الثالث من معايير إعداد التقرير على أساس أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تعد كافية ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك ويعني ذلك أن المراجع مسؤول عن التأكد من إفصاح القوائم المالية بشكل كافي ومعقول عن الحقائق المهمة أو الجوهرية وتتعلق هذه الحقائق بشكل القوائم وتبويبها والمصطلحات المستخدمة ومدى التفصيل الوارد بها (جربوع، 2002: 464).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن من مبادئ التدقيق أنه ينبغي على المدقق أن يتأكد من وجود إفصاح كافي لجميع المعلومات خصوصاً التي تتطلبها القوانين أو معايير المحاسبة الدولية (Batra and Bagardia, 1996: 265).

2-11-3: معايير إعداد التقرير

ونظراً لأهمية تقرير المدقق فقد أولى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) اهتماماً من خلال وضع معايير لإعداد هذا التقرير وهي (Batra, and Bagardia, 1996: 10):

1. يجب إشارة تقرير المدقق إلى استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة في إعداد القوائم المالية.
2. يجب إشارة تقرير المدقق إلى تجانس استخدام المبادئ المحاسبية مع الفترات السابقة.
3. تعتبر الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية كفاية إلى حد معقول ما لم ينص التقرير غير ذلك.
4. يجب إشارة تقرير المدقق رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة .

من الواضح أن المعيار رقم (3) السابق ذكره يركز على موضوع الإفصاح في القوائم المالية حيث يتطلب من المدقق التأكد من كفاية الافصاحات عن الأحداث الجوهرية حتى لا تكون القوائم المالية مضللة للمستخدمين.

2-11-4: التحقق من الأحداث اللاحقة

على الرغم من أن معيار الإفصاح يتعلق بالأحداث التي تقع قبل تاريخ الميزانية العمومية أو في تاريخها إلا أن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات عن الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ الانتهاء من الإجراءات الرئيسة للتدقيق ونتيجة لذلك فقد أصبح الإفصاح عن تلك الأحداث ضرورياً (نور، 1992: 122):

لذلك صنفت الأحداث اللاحقة إلى ثلاثة أقسام وحدد موقف المدقق بالنسبة إلى كل منها على النحو التالي (جربوع، 2002: 464):

1. الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية ويكون لها تأثير مباشر على القوائم المالية وهذه الأحداث ينبغي أخذها في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية أي تعديلها مثال ذلك تعديل مخصص الديون المشكوك فيها نتيجة لبعض التطورات التي حدثت بعد تاريخ الميزانية مثل إفلاس أحد العملاء غير المتوقعين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية ولا يكون لها تأثير مباشر على القوائم المالية ولكنها تكون في غاية الأهمية للعمليات التالية ولهذا يكون الإفصاح عنها ملائماً مثال ذلك إصدار سندات بمبالغ كبيرة أو زيادة رأس المال أو الاندماج.
3. الأحداث التالية التي لا يكون لها طبيعة محاسبية ولا تتطلب إفصاحا في القوائم المالية مثال ذلك تغيير الإدارة أو عقد اتفاق للتسويق أو تغيير تشكيلة المبيعات.

2-11-5: مسؤولية المدقق وفقاً لآداب السلوك المهني والإفصاح

ورد ضمن قواعد السلوك المهني للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) إن المدقق عندما يقوم بإبداء الرأي عن القوائم المالية التي قام بفحصها وعدالة تمثيلها سوف يعتبر مذنباً بتهمة السلوك المخل بشرف المهنة في إحدى الحالات التالية (عبد الله، 1996: 24):

1. إذا اغفل في الإفصاح عن حقيقة ذات أهمية نسبية علم بها ولم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية رغم أن الإفصاح عنها يعتبر ضرورياً لجعل القوائم المالية غير مضللة.
2. إذا اغفل في التقرير عن أية معلومات ذات أهمية نسبية وردت في القوائم المالية بصورة غير صحيحة
3. إذا اغفل في توجيه الاهتمام إلى أي خروج عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ذات الأهمية النسبية.

2-11-6: مسؤولية المدقق وفقاً لقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004م

نصت المادة (23) المتعلقة بالحقوق والواجبات أنة يحظر على المدقق المزاول للمهنة القيام بالأعمال التالية:

1. العمل موظفاً لدى الحكومة أو لدى أي من المؤسسات العامة أو البلديات أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير مزاولي المهنة.
2. احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أية مهنة أخرى.
3. مزاولة مهنة تدقيق حسابات أية شركة يكون شريكا فيها.
4. القيام بالدعاية لنفسه بأية وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة.
5. مضاربة أو منافسة أي مدقق آخر للحصول على العمل بصورة تسيئ إلى المهنة.
6. إفشاء المعلومات والأسرار التي إطلع عليها من خلال عمله مدققا إلا في الحالات التي يستوجبها القانون وللجهات التي يسمح أو يستوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها.
7. إبداء رأي يخالف حقيقة ما تضمنته الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتوقيع على تقارير حسابات لم يدققها هو أو أحد العاملين تحت إمرته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات ختامية وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.
9. تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها في إطار مزاولته المهنة.
10. وضع تقارير غير صحيحة أو المصادقة على وقائع مغايرة في أية وثيقة يتوجب إصدارها بموجب قواعد مزاولة المهنة.
11. المصادقة على توزيع أرباح صورية أو غير حقيقية.

ونصت المادة (29) المتعلقة بالتأديب والعقوبات أنة مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تزيد على 1000 دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الأفعال المنصوص عليها في البنود (6، 7، 8، 9، 10، 11) من المادة (23) من هذا القانون.

ويرى الباحث أن البنود (7، 8، 9، 10، 11) من المادة (23) تعالج موضوع الإفصاح إلى حد ما والعقوبات المترتبة على الإخلال بهذا الواجب إذا ارتكب المدقق أي فعل من الأفعال التي تدينه مثل إبداء رأي يخالف حقيقة ما تضمنته الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية أو الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها أو وضع تقارير غير صحيحة أو المصادقة على توزيع أرباح صورية أو غير حقيقية.

مما سبق يتبين أن على المدقق مسؤولية قانونية وأخلاقية وفقاً لآداب وسلوك المهنة تقع على المدقق في إتباع ومراعاة مبدأ الإفصاح والتحقق من كفايته في القوائم المالية لما يمثل هذا المبدأ أهمية كبيرة في إظهار الحقائق الاقتصادية وتوضيح المعلومات بصورة حقيقية ومما يمثل هذا المبدأ من أهمية للمستخدمين للقوائم المالية حتى تكون البيانات المالية صادقة وبعيدة عن التضليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-12: متطلبات الإفصاح في التشريعات الفلسطينية

سوف نتناول في هذا الجزء القوانين المطبقة في فلسطين التي تناولت الإفصاح في موادها القانونية بعض هذه القوانين تتناول الإفصاح من حيث طبيعة المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها وحجمها ومواعيد الإفصاح عن المعلومات كذلك ما يتعلق بضمان صحة ودقة المعلومات المنشورة والعقوبات المترتبة على المدققين نتيجة عدم الالتزام بالقوانين.

2-12-1: قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964م

نص قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964م المطبق في فلسطين في الفصل السابع على عدة مواد تشير إلى موضوع الإفصاح عن أوضاع الشركة المساهمة العامة وما يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة إعداد نتائج الأعمال في تقارير مالية مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية لتبيان المركز المالي وقد عنيت بهذه الأمور في هذا القانون كلاً من المواد التالية هي المادة (115) والمادة (117):

1. نصت المادة 115 فقرة (1) على مجلس الإدارة أن يعد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ميزانية الشركة وبياناً يتضمن الأرباح والخسائر بعد تدقيقها من قبل مدقق حسابات قانوني مع بيان آخر يتضمن شرحاً وافياً لأهم بنود الإيرادات والمصروفات.
2. نصت المادة 115 فقرة (2) أن ترسل البيانات مع تقرير مدققي الحسابات إلى كل مساهم بالبريد المسجل مع الدعوة لاجتماع الهيئة العامة العادي.
3. نصت المادة 117 فقرة (1) على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وموجزاً عن تقرير مجلس الإدارة في إحدى الصحف المحلية وذلك خلال شهرين من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

2-12-2: قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004

نص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004م على تقديم الشركات للإقرار الضريبي مرفقة معه الحسابات الختامية المدققة من المدقق القانوني المرخص وذلك في المادة (18) كما يلي:

نصت المادة (18) فقرة (1) على الشركات المساهمة العامة والخاصة وأي شخص معنوي يخضع لضريبة الدخل والأشخاص المعفاة من الضريبة بموجب التشريعات الاستثمارية السارية المفعول أن يرفق بالإقرار الضريبي نسخة من الحسابات الختامية للسنة الضريبية وشهادة المحاسب القانوني المرخص وكشف تعديلي لغايات ضريبة الدخل مصادق عليه من المحاسب القانوني المرخص وتكون خاضعة للفحص والتدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-12-3: قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004م

أنشأ سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب القانون رقم (13) لسنة 2004م وقد حدد القانون أن من أهداف الهيئة تنظيم الإفصاح عن البيانات والمعلومات وذلك في المادة (3) الفقرة (3) ونصت أن من أهداف هيئة سوق رأس المال تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.

كما نصت المادة (11) فقرة (2 ج) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م أن من مهام هيئة سوق المال تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها.

2-12-4: قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م

نصت المادة (26) المتعلقة بنشرة الإصدار أنة يجب على المصدر أن يقوم بإعداد نشرة إصدار تحتوي على إفصاح كامل بما يمكن المستثمر من اتخاذ قراره الصائب حول الاستثمار من عدمه، وبوجه خاص يجب تضمين نشرة الإصدار المعلومات والبيانات التالية:

1. وصفاً كافياً للمصدر وطبيعة عمله، والأشخاص القائمين على إدارته من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين والمساهمين والمؤسسين.
2. وصفاً كافياً للأوراق المالية من حيث العدد والسعر وكافة الشروط المتعلقة بالإصدار وكيفية استخدام عوائد الإصدار.
3. يجب الإفصاح عن التالي:

أ. بياناً واضحاً عن الوضع المالي للمصدر وأي معلومات مالية من شأنها التأثير على الاستثمار، بما في ذلك الميزانية العامة وقائمة الدخل لأخر ثلاث سنوات للشركات العاملة.

ب. أو دراسة الجدوى للشركات الجديدة والميزانية التقديرية للسنتين القادمتين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والتوقعات المستقبلية لمزايا ومخاطر الاستثمار.

4. أي معلومات تتطلبها الهيئة و/أو السوق تساعد المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المصدرة.

ونصت المادة (34) فقرة (3) المتعلقة بالإدراج في السوق بأنه يحق للسوق إلزام المصدر المدرج بالإفصاح عن أية معلومات أو توفيرها للجمهور عند حدوث أي تغيير في المعلومات الجوهرية للمصدر.

ونصت المادة (34) فقرة (5) المتعلقة بالإدراج في السوق بأنه يتوجب على الشركة المدرجة لأي من أوراقها المالية لدى السوق للتداول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المعتمدة من قبل الهيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نصت المادة (35) المتعلقة بالإفصاح الدوري أنه:

1. على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة والسوق تقارير سنوية خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي نهاية كل سنة مالية، ويجب أن يتضمن التقرير المعلومات التالية:

أ- معلومات كاملة عن المصدر ومجالات نشاطه.

ب- أسماء أعضاء مجلس إدارته ومديريه والمالكين الرئيسين.

ج- معلومات مالية تبين بوضوح الوضع المالي للمصدر وتشمل الشركات الحليفة والتابعة.

د- التغيرات والمؤشرات المستقبلية المتوقعة من قبل المصدر والتي لها أثر جوهري على أوضاع المصدر المالية.

2. على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة والسوق تقارير نصف سنوية وعلى الهيئة أن تصدر تعليمات تحدد فيها توقيت تقديم المصدرين للتقارير نصف السنوية وأية تقارير دورية أخرى ومحتوياتها وطريقة تقديمها، وأية معلومات إضافية يجب أن ترفق، وتحدد الأشخاص المعتمدة تواقيعهم على تلك التقارير.

ونصت المادة (36) المتعلقة الإفصاح عن المتغيرات الجوهرية أنه:

1. على أي جهة مصدرة للأوراق المالية إعلام الهيئة والسوق خطياً فور نشوء أي أمور جوهرية تتعلق بها مما قد يؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها.

2. للهيئة أو السوق أن تطلب من الجهة المصدرة أي معلومات أو بيانات خاصة بها، وعلى الجهة المصدرة تزويد الهيئة والسوق بما تتطلبانه خلال الفترة المحددة في الطلب.

3. للهيئة أو السوق أن تطلب من الجهة المصدرة الإعلان عن أي معلومات أو بيانات خاصة بها، كما يحق للهيئة أو السوق أن تعلن عن تلك المعلومات والبيانات على نفقة الجهة المصدرة.

ونصت المادة (47) المتعلقة الإفصاح عن التغييرات أنه على شركات الأوراق المالية ومستشاري الاستثمار إبلاغ الهيئة والسوق بأية متغيرات في الظروف التي قد تؤثر على وضعهم. ويجب أن يتم هذا الإبلاغ خلال المدة وبالطريقة المحددة في اللوائح والتعليمات، ومنها:

1. إذا توقفت شركة الأوراق المالية أو مستشار الاستثمار عن القيام بالعمل الذي منح الترخيص لأجله.

2. إذا توقفت شركة الأوراق المالية أو مستشار الاستثمار عن توظيف مديرين تنفيذيين أو مسؤولين إداريين أو موظفين مشرفين حاصلين على ترخيص يتناسب مع أعمال الأوراق المالية التي حصلت شركة الأوراق المالية على الترخيص من أجلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. إذا حصل أي تغيير جوهري في المعلومات المبينة على القائمة المعتمدة الخاصة بتلك الشركة أو المستشار الاستثماري لدى الهيئة.
4. إذا حدثت وقائع من شأنها أن تضر بالوضع المالي لشركة الأوراق المالية أو مستشار الاستثمار.
5. أي نوع آخر من الظروف أو الأحداث التي تحددها التعليمات.

ويرى الباحث أن الهدف من القوانين السابقة هو إضفاء الثقة على القوائم المالية والمعلومات التي بها والمساهمة في توفير المعلومات بصورة دقيقة وموثوقة لمستخدميها وحماية المستخدمين لهذه المعلومات من احتمالات تلاعب الإدارة بالمعلومات وضمان أن تكون المعلومات متاحة للجميع وليست حكراً لأحد وإعطاء الثقة في الشركات العاملة في البلد مما يشجع على الاستثمار في هذه الشركات ولا شك أن هناك ارتباط بين زيادة فاعلية السوق المالي ومدى توفر الافصاحات في القوائم المالية والإيضاحات عن السياسات المحاسبية لكي يتم توفير الثقة في هذه القوائم المالية وطمئنت المستثمرين والمتعاملين في السوق.

2-12-5: تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية

عرفت هيئة الأوراق المالية الإفصاح في المادة رقم (1) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية بأنه "الكشف عن المعلومات و/أو الأمور الجوهرية أو تلك التي تهم المستثمرين والمستثمرين المستقبليين والجمهور والتي تؤثر أو يمكن أن تؤثر في سعر الورقة المالية.

نورد فيما يلي أهم نصوص المواد الخاصة بالإفصاح حسب تعليمات هيئة سوق الأوراق المالية:

نصت المادة (2) فقرة (2) أنه تلتزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية بالعملة نفسها المسجل بها رأسمالها.

نصت المادة (3) أنة لغايات تطبيق هذا النظام وتنفيذ أحكامه يجب على الشركات المدرجة لدى السوق القيام بما يلي:

أ- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية الختامية الأولية، مدققة من المدقق الداخلي، بأسرع وقت ممكن خلال فترة (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

ب- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية السنوية من خلال إعداد التقرير السنوي خلال فترة أقصاها (3) ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة مدققة من المدقق القانوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- الإفصاح للسوق عن البيانات المالية نصف السنوية من خلال إعداد التقرير نصف السنوي خلال فترة أقصاها (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انقضاء نصف السنة المالية للشركة مراجعة من قبل مدقق الحسابات المعتمد.

ث- الإفصاح للسوق عن البيانات المرحلية من خلال إعداد تقرير دوري (ربع سنوي) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك خلال فترة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء كل ثلاثة شهور على أن يكون مراجعاً من قبل المدقق الداخلي للشركة، إن وجد ويستثنى من ذلك آخر تقرير (تقرير نهاية السنة المالية) حيث يصدر كتقرير نهائي حسب الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

ج- عند تغير السنة المالية للشركة يجب الإفصاح للسوق عن البيانات المالية للفترة الانتقالية وذلك خلال (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ نهاية تلك الفترة.

ح- عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة المدرجة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية المصدرة فيجب إخطار السوق حالاً بهذه الأمور أو الأحداث وذلك بما لا يزيد عن يوم عمل واحد من تاريخ وقوعها.

خ- الإفصاح عن مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية وغير العادية.

نصت المادة (17) المتعلقة بالبيانات الختامية أنه:

أ- يجب على الشركة المدرجة أن تقوم بالإفصاح للسوق عما يلي:

1. صورة عن البيانات المالية الأولية المدققة من مدقق الحسابات الداخلي المرفوعة لإقرار مجلس الإدارة، وبما لا يزيد عن (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.
2. الموعد التقريبي لنشر التقرير السنوي.
3. المكان الذي سيوضع فيه التقرير السنوي لاطلاع الجمهور عليه.
4. الموعد المقترح لعقد اجتماع الهيئة العامة العادية السنوي.

ب- يتم الإفصاح المنصوص عليه في الفقرة (أ) مباشرةً عند رفعها لمجلس الإدارة لإقرارها، وتلتزم الشركة المدرجة بتقديم نموذج الإفصاح الإلكتروني الموحد والمعتمد من السوق، وبما لا يزيد عن (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

نصت المادة (18) المتعلقة بالتقرير السنوي أنه:

1. يجب أن يتم إعداد التقرير السنوي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
2. يجب أن يبين التقرير السنوي أي اختلاف عن البيانات الختامية غير المدققة المرفوعة لإقرار مجلس الإدارة الوارد ذكرها في المادة (17)) أ (1) أعلاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. يجب أن يتم تقديم التقرير السنوي المدقق للسوق خلال (3) ثلاثة أشهر من تاريخ
4. انتهاء السنة المالية للشركة.

وتهدف هذه الإجراءات التي من شأنها مراقبة الإفصاح عن المعلومات لضمان سلامة أداء سوق المال وتطوير عمله وهو أحد أهداف السوق المالي وهو مراقبة الإفصاح عن المعلومات وضمان سلامة سهولة التعامل في سوق المال لحماية المستثمرين.

ولا شك أن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات سوف يمكن المستثمر من إجراء التحليلات وعمل المقارنات والتنبؤات اللازمة التي تدفع إلى الاستثمار لذلك من المهم إلزام الشركات بالالتزام بالإيضاحات المطلوبة في سوق المال لزيادة الثقة في السوق (البورصة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

القوائم المالية

3-1: مفهوم القوائم المالية

3-2: أهداف القوائم المالية

3-3: القوائم المالية والتقارير المالية

3-4: مكونات البيانات المالية

3-5: الميزانية العمومية

3-6: قائمة الدخل

3-7: قائمة التدفقات النقدية

3-8: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

3-9: السياسات المحاسبية والإيضاحات

3-10: أساليب عرض المعلومات

3-11: خصائص المعلومات

3-12: مستخدمو المعلومات المحاسبية

3-13: حدود القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1: مفهوم القوائم المالية

تختص عادة المرحلة النهائية لأي نظام محاسبي بعملية إعداد التقارير والقوائم المالية ولقد كان من الضروري أن تعد تقارير مبسطة ومختصرة لتلك المعلومات والبيانات الهائلة الحجم وذلك لغرض تبيان المركز المالي للشركة ونتيجة عمليات الشركة في فترات دورية منتظمة (الحاسي وآخرون، 1991: 34).

حيث تقدم هذه القوائم لأصحاب الصلة والمستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة وأكثر ما يحتاجه المستخدمين من هذه القوائم تتلخص في خاصيتين رئيستين (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 90):

1. تقييم الوضع المالي للشركة: ويكون ذلك من خلال استخدام قائمة المركز المالي.
2. التعرف على نتائج الأعمال: ويتم ذلك من خلال استخدام قائمة الدخل.

3-2: أهداف القوائم المالية

تتلخص أهم أهداف القوائم المالية في توفير معلومات للأغراض التالية (أبو المكارم، 2004: 26):

1. اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
2. دراسة وتقييم درجة سيولة الشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
3. تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية وتقييم مصادر هذه الموارد سواء أكانت في شكل حقوق ملكية أو قروض.
4. التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للشركة.

3-3: القوائم المالية والتقارير المالية

القوائم المالية تمثل الجزء الأساس للتقارير المالية وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، والملاحظات والافصاحات والإيضاحات التي تعد جزء مكمل للقوائم المالية ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل العديد من الأشكال والتقارير مثل تقرير مدقق الحسابات، وخطاب مجلس الإدارة الموجة للمساهمين والمستثمرين المحتملين وغيرهم وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي وأثر نشاط الشركة على البيئة والمجتمع المحيطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهم ومشاركتها في حل مشكلات المجتمع مثل البطالة والتلوث ويوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية (Kieso, et al., 2007 :2) و(حماد، 2006: 35).

3-4: مكونات البيانات المالية

حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المجموعة الكاملة من البيانات المالية وهي:

1. الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي Balance Sheet Statement
2. قائمة الدخل Income Statement
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية Changes In Equity Statement
4. قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement
5. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية Accounting Policy and Footnotes

3-5: الميزانية العمومية Balance Sheet Statement

"الميزانية هي كشف بأرصدة أصول والتزامات المنشأة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين وهي تعكس المركز المالي للمنشأة في ذلك التاريخ أى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق" (الصبان وجمعة، 1995: 189).

3-6: أهمية الميزانية

تتمثل أهمية الميزانية في المعلومات التي توفرها واللازمة لإعداد بعض نسب التحليل المالي والتي تتمثل في:

3-6-1: السيولة Liquidity

وتعرف السيولة بأنها الوقت المتوقع لأصل من الأصول كي يتم تحويله إلى نقد أو يتم دفع التزام ما فكل المقرضين سواء لأجل قصير أو أجل طويل يهتمون بالتعرف على نسب السيولة في المدى القصير مثل نسبة النقد وشبه النقد إلى المطلوبات المتداولة لتقييم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك فإن المالكين الحاليين والمحتملين يدرسون سيولة المنشأة لتقييم إمكانية استمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستمرارها في تحقيق الأرباح وإمكانية توسيع عمليات المنشأة وبشكل عام فكلما ازدادت سيولة المنشأة كلما كانت خطورة فشلها أقل (الفداغ، 2002: 168).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-6-2: الملاءة المالية Solvency

تشير إلى قدرة المنشأة على دفع ديونها في تاريخ استحقاقها حيث إن المنشأة التي لديها مستوى كبير من الديون طويلة الأجل مقارنة بالأصول تعد ضعيفة الملاءة وبالتالي لديها درجة خطورة مرتفعة لأنها سوف تحتاج أصول زيادة لمقابلة التزاماتها الثابتة المتمثلة في الفوائد وأصل الدين، والسيولة والملاءة تؤثران على المرونة المالية للمنشأة والتي تقيس قدرة المنشأة على اتخاذ الإجراءات الفعالة لتعديل مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية لكي تستطيع مواجهة الاحتياجات غير المتوقعة واستغلال الفرص، على سبيل المثال المنشأة التي لديها ديون كبيرة ليس لديها مرونة مالية حيث إن مصادر النقدية لديها قليلة أو معدومة لتمويل التوسع أو دفع الديون في تاريخ استحقاقها وبالتالي المنشأة التي يكون لديها مرونة مالية تكون قادرة على خدمة الديون في أسوأ الأوقات ومواجهة الأزمات غير المتوقعة وتكون لديها ميزة ربحية وميزة في استغلال الفرص المالية غير المتوقعة وبالتالي تقليل المخاطر واحتمالات الفشل (Kieso, et al., 2007: 171).

بالإضافة لما تقدم فإن الميزانية توفر أيضاً معلومات حول ربحية الشركة عن طريق ربط صافي الدخل بحقوق الملكية للتعرف على نسبة العائد على حقوق الملكية كذلك فإن ربط بعض الفقرات بفقرات أخرى من قائمة الدخل يؤدي إلى توفير نسب معينة تساهم في تقييم وقياس كفاءة أداء إدارة المنشأة في استخدام أصولها المختلفة لتوليد صافي مبيعات المنشأة فمثلاً استخدام معدل دوران الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران المخزون يساعد في تقييم قدرة الإدارة على استغلال هذه الأصول في توليد المبيعات (الفداغ، 2002: 168).

3-7: المعلومات الإضافية المرفقة بالميزانية

يتم عمل مذكرات ملحقة بالقوائم المالية تبين بعض الملاحظات من المعلومات الضرورية والمهمة لاستكمال القوائم ولتوضيح بعض ما ورد فيها من معلومات تحقيقا لمبدأ الإفصاح المحاسبي وقد تشمل هذه الملاحظات كل أوبعض البنود التالية (جعفر، 2003: 282) و(الحيالي، 1996: 69):

1. أسس قياس وتقيم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة حساب قسط اهتلاك الأصول الثابتة وطريقة توزيع تكاليف الأصول غير الملموسة وطريقة تقيم المخزون السلعي وطريقة معالجة تكاليف البحث والتطوير.
2. المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية والتي من الصعب تقيم تأثيرها بشكل قاطع على المركز المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي قد تنشأ على المنشأة والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها نتيجة بعض التزاماتها تجاه الغير مثل المسؤولية الناتجة عن الاقتراض طويل الأجل برهن بعض أصولها الثابتة.
4. المعلومان المرتبطة بالأحداث التي تحدث بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية.

3-8: تبويب قائمة المركز المالي (الميزانية)

هذا وقد جرت العادة على تبويب قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وفق ثلاثة أسس هي (نور وآخرون، 2005: 289):

3-8-1: حسب صعوبة تحويلها إلى سيولة نقدية

حيث يتم البدء في جانب الأصول بالأصول الثابتة غير الملموسة كالشهرة وبراءة الاختراع ثم الأصول الثابتة الملموسة كالأراضي والمباني والآلات ثم الأصول المتداولة كالبضاعة والمدينين والأوراق التجارية والمالية وأخيراً الأرصدة المدينة الأخرى أما في جانب الخصوم فتظهر حقوق الملكية في البداية ثم الخصوم طويلة الأجل ثم الالتزامات قصيرة الأجل ثم الأرصدة الدائنة الأخرى.

3-8-2: حسب سهولة تحويلها إلى سيولة نقدية

يتم البدء في جانب الأصول بالأصول المتداولة كالنقدية في الصندوق ثم البنك وهكذا، يليها الأصول الثابتة الملموسة فالأصول الثابتة غير الملموسة وأخيراً الأرصدة المدينة الأخرى أما في جانب الخصوم وحقوق الملكية فيتم البدء بالخصوم قصيرة الأجل ثم الخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية وأخيراً تظهر الأرصدة الدائنة الأخرى.

3-8-3: على شكل تقرير

يميل الاتجاه الحديث في المحاسبة إلى عرض قائمة المركز المالي في صورة تقرير حيث إن تصوير قائمة المركز المالي على شكل تقرير يحقق للمنشأة والمعنيين للمركز المالي للمنشأة بعض المزايا نذكر منها ما يلي (ضيف، وشحاتة، 1985 :149) و(جربوع، وحلس، 2001: 104):

1. تبين صافي حقوق الملكية الذي يهم الملاك.
2. يبين حجم رأس المال العامل والذي يهم أصحاب الديون قصيرة الأجل.
3. تسهيل عملية استخراج النسب المالية لأغراض التحليل المالي.
4. يبين حجم الأصول الحرة Free Assets التي يمكن الاقتراض عليها وهي (مجموع الأصول – الخصوم المتداولة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-9: قائمة الدخل Income Statement

قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية والتي تبين قدرة المنشأة على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة عادة تكون سنة مالية وهي عبارة من تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للمنشأة وصافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة (جعفر، 2003: 259).

3-10: أهمية قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل أداة مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الأعمال المنفذة من خلال مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية ويستفاد منها أيضاً الأطراف الخارجين الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقت بالمنشأة مثل المستثمرين ومصلحة الضرائب والدائنون كلا حسب حاجته من البيانات التي توفرها هذه القائمة كما تساعد قائمة الدخل في تقيم جدوى الاستثمارات وعوائدها (الحيالي، 1996: 44).

وكذلك تساعد في تقييم كفاءة إدارة المنشأة وفعاليتها وتقييم مدى جدارة المنشأة بالاقتراض من المصارف في حال طلب قرض (جربوع، وحلس، 2001: 105).

كذلك تساعد قائمة الدخل المستخدمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعدة طرق وتقيم أداء المنشأة خلال الفترة السابقة والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتساعد في تقيم المخاطر أو عدم التأكد فيما يتعلق بنشاط المنشأة المستقبلي (Kieso, et al., 2007: 126).

3-11: عناصر قائمة الدخل

بصرف النظر عن شكل قائمة الدخل إلا أنها في معظم الأحوال تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية (جعفر، 2003: 260):

صافي المبيعات، تكلفة المبيعات، مجمل الربح، مصاريف إدارة الأعمال، صافي الدخل من النشاط الجاري، المصاريف الأخرى والإيرادات الأخرى، صافي الدخل السنوي قبل الضرائب، مخصص الضرائب، صافي الدخل السنوي بعد الضرائب، العناصر غير المتكررة سواء أكانت إيرادات أو مصروفات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-12: قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement

هي إحدى القوائم المالية الأساسية والتي تقدم معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل حيث تقدم معلومات عن بند النقدية من حيث مصادر النقدية أي من أين تم الحصول على النقدية خلال العام وما هي المصادر التي أنفقت فيها النقدية خلال العام ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال العام.

3-13: الهدف من قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضان والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، كما أن الهدف الثانوي يتمثل في تقديم معلومات عن أنشطة المنشآت المختلفة سواء منها الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية خلال الفترة، وذلك بدورة يمكن من التعرف على المقدرة الكسبية للمنشأة (Weygandt, et al., 2000: 609).

3-14: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تكتسب قائمة التدفق النقدي أهميتها لدى العديد من المحاسبين والمحللين الماليين لاستبعادها لكافة العمليات المحاسبية غير النقدية وبشكل خاص اهتلاكات الأصول الثابتة والاطفاءات الدفترية لكافة الأصول ذات العلاقة خلافاً لما تظهره قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ففي قائمة المركز المالي يتم إظهار رصيد المدينين (من المبيعات الآجلة فقط) بينما يتم إظهار المبيعات (الآجلة والنقدية معاً) في قائمة الدخل، بينما من خلال قائمة التدفق النقدي يتم إظهار النقدية المحصلة من المبيعات فقط وهذا يساعد على متابعة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل ومقارنتها مع التغير في رصيد المدينين الظاهر في قائمة المركز المالي الأمر الذي يساعد مستخدمي هذه القائمة على توضيح كثير من الأمور المتعلقة بحقيقة الوضع المالي في المنشأة ومدى مقدرتها على مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها تجاه الموردين والمالكين والفئات الأخرى (جعفر، 2003: 73).

كذلك تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وقدرتها على إجراء توزيعات نقدية على المساهمين وقدرتها على مقابلة الالتزامات والتعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية ومعرفة النشاطات الاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال الفترة والزيادة او النقص في هذه الأنشطة (Weygandt, et al., 2000: 609).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-15: تصنيف التدفقات النقدية

يتم تصنيف التدفقات النقدية لأغراض إعداد قائمة التدفقات إلى ثلاثة مجموعات (أنشطة) هي (الدهراوى، وهلال، 1999: 146):

3-15-1: التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية

وتتمثل في التدفقات النقدية التي تنتج من العمليات الرئيسة للمنشأة وتشمل التدفقات الناتجة عن بيع سلع وخدمات ، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور عمال، الضرائب، وخلافها.

3-15-2: التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية

وتتمثل في التدفقات الناتجة عموما عن الأصول طويلة الأجل حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع العقارات والمعدات، التدفقات الناتجة عن شراء آلات وعقارات والاستثمارات في الأسهم والسندات.

3-15-3: التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية

وتتمثل في التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات وحقوق الملكية حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن إصدار أسهم وسندات، التدفقات الناتجة عن دفع حصص أرباح للمساهمين أو شراء أسهم خزينة وخلافها أو الحصول على قروض.

3-16: مصادر المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من عدة مصادر هي (نور وآخرون، 2005: 284):

1. الميزانية العمومية المقارنة والتي يتم من خلالها تحديد التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وذلك بمقارنة أرصدة هذه البنود من عام لآخر.
2. قائمة الدخل للفترة الجارية والتي يتم من خلالها تحديد النقدية المتحققة من العمليات التشغيلية والمستخدمة فيها.
3. معلومات مقدمة من دفتر الأستاذ العام والتي يفيد في تقديم معلومات تساعد في تحديد المبالغ النقدية التي تم تقديمها أو استخدامها خلال الفترة المالية.

3-17: قائمة التغيرات في حقوق الملكية Changes In Equity Statement

تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي الأصول (الثروة) حيث تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حيث تتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية لذلك يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن التغيرات المختلفة (حنان، 2003: 292).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-17-1: المعلومات التي تعرضها قائمة التغيرات في حقوق الملكية

ينبغي أن يتم الإفصاح في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التالي كحد أدنى (جريونينج، 2006: 31):

1. صافي ربح أو خسارة الفترة.
2. الدخل، المصروفات، المكاسب، الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية وحصة الأقلية*.
3. الآثار الناتجة عن التغيرات في السياسات والطرق المحاسبية .
4. الآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية.

وترتيباً على ما سبق يتضح أن القوائم المالية ذات فائدة كبيرة بالنسبة للمستخدمين من حيث استخدامها في تقييم أداء المنشآت وكفاءة الإدارة وتقييم التدفقات النقدية ومن هنا نجد أن القوائم المالية تستمد أهميتها من كونها مصدراً مهماً للبيانات والمعلومات لكثير من المستخدمين داخل المنشاة وخارجها لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات حيث إن أي قرار اقتصادي يهم المستخدمين يبني أساساً على تقويم القوائم المالية وتحليل ما توفر بها من معلومات ليتم الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات.

وتزداد الثقة في القوائم المالية من خلال تدقيقها من خلال مدقق خارجي مستقل يبين مدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة وكذلك مدى التزامها بمعايير المحاسبة الدولية واحتوائها على إفصاحات وإيضاحات ملائمة مالية وغير مالية لمساعدة مستخدمي هذه القوائم على فهم واستيعاب هذه القوائم، كذلك يجب أن تكون هذه القوائم متضمنة بيانات ومعلومات ذات جودة عالية حتى تمكن مختلف المستخدمين من الاستفادة منها.

3-18: السياسات المحاسبية والإيضاحات Accounting Policy and Footnotes

تقدم الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية معلومات إضافية مهمة عن عناصر القوائم المالية حيث تشرح وتفسر هذه العناصر ومن أمثلة هذه الإيضاحات (Schroeder, et al., 2002: 544):

1. السياسات المحاسبية.
2. الجداول والملاحظات.
3. تفسيرات لعناصر القوائم المالية حيث إن بعض العناصر تتطلب شرح اضافي للمستخدمين.

* هي حقوق المساهمين المتبقين في الشركة التابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. معلومات عامة عن المنشأة حيث يوجد أحداث تؤثر على المركز المالي والأداء المالي، لكن هذه الأحداث لم تتحقق بعد في القوائم المالية، ويهتم المستخدمين بالتعرف على هذه الأحداث مثل الأحداث اللاحقة والطارئة.

3-19 أساليب عرض المعلومات

يوجد عدة طرق لعرض وإظهار المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عموماً والميزانية خصوصاً ومن أكثر الطرق شيوعاً هي (الحيالي، 1996: 70) و(عبد الله، 1995: 43):

3-19-1: في صلب القوائم المالية الأساسية

تظهر المعلومات المهمة ذات الطبيعة الرقمية في هذه القوائم وهى قائمة المركز المالي، و قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

3-19-2: الإيضاحات بين قوسين

لإيضاح بعض العناصر التي تحتويها القوائم المالية يتم استخدام معلومات إضافية توضع بين قوسين أمام العنصر الذي يحتاج إلى إيضاح إضافي قد يزيل غموضاً معيناً أو يعطي تفصيلاً أكبر أو لتركيز انتباه مستخدمي القوائم المالية لأهمية بعض العناصر.

3-19-3: الملاحظات

تستخدم الملاحظات في عرض بعض الإيضاحات الضرورية أو إزالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية التي يفضل الإفصاح عنها باستخدام الملاحظات التي تلحق بالقوائم المالية.

3-19-4: الجداول المساعدة

في بعض الأحيان ولأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى من الضروري إعطاء تفاصيل عنها أكبر مما هو معروض بالقوائم المالية خصوصاً لبعض العناصر التي تكون ممثلة برقم واحد مثل المباني والآلات.

3-19-5: البنود المقابلة

يتم استخدام هذا الأسلوب لإيضاح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية مثل مقابلة المدينون بحساب مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص الديون المعدومة أو مقابلة المخزون السلعي بحساب مخصص هبوط أسعار البضائع والهدف من ذلك تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-19-6: تقرير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير المدقق من المصادر المهمة للمعلومات حيث يتم فحص بيانات المنشأة المحاسبية من قبل شخص مهني مستقل وإذا اقتنع المدقق بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة فإن المدقق يصدر تقرير نظيف Unqualified Opinion عن القوائم المالية وتتطلب معايير إعداد التقرير أن ينص التقرير على إمتثال القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها وتعريف الظروف التي لا يتم تطبيق هذه المبادئ بصورة ثابتة خلال الفترة الحالية والفترات السابقة (Jarbou, 2007: 30).

3-19-7: مناقشات وتحليلات الإدارة

تضمنت توصيات (ESC) المتعلقة بتحليلات الإدارة أن تغطى تحليلات الإدارة ثلاث جوانب مالية تتعلق بالمنشأة وهي سيولة ومصادر التمويل ونتائج الأعمال حيث يتطلب من الإدارة إلقاء الضوء على الجوانب الايجابية والسلبية لهذه الجوانب الثلاثة مع تحديد الأحداث الجوهرية وأحداث عدم التأكد والتي تؤثر على الجوانب الثلاثة السابقة ويتضمن ذلك مجموعة من التقديرات والأداء والبيانات وكذلك تتضمن معلومات تتعلق بأثر التضخم والتغيرات في الأسعار إذا كانت ذات تأثير جوهري على القوائم المالية (Kieso, et al., 2007: 1306).

3-20: خصائص المعلومات

لكي تكون المعلومات ذات فائدة للمستخدمين لابد من توفر بعض المواصفات النوعية في هذه المعلومات لكي تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المناسبة وتنقسم خصائص المعلومات إلى نوعين من الخصائص خصائص أساسية وخصائص ثانوية:

3-20-1: الخصائص الأساسية

3-20-1-1: الملاءمة Relevance

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات وتكون المعلومات لديها خاصية الملاءمة عندما تكون قادرة على التأثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقيماتهم الماضية والمساعدة في تحسين القدرة على التنبؤ (جربوع، 2001: 61).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكن للمعلومات أن تكون ملائمة إلا إذا توافرت بها الخواص الفرعية التالية (Williams, et al., 1984: 38):

أ- الملاءمة في التوقيت Timeliness

ويقصد به توفر المعلومات في توقيت مناسب لأصحاب الصلة ومتخذي القرارات قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يتسنى لهم الاستعانة بها قبل أن تفقد المعلومات قدرتها في التأثير على القرارات المنوي اتخاذها.

ب- القيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Value

يجب أن يتوفر في المعلومات المحاسبية خاصية القدرة التنبؤية وتمتلك المعلومات هذه الخاصية عندما تستطيع مساعدة المستخدمين لزيادة إمكانية التنبؤ بشكل صحيح للأحداث.

ت- القدرة على التقيم الارتدادي Feedback Value

يجب أن تتوفر في المعلومات خاصية القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة مما يوفر للمستخدم إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة وتمتلك المعلومات خاصية التقيم الارتدادي عندما تمكن المستخدمين من تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة مثلاً يمكن للمساهمين من تأكيد أو تخفيض توقعاتهم فيما يتعلق بقده المنشأة على تحقيق الأرباح.

3-20-1-2: الموثوقية Reliability

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية إلى حد ما من الأخطاء الجوهرية والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه (جربوع، 2001: 61).

ولكي تكون المعلومات تمتلك خاصية الموثوقية يجب توافر العناصر التالية في المعلومات (Williams, et al., 1984: 38):

أ- الصدق في تمثيل الظواهر Representational Faithfulness

وهي أن تعبر المعلومات عما تهدف التعبير عنه أي قدرة المعلومات على تمثيل الظواهر بأمانة وصدق التعبير عن الجوهر والمضمون وبشكل صحيح فإذا تحقق ذلك كلما ازداد الاعتماد على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات مثلاً ينبغي أن تتضمن قيمة المدينون المبلغ الذي من غير المتوقع تحصيله لكي يتم تمثيل المدينون بشكل صادق.

ب- قابلية التحقق Verifiability

يقصد بها وجود إجماع بين المحاسبين الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج دون خطأ أو تحيز بمعنى التوصل إلى نفس النتائج التي تم التوصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إليها من قبل طرف آخر وفي نفس الظروف مثلاً النقدية الموجودة في الصندوق لدى المنشـــاة يمكن التحقق منها بدرجة كبيرة عن طريق عد هذه النقدية.

ت- الحياد: Neutrality

يعني أن يتم عرض المعلومات المحاسبية بصورة تخـــدم جميـــع المســـتخدمين لهـــذه المعلومات دون تحيز لفئة معينة من المستخدمين من ذوي المصالح على حساب فئة مســـتخدمة أخرى.

3-20-2: الخصائص الثانوية

وهي خصائص إضافية مطلوب توافرها في المعلومـــات المحاســـبية بالإضـــافة إلـــى الخصائص الأساسية لكي يتوفر قدر كبير من الجودة في هذه المعلومات وهـــي (الـــدهراوي، 2004: 41-42):

3-20-2-1: قابلية المقارنة Comparability

تعني إمكانية مقارنة المعلومات الواردة في القوائم المالية لشركة معينة مـــع الشـــركات المشابهة أو مع نفس الشركة وفي فترات مختلفة وهذا يتطلب إتباع نفس الطرق والمعالجـــات المحاسبية بصورة ثابتة في القوائم المالية وبالتالي أن لا تتأثر هذه القوائم باختيار طرق محاسبية مختلفة لذلك يتطلب من المنشآت الإفصاح عن الطرق المحاسبية المطبقة وكذلك أثر أي تغير في الطرق المحاسبية.

3-20-2-2: الثبات Consistency

تعني إتباع نفس الطرق والأساليب في عمليات القياس والإفصاح وهي خاصية مفيدة من أجل عمل المقارنات وتسهيلها ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية إذا كان هناك ضرورة مع ضرورة الإفصاح والإشارة إلى هذا التغيير وأثره على القوائم المالية.

كما أن هناك خصائص إضافية ذات أهمية لجودة المعلومات المحاسبية:

3-20-3: القابلية للفهم

وهي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإن من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقولاً من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصـــادية والمحاســـبية وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية كذلك فإنـــه يجـــب عـــدم اســـتبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجـــات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين (جربوع، 2001: 112).

3-20-4: المادية (الأهمية النسبية)

وتعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين8، 2001: 3).

3-20-5: الاكتمال

حتى تكون المعلومات موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة للمستخدم وهكذا تصبح غير موثوقة أو ملائمة (جربوع، وحلس، 2001: 80)

3-20-6: الجوهر فوق الشكل

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عليها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين8، 2001: 4).

نستنتج مما سبق أن توفر الخصائص السابقة في المعلومات أمر ضروري من أجل رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الثقة في هذه المعلومات من قبل مستخدميها حيث إن تزويد المستخدم بمعلومات عديمة الفائدة قد تكون أشد ضرراً من عدم توفيرها.

3-21: مستخدمو المعلومات المحاسبية

تسعى المحاسبة إلى إرضاء احتياجات مجموعة كبيرة من المستخدمين للمعلومات المحاسبية يمكننا تقسيم الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية إلى قسمين (المجمع العربي للمحاسبين القانونين 7، 2001: 85) و(Atrill and Mclanet, 2001 :3):

3-21-1: المستخدمون ذوي المصالح المباشرة

وهؤلاء يكون لهم مصالح مباشرة في استمرارية المشروع ويسعون دائماً لمتابعة وضعه المالي وتطوره من خلال البيانات المالية ويمكن تعدادهم على النحو التالي:

1. الزبائن: حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار في تزويدهم بالسلع والخدمات التي يحتاجونها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. المستثمرون الحاليون: وهم المساهمون (الملاك) في الشركات المساهمة وهم أكثر الأطراف اهتماماً بالمشروع بحكم أنهم أصحاب رأس المال ويستخدم الملاك المعلومات المحاسبية لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة ولتقيم المخاطر والعوائد المستقبلية.
3. الإدارة: وهي الجهة التنفيذية المسؤولة عن تحقيق أهداف المشروع وتسعى لذلك للقيام بالعديد من الأنشطة في مختلف المجالات الوظيفية واستغلال الموارد أفضل استغلال ولمساعدتهم في عملية صنع القرارات والتخطيط والتسعير والرقابة في المنشأة.
4. الموردون: حيث يقومون بتقيم قدرة المنشأة على دفع ثمن السلع والخدمات التي يقومون بتزويدها للمنشأة.
5. السلطات الحكومية: تحتاج المنشآت لتقديم تقارير ضريبية خاصة للجهات الحكومية المعنية لتقدير مقدار الضريبة التي تستحق على المنشأة من أرباحها.
6. المقرضون: لتقيم قدرة المنشأة في مقابلة الالتزامات ودفع الفوائد ودفع أصل القرض وتشمل هذه الفئة الدائنون التجاريون (الموردون) والذين قاموا بتوريد البضائع للمنشأة بالأجل وتشمل كذلك المقرضون للمال سواءً كانوا أفراداً أو مؤسسات.
7. المستثمرون المرتقبون: ويحتاج هؤلاء المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة باستثمار أموالهم من أجل تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح بنسب عالية ودورية وتقيم الوضع المالي السليم للمنشأة والذي يكفل استمرارية المنشأة وعدم تعثرها في المستقبل القريب.
8. الموظفين: لتقيم قدرة المنشأة في الاستمرار في التوظيف والاستمرار في دفع المكافآت للعمال ويستطيعون الاطمئنان على فرص عملهم واستمراريتها بل إن هؤلاء العمال يستطيعون تحديد مطالباتهم بتحسين رواتبهم وأوضاعهم طبقاً لنتائج المنشأة التي يعملون بها.

3-21-2: المستخدمون ذوي المصالح غير المباشرة

وهي الأطراف التي لا ترتبط بشكل مباشر مع المنشأة وقد تحتاج للمعلومات المحاسبية لخدمة بعض الأطراف ذات المصلحة المباشرة في المنشأة ومن الأمثلة على هذه الأطراف:

1. المحللين الماليين: وهم الأفراد أو المؤسسات الاستشارية التي تسعى لإجراء التحليلات المالية اللازمة لتقيم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالمنشأة وتقديم النصائح للزبائن في ضوء ذلك.
2. ممثلو المجتمع المدني: لتقييم قدرة المنشأة في الاستمرار في تقديم الوظائف للمجتمع واستخدام موارد المجتمع وعمل التحسينات البيئية.
3. المنافسون: لتقيم التهديد المشكل من المنشأة المنافسة على القيمة السوقية للسهم وربحية منشأتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. البورصات وأسواق المال: تسعى اللجان المشرفة على البورصات وأسواق المال إلى وضع بعض الضوابط والمعايير التي تضمن شفافية المعلومات المحاسبية وتلزم البورصات المنشات المصدرة لهذه القوائم على الالتزام ببعض معايير الإفصاح في محاولة منها لتحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية في أسواقها.
5. جهات أخرى: وتتعدد هذه الجهات ومنها الأجهزة الرقابية الحكومية التي تحتاج المعلومات المحاسبية لمتابعة الأوضاع القانونية والمالية للشركات وخاصة تلك المساهمة منها كالمتابعات التي تقوم بها وزارة المالية أو الجهاز الرقابي المالي لأوضاع هذه الشركات كذلك الباحثون والمراكز العلمية والأكاديمية فيحتاجون لهذه المعلومات لاستخدامها في بحوثهم ودراساتهم الاقتصادية والعلمية.

في ضوء ما سبق يتضح أن مستخدمي المعلومات المحاسبية لديهم اختلافات في الهدف الذي يستخدمون فيه هذه المعلومات حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعيتها حسب الخيارات التي يواجها كل مستخدم لهذه المعلومات لذلك لابد من عرض أكبر كم ممكن من المعلومات الملاءمة من أجل إرضاء أكبر قدر ممكن من المستخدمين وبالذات من لديهم قدرة محددة في الحصول على هذه المعلومات.

3-22: حدود القوائم المالية

تستخدم القوائم المالية لاتخاذ القرارات لذلك فإن مستخدمي هذه القوائم يجب أن يعرفوا نقاط الضعف والحدود الملازمة لهذه القوائم التي تحد من فائدتها إذا لم تأخذ في الحسبان عند استخدام هذه القوائم ومن أهم الحدود والنواقص الملازمة للقوائم المالية سواء قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي هي النقاط الآتية:

3-22-1: استخدام التقديرات

تستخدم التقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد القوائم المالية سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للخصوم الأمر الذي يجعل رقم صافي الدخل وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير ومن أمثلة هذه التقديرات تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير العمر الافتراضي للأصول، تقدير مقدار ضريبة الدخل المستحقة (حنان، 2003: 287).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-22-2: استخدام أسس تقييم مختلفة

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية أساساً مقبولاً ومتعارف عليه في إعداد القوائم المالية لكونه يسهل التحقق منه عن طريق المستندات المؤيدة ورغم ذلك فان بعض الأصول والالتزامات تعكس القيم الجارية أو صافي القيمة المحققة مثل المدينون حيث تظهر بصافي القيمة التي يمكن تحصيلها وكذلك المخزون والاستثمارات قصيرة الأجل يظهران بالتكلفة أو السوق أيهما أقل (الدهراوى، 2004: 112).

3-22-3: افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وهذا الافتراض مخالف بصورة واضحة للواقع حيث إن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار لذلك يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على علم بوجود بعض الاختلاف بسبب تغيرات الأسعار (حماد، 2005: 67).

3-22-4: استخدام طرق محاسبية بديلة

يوجد تعدد في بدائل قياس بعض عناصر القوائم المالية مثل طرق حساب قسط اهتلاك الأصول الثابتة وطريقة حساب تكلفة المخزون ورسملة تكاليف الأبحاث والتطوير أو اعتبارها مصروفاً يحمل على قائمة الدخل والمشكلة هي أن مهنة المحاسبة تقبل عموماً مجموعة واسعة من البدائل على الرغم من أن تطبيقها يؤدي إلى اختلافات جوهرية في تحديد دخل الفترة وتقييم الأصول (حنان، 2003: 288).

3-22-5: غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير القابلة للقياس الكمي

لا يتم إدراج بعض العناصر في القوائم المالية غير القابلة للقياس الكمي مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمنشأة، قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، غياب الأحداث غير المالية عن القوائم المالية والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات (جربوع، وحلس، 2001: 98).

3-22-6: عدم تسجيل بعض البنود محاسبياً

يوجد هناك عدة بنود ذات أهمية بالنسبة للمنشأة ولكن لا يتم الاعتراف بها محاسبياً لافتقارها إلى الموضوعية والموثوقية على الرغم من أهميتها بالنسبة للمنشأة مثل قيمة الموارد البشرية وقيمة شهرة المحل المنتجة داخليا (الدهراوى، 2004: 112).

3-22-7: قدرة الإدارة على التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أساليب وأنشطة في نهاية السنة المالية كعقد الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية السنة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها مثل شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التداول، القيام بعمليات بيع كبيرة بتيسيرات في السداد قبل نهاية السنة المالية بهدف إحداث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى اهتماماً خاصاً لكل من الدائنين والمستثمرين (حماد، 2005: 67).

ويرى الباحث بشكل مبدئي أنه بالرغم من الحدود السابقة إلا أنها تعد مصـــدراً مهمـــاً للبيانات والمعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات حيث تعد ذات فائدة كبيـــرة بالنســـبة للمستخدمين في تقييم المركز المالي للمنشأة وتقدير التدفقات النقدية وتقييم أداء المنشـــأة والإدارة كما أن الفوائد التي تعود على المستخدمين من استخدام هذه القوائم الماليـــة تفـــوق الحـــدود أو (النواقص) السابقة حيث إن المستخدمين لهذه المعلومات غالباً يكونون على علم بهذه الحدود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
معايير المحاسبة الدولية

4-1: مفهوم المعيار المحاسبي

4-2: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

4-3: مفهوم العرض العادل للبيانات المالية بموجب معايير المحاسبة

4-4: أهمية معايير المحاسبة الدولية

4-5: أسباب (مبررات) استخدام معايير المحاسبة الدولية

4-6: معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

4-7: مبررات الاتجاه المؤيد لاستخدام معايير المحاسبة الدولية

4-8: معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1: مفهوم المعيار المحاسبي

"يمثل المعيار المحاسبي مجموعة من الضوابط والأسس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والأعراف المحاسبية المتفق عليها والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول إلى نتائج تؤدي إلى نوع من التجانس في أسلوب إعداد وعرض هذه البيانات ويسهل المقارنة بين البيانات التي تصدرها الشركات ومؤسسات الأعمال في نشاط اقتصادي معين" (خشارمة، 2003: 100).

4-2: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والطوائف الأخرى والتي تخطى اهتمامهم بها النطاق المحلي إلى النطاق الدولي بعد أن توسعت مجالات الاستثمار وتنوعت أدواتها وأساليبها ومع تزايد وتنوع القرارات الاستثمارية ظهر الاتجاه الذي ينادي بضرورة أن تكون البيانات المالية ذات قابلية للمقارنة أي يتم إعدادها وفقاً لمفاهيم ومعايير محاسبية دولية موحدة، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم المشروعات واتساعها وامتدادها إلى المستوى الدولي أصبح الاقتصاد العالمي معقداً ومتشابكاً كل ذلك أدى إلى ظهور نوعية جديدة من المشكلات المحاسبية ذات الطبيعة الدولية وخاصة تلك المشكلات التي ارتبطت بظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها بالإضافة إلى نمو أسواق المال العالمية واصطدامها بالإجراءات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية لذا ظهرت الحاجة إلى بذل الجهود اللازمة لبناء اتجاه دولي للمحاسبة وتعزيز مهنة المحاسبة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 110).

4-3: مفهوم العرض العادل للبيانات المالية بموجب معايير المحاسبة

ويقصد بالعرض العادل إظهار القوائم المالية المنشورة لجميع المعلومات الرئيسة التي تهم الفئات الخارجية المختلفة والتي لا تملك مصادر أخرى للحصول على المعلومات لذا فانه من الواجب عرض البيانات المالية بشكل عادل بحيث تعبر قائمة المركز المالي عن الوضع المالي للمنشأة وأن تعبر قائمة الدخل عن أداء الشركة وقدرتها الكسبية، كما يجب أن تعبر قائمة التدفقات النقدية عن قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها ولضمان عدالة العرض في هذه القوائم المالية فإنه يجب على المنشأة أن تعمل على الالتزام بمعايير المحاسبة الدولة ذات الصلة وأن لا تعلن عن الالتزام في حال لم تقم حقاً بذلك ويجب عليها الإشارة إلى البنود التي لم يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها الالتزام بهذه المعايير وأثر عدم الالتزام هذا على أرباح المنشأة وموجوداتها ومطلوباتها وحقوق المساهمين فيها وتدفقاتها النقدية ويمكن للمنشات استخدام الطرق التالية للعرض العادل للبيانات والتقارير المالية كإظهار للمعلومات المحاسبية ذات الطبيعة الرسمية في صلب القوائم المالية ويمكن لها استخدام المصطلحات والمسميات الصحيحة والشائعة بين المستخدمين وعدم استخدام مصطلحات غريبة وغير مستخدمة وكذلك يمكن للمنشأة أن تستخدم الملاحظات أمام بنود القوائم المالية والتي يمكن من خلالها إعطاء بعض التفاصيل والإيضاحات المهمة للمستخدم إن لزم الأمر هذا عوضاً عن ما يمكن أن تستخدمه من جداول وملاحق إضافية للتفاصيل في بعض البنود الوردة في القوائم المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 123).

4-4: أهمية معايير المحاسبة الدولية

يوجد هناك عدة اختلافات بين الدول في الممارسات المحاسبية منها على سبيل المثال في ألمانيا تبلغ فترة استهلاك الأصول الملموسة 5 سنوات في حين في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح باستهلاك الأصول بحد أقصى لمدة 40 سنة، في المكسيك يتم تعديل الأصول وفقاً للتغيرات في مستوى الأسعار بينما في الولايات المتحدة الأمريكية تقييم الأصول وفقاً للتكلفة التاريخية في اليابان يسمح بعمليات تمهيد الدخل* Income Smoothing حيث يسمح للمنشأة بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة اختيارية مثل الإهتلاك والديون المعدومة في حين لا تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، هذه بعض الاختلافات في الممارسات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى (Kieso, et al., 2001: 18).

إن الاختلاف في تطبيق معايير محاسبية مقبولة دولياً يؤدي إلى اختلاف في نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة ولتدليل على ذلك نوضح الحالات التالية:

الحالة الأولى: فعندما أرادت حكومة بريطانيا بيع جزء من حصتها في شركة البترول البريطانية في بورصة نيويورك وتحتم اللوائح المنظمة لعمل بورصة نيويورك تعديل البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركة خلال السنتين الماليتين لحادثة البيع والتي كانت معدة وفقاً لمعايير المحاسبة في بريطانيا إلى بيانات مالية معدة طبقاً لمعايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية ولقد أسفر تعديل البيانات المالية بهاتين السنتين الماليتين عن انخفاض صافي أرباح شركة البترول البريطانية بنسبة 67%، 70% على التوالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 33).

* هو تعديل الدخل بهدف الوصول إلى المستوى المرغوب من أجل تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل في حدود المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالة الثانية: فهي ما حدث مع أول شركة ألمانيا تم تسجيلها في بورصة نيويورك عام 1993وهي شركة (دلمرد- بنز) إذ طلب منها هي الأخرى تعديل رقم صافي الربح في ميزانيتها المعدة في 1993/12/31م وفقاً لمعايير المحاسبة الألمانية بمبلغ 615 مليون مارك أو ما يعادل 429 مليون دولار إلى خسارة قدرها 1839 مليون مارك أو ما يعادل 1283 مليون دولار (مطر، 1997: 27).

الحالة الثالثة: شركة Smithkline Beecham حققت ارباحاً وفقاً لمعايير المحاسبة البريطانية بمبلغ 638 مليون جنية إسترليني وكانت حقوق الملكية 743 مليون جنية إسترليني ونتجه تعديل قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية أصبح صافى الدخل 474 مليون جنية إسترليني وحقوق الملكية 4.113 مليون جنية إسترليني (القاضي، وحمدان، 2000: 25).

الحالة الرابعة: شركة فولفو السويدية حققت أرباحاً وفقاً لمعايير المحاسبة السويدية المحلية بمبلغ 682 مليون كرونا وكانت حقوق الملكية 33.864 مليار كرونا وبعد تعديل قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية أصبح صافى الدخل 816 مليون كرونا وحقوق الملكية 29.494 مليار كرونا (القاضي، وحمدان، 2000: 25).

ويرى الباحث بشكل مبدئي أن الاختلافات السابقة في الممارسات المهنية نتيجة اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية تؤدي إلى اختلافات في نتائج النشاط والمركز المالي وفقاً لنوع المعايير المستخدمة في إعداد هذه التقارير لذلك يجب توحيد هذه المعايير من أجل إمكانية الاعتماد عليها والاستفادة منها في عمل المقارنات.

4-5: أسباب (مبررات) استخدام معايير المحاسبة الدولية

يوجد العديد من المبررات التي تدعم استخدام معايير المحاسبة الدولية ويمكن تقسيم هذه المبررات إلى مبررات من وجهة نظر الجمعيات المهنية المحاسبية ومبررات من وجهة نظر الشركات الدولية ومبررات من وجهة نظر الجهات الحكومية ونستعرض بشكل من التفصيل هذه المبررات.

4-5-1: من وجهة نظر الجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية

ترى الجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية الدولية والمحلية أن التوحيد في استخدام معايير المحاسبة الدولية تؤدي إلى اتساق المعايير المصدرة مع بعضها البعض وانتظامها وعدم تناقضها وهو ما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية وبذلك تكون المعلومات المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ويمكن الاعتماد عليها وقابلة للفهم وموثوق بهـا كمـا أن استخدام معايير المحاسبة الدولية هي من الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إلى المحافظة علـى سلوك وآداب المهنة من قبل المحاسبين المهنيين في المجتمعات المختلفـة (بـدري، وعثمـان، 2000: 154).

4-5-2: من وجهة نظر مجتمع الأعمال والشركات الدولية

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية تضمن معالجة العمليات والأحداث المالية المتشابهة وفقاً لمعايير محاسبية موحدة في جميع المجتمعات التي تطبق نفس المعـايير وتلتـزم بتطبيـق معايير المحاسبة الدولية مما يؤدي إلى رفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الناتجة من أي دولة من دول العالم مما يمكن المستخدمين والمحللين الماليين من عمل مقارنات بـين المراكـز المالية للشركات ونتائج أعمالها والذي من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حالياً حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وسهولة الاختيار من بين البـدائل المختلفـة عنـد اتخـاذ القرارات الاقتصادية (Nobes and Parker, 2004: 78).

كذلك إن الشركات الدولية سوف تستفيد حتماً من استخدام معايير المحاسبة الدولية وذلك لعدة أسباب أهمها (لطفي، 2006: 374):

1. تشابه الأنظمة المحاسبية للشركات المتعددة الجنسية سوف يكون أسهل في حالة التنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة عالمية النطاق.
2. استخدام معايير المحاسبة الدولية سوف يمكن المحاسـبين بالشـركات الدوليـة مـن فهـم الاستثمارات الدولية و يمكن فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القـوائم الماليـة لهـا وإمكانية تقييم القوائم المالية لتلك الشركات العالمية عند الاندماج مع غيرها.
3. تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفـة وزيـادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسية.
4. كما أن من المقرضين التجاريين والمستثمرين ستكون لديهم الثقة العالية في التقارير المالية المتوافقة حيث سيشعرون باطمئنان أكثر.
5. ومن المنافع المتوقعة من استخدام معايير المحاسبة الدولية أن التحليل المالي للشركات سوف يكون أكثر سهولة حيث سوف يزيد عدد المطلعين على القوائم المالية والمـؤهلين لفحـص القوائم المالية لبلد أجنبي الأمر الذي يمكن معه زيادة درجة ثقة الأفراد بالشركات الأجنبيـة وهذا حتما سيزيد من حجم الاستثمار الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك سوف تستفيد الشركات الدولية من استخدام معايير المحاسبة الدولية وذلك في (Nobes, and Parker, 2004: 78):

6. استخدام معايير المحاسبة يمكن المحاسبين من إعداد قوائم مالية بصورة مبسطة حيث يتم إعداد هذه القوائم في مختلف أنحاء العالم على نفس الأساس وكذلك يسهل عملية تحويل الموظفين المحاسبين الذين يعملون في الشركات الدولية من دولة إلى أخرى.
7. كذلك يسهل عمل مقارنات بين الشركات العالمية لتقييم أداء الشركات التابعة في مختلف أنحاء العالم.
8. كذلك تسهيل عملية تقييم المشروعات من قبل المستثمرين والمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاندماج بين الشركات الدولية.
9. تساعد في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال التأثير على المخاطر وحالة عدم التأكد وتخفيضها.
10. كذلك تستفيد شركات المحاسبة الدولية من استخدام المعايير المحاسبية الدولية من خلال زيادة عدد عملائها.
11. يؤدى استخدام معايير المحاسبة الدولية إلى توفير الوقت والمال التي تنفق حالياً لتوحيد المعلومات المالية المتباينة عندما يتطلب أكثر من مجموعة من التقارير أن تتمشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة (Choi, et al,. 2002: 292).

4-5-3: من وجهة نظر الجهات الحكومية

استخدام معايير المحاسبة الدولية هي إحدى الوسائل الأساسية التي تساعد في توفير المعلومات الملائمة واللازمة في مجال جذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال داخل الدولة وتسهيل حركة التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات من قبل المنشآت الحكومية أو الخاصة مما يجعل توحيدها ممكناً وإعداد الحسابات القومية بناءً عليها يكون ممكناً وقابلاً للمقارنة (القاضي، وحمدان، 2000: 20-24).

كذلك وجود معايير محاسبية تعتبر أمراً ضرورياً لإرغام الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستثمرين لتخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق المال حيث أنه رغماً عن وجود حافز لدى الشركات للإفصاح اختيارياً عن المعلومات المحاسبية إلا أنها قد تحجب بعض المعلومات عن المستثمرين بسبب ما يؤدي الإفصاح عنها إلى الأضرار بالمركز التنافسي لتلك الشركات أو بسبب سوء النتائج الخاصة بالشركة (لطفي، 2005: 145).

سيوفر تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل الدول النامية على هذه الدول جهداً كبيراً وأموالاً طائلة كانت ستحتاج إليها لوضع معاييرها الخاصة بها (مطر، 1998: 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك تساعد الحكومات في الدول النامية على فهم ومراقبة العمليات والأنشطة للشركات الدولية حيث يتم إعداد التقارير المالية بصورة متوافقة من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية لا سيما التأكد من الافصاحات التي تتطلبها بعض الحالات (Nobes and Parker, 2004: 78).

4-6: معوقات الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

يوجد هناك عدد من المعوقات التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية منها معوقات محلية ومعوقات دولية.

4-6-1: معوقات محلية

من أهم المعوقات المحلية ما يلي (فهمي، 2000: 198):

1. ضعف الاتحادات المهنية والاتحادات التي تضع معايير المحاسبة في بعض الدول خاصة الأقل نمواً بالإشارة إلى ما يجب أن تكون عليه من قوة.
2. عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظم تطبيق معايير محاسبة دولية في بعض الدول.
3. ضعف اقتصاد الدولة وبالتالي عدم الاهتمام بمعايير محاسبة دولية.
4. صغر حجم نشاط المنشآت في الدولة.
5. قوة الاتجاهات الراسخة المضادة لوضع معايير محاسبة تطبقها الدول في إعدادها تقاريرها المالية.

4-6-2: معوقات دولية

4-6-2-1: اختلاف الظروف البيئية والاقتصادية

يوجد تفاوت بين الدول سواء من حيث مستوى تطورها الاقتصادي أو من حيث الأنظمة المتبعة في إدارة اقتصادياتها فهناك دول متقدمة وأخرى نامية كما أن منها من يتبنى نظماً مركزية في إدارة التنمية وتخطيط الاقتصاد في حين يتبنى بعضها الآخر أساليب لا مركزية في التنمية والتخطيط وتتباين في تلك الدول أيضاً معدلات التضخم الاقتصادي وكذلك السياسات النقدية المتبعة في تحقيق التوازن في السوق النقدي من هنا تنعكس الفروق المشار إليها أعلاه على الأنظمة المحاسبية المطبقة في تلك الدول وكذلك على اللوائح والتشريعات ذات العلاقة (Nobes and Parker, 2004: 80).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-6-2-2: الاختلافات الثقافية والحضارية

تختلف دول العالم من حيث اللغة والدين والتشريعات والقوانين مما يؤدي إلى نشوء اختلاف بينها في القيم والمفاهيم السائدة وكذلك في ترتيب أولوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الانجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة وكثيراً من المعايير تصدر ويمر على صدورها فترة زمنية طويلة فلا تترجم ولا يعرف المزاولون في دول كثيرة عنها شيئاً (القاضي، وحمدان، 2000: 46).

4-6-2-3: اختلاف القوانين والتشريعات

يوجد اختلاف بين الدول في القوانين والتشريعات السائدة في كل دولة ناتجة عن اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية وينعكس هذا الخلاف على الممارسات المحاسبية فيها كالاختلاف في طرق الإهتلاك مثلاً أو في القواعد المحاسبية التي تحكم الاعتراف بالإيراد وبالمصروفات ومن ثم في تحديد طريقة العرض والإفصاح عن المعلومات في البيانات المنشورة وعلى سبيل المثال المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل يمنع القانون الألماني استخدام طريقة الملكية بينما أن تلك الطريقة المستخدمة بشكل واسع في دول كثيرة مثل الولايات الأمريكية وكندا (لطفي، 2006: 385).

4-6-2-4: اختلاف مستوى التأهيل العلمي والعملي

حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة وأخرى كما يختلف نظام التدريب المهني والتعليم المستمر بين دولة وأخرى ونادراً ما نجد نظاماً لرقابة الجودة عند منظمات المحاسبين القانونيين في دول العالم (القاضي، وحمدان، 2000: 46).

4-6-2-5: النظرة القومية

إحدى المشكلات الإضافية الأخرى تتمثل في القومية حيث إن تلك المشكلة قد توضح عدم الرغبة في قبول التوافق الذي يتضمن تغيير التطبيقات المحاسبية المناظرة في البلاد الأخرى إن عدم الرغبة هذا قد يوجد في جزء من المحاسبين والشركات أو في جزء من الدول التي قد لا ترغب في فقد سلطتها وسيادتها ونفوذها (Nobes and Parker, 2004: 80).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-6-2-6: اختلاف المستخدمين للتقارير المالية

يعتبر المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هو المستخدم الرئيس لمخرجات المحاسبة في حين في ألمانيا تعتبر السلطات الضريبية هي صاحب النصيب الأكبر وفي بعض البلدان تكون الحكومة المستخدم الرئيس، حيث لا يوجد اتفاق على احتياجات مجموعة المستخدمين أو وجود ترتيب لها ومن ثم فقد تكون هناك صعوبات في تحقيق تقدم ملحوظ تجاه التوافق الدولي حيث أن مجموعات المستخدمين المختلفة تطلب عادة معلومات مختلفة فالمستثمرون يحتاجون معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار في حين تطلب السلطات الضريبية قوائم مالية معدة على أساس الأنظمة والتشريعات الضريبية أما الحكومات فإنها تطلب وتحتاج قوائم مالية معدة على أساس المعايير المحلية بينما العاملين وممثليهم يحتاجون معلومات تحمل الطابع الاجتماعي (لطفي، 2006: 380).

ويعتقد الباحث بضرورة العمل على الحد من تأثير هذه المعوقات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تقليل الاختلافات وتسهيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية كما أن الفوائد التي تعود على المجتمع والشركات الدولية والمستخدمين من استخدام المحاسبة الدولية كبيرة حيث إن هذه المعوقات قد تحد من تطبيق المعايير لكن لا يمكن أن تمنع التطبيق ويمكن التغلب أو الحد من هذه المعوقات من خلال التنسيق مع الجهات الدولية المصدرة للمعايير المحاسبية والمنظمات المهنية المحلية والمستخدمين للمعلومات لذلك لا تعني هذه المعوقات رفض استخدام معايير المحاسبة الدولية.

4-7: مبررات الاتجاه المؤيد لاستخدام معايير المحاسبة الدولية

على الرغم من المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذه المعوقات لا تمنع من تحقيق التوحيد في استخدام معايير المحاسبة الدولية لكنها مجرد عوائق لابد من التغلب عليها لذلك يوجد عدة مبررات تدعم استخدام معايير المحاسبة الدولية وتقديم حلول للتغلب على هذه المعوقات التي تعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ونتناول هذه المبررات بالتفصيل كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-7-1: عوامل اقتصادية عامة

إن اختلاف الظروف الاقتصادية لمختلف دول العالم لا يمنع من إمكانية استخدام معايير محاسبية دولية موحدة حيث تتشابه الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنشآت في جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية مثل الشراء والبيع النقدي والآجل وامتلاك الأصول والاقتراض والإقراض وتوظيف الأفراد ودفع الضرائب والاستثمارات فإذا كانت الظروف الاقتصادية تختلف من بلد لآخر فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في إجراءات وقواعد القياس بالنسبة للأصول والالتزام، كما إن اعتماد اقتصاد أي دولة من الدول على قطاع معين كالزراعة أو الصناعة لا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول حيث إنه إذا كان لقطاع معين معايير خاصة فإن هذه المعايير الخاصة يمكن تطبيقها في الدول التي لديها نفس القطاع (بدري، وعثمان، 2000: 156).

4-7-2: عوامل دولية

هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدولية التي قد ساهمت منفردة أو مجتمعة في خلق الحاجة إلى وجود معايير محاسبية دولية ومن ثم فهي دفعتها للتطور على المستوى المحلي وأدت في ذات الوقت إلى اكتسابها الطابع الدولي وأوضحت الحاجة إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية ومن أبرز تلك المتغيرات تدويل أسواق رأس المال، التعاون الإقليمي، أنشطة الشركات متعددة الجنسية، الشروط الخاصة في اتفاقيات المساعدات الدولية وجود المستثمرين الأجانب وزيادة عملية انتقال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، عملية التبادل التجاري الدولي، العولمة، أنظمة آليات السوق والخصخصة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات الأمر الذي انعكس حتماً على المحاسبة وأوجدت الحاجة إلى تدويلها ومن ثم ظهرت أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية باعتبار أن غيابها سوف يحد من الاستثمار الدولي والتخصيص الأمثل للموارد دولياً (لطفي، 2005: 144).

4-7-3: عوامل خاصة بالمنشآت الاقتصادية

إن وجود اختلاف بين المنشآت من حيث الملكية أو الإدارة أو الحجم لا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف معايير المحاسبة حيث إنه يوجد مصلحة مشتركة لجميع المنشآت في قياس أدائها وتوصيل نتائج أعمالها إلى أصحاب المصالح فيها بغض النظر عن الاختلاف بين هذه المنشآت على الرغم من وجود اختلاف في طبيعة الإفصاح عن المعلومات بين المنشآت ذات الملكية العامة والمنشآت ذات الملكية الخاصة إلا أن هذا الاختلاف لا يعني بالضرورة وجود اختلاف أسس القياس المستخدمة في كليهما بدرجة كبيرة كذلك على الرغم من وجود اختلاف بين المنشآت حسب فلسفة الإدارة السائدة إلا أنه ينبغي ألا تكون القوائم المالية هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكان الذي يعكس فلسفة ودوافع الإدارة لأن معايير المحاسبة تحدد طرق قياس الـربح وتقـيم الأصول وكيفية الإفصاح عن المركز المالي للمنشأة بصورة موضوعية قابلة للفهـم مـن قبـل مستخدمي هذه القوائم المالية بغض النظر عن فلسفة الإدارة السائدة في المنشأة (بدري، وعثمان، 2000: 158).

4-7-4: الاعتراف والدعم للجنة معايير المحاسبة الدولية

معايير المحاسبة الدولية مقبولة الآن قبولاً واسعاً وعلى سبيل المثال فهي (Chio, at el,. 2002: 306):

1. مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية.
2. مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة وفي الـدول ذات الأسـواق الواعدة والتي تقوم بتطوير معاييرها.
3. مقبولة من العديد من البورصات ومن الهيئات الرسمية والتي تسمح للشركات الأجنبيـة أو المحلية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.
4. معترف بها من المفوضية الأوربية وغيرها من الهيئات الدولية.

4-7-5: عوامل مرتبطة بالتشريعات القانونية

تحدد النصوص القانونية في عدد من الدول شكل ومحتوى القوائم المالية والافصـاحات المطلوبة إلا أن هذه النصوص عادة ما تكون قابلة للتعديل من حين لآخر كما يوجد اتجاه عالمي من أجل توحيد القوانين ومثال ذلك دول الاتحاد الأوروبي وعليه فإن ذلك سوف يقلل من تـأثير اختلاف التشريعات القانونية على استخدام معايير المحاسبة الدولية (بدري، وعثمـان، 2000: 159).

ويعتقد الباحث أن اتساع العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية وتنوع الشركات الدوليـة (متعددة الجنسيات) وتضاعف الاستثمارات بين الدول أدى إلى زيادة الحاجة إلى وجود معـايير محاسبية دولية موحدة تزيد من الثقة في التقارير المالية ويمكن الاعتماد عليها لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-8: معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية

يحل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المعدل عام 1997.

4-8-1: هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية عمل مقارنات بالقوائم المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة والقوائم المالية مع المشروعات الأخرى حيث يحدد المعيار الاعتبارات العامة لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية وبعرض المعيار نماذج للقوائم المالية (القاضي وحمدان، 2000: 51).

هذا ولا يتناول المعيار الاعتراف بالعمليات والقياس والإفصاح لعمليات وحدات محددة حيث تناولتها معايير المحاسبة الدولية الأخرى مثل محاسبة الاستهلاك، محاسبة الاستثمارات، عقود الإيجار وغيرها.

4-8-2: العرض العادل

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة ويتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لآثار الأحداث المالية والأحداث الأخرى وذلك بالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي عندما توجد ضرورة لذلك (حماد، 2005: 227).

4-8-3: المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب أن تتضمن الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على المعلومات الآتية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2004):

1. الممتلكات والمعدات.
2. الاستثمارات العقارية.
3. الأصول غير الملموسة.
4. الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
5. المخزون.
6. الذمم التجارية المدنية والذمم المدنية الأخرى.
7. النقدية وما يعادلها.
8. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. الالتزامات والأصول الضريبية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضـــرائب الدخل.
10. المخصصات.
11. رأس المال المصدر والاحتياطيات.

4-8-4: المعلومات التي تعرض في صلب الميزانية أو الإيضاحات وفقـــاً لمعيـــار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب أن يتم الإفصاح في صلب الميزانية العمومية أو الإيضاحات المتممة للميزانية عن تبويبات فرعية أخرى للبنود المعروضة في الميزانية ويتم تبويبها بشكل مناسب حسب طبيعـــة عمليات المنشأة ويجب أن يتم تبويب كل بند رئيس إلى أنواعه الفرعية حينما يكون ذلك مناسباً وحسب طبيعته ومثال ذلك:

1. تصنيفات الأصول الملموسة حسب الفئة كما هو مبين في معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
2. تصنيف الذمم المدينة إلى ذمم نتيجة التعامل مع عملاء تجاريين والأعضاء الآخرين في هذه الفئة كذلك الذمم المالية نتيجة التعامل مع أطراف ذوي العلاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.
3. تصنيف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (2) (المواد الخـــام، بضـــاعة تحـــت التشغيل، بضاعة تامة الصنع).
4. تصنيف المخصصات مبينة بشكل منفصل مخصصات تكاليف منافع الموظفين وأيـــة بنـــود أخرى.
5. تحليل رأس مال الأسهم (رأس المال المدفوع، علاوة الإصدار، الاحتياطيات).
6. الإفصاح عن أسهم رأس المال:

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
- القيمة الاسمية لكل سهم أو ذكر أن السهم ليس له قيمة اسمية في حالة وجود ذلك.
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية.

كذلك يجب على المنشأة غير المساهمة أن تقوم بالإفصـــاح عـــن معلومـــات معادلـــة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات التي حدثت خلال الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-8-5: المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب أن تعرض قائمة الدخل كحد أدنى في صلب القائمة البنود التالية:

1. الإيرادات.
2. تكاليف الأنشطة التشغيلية.
3. تكاليف التمويل.
4. حصة المنشأة في الأرباح وخسائر الشركات التابعة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة حقوق الملكية.
5. الضرائب.
6. صافي أرباح وخسائر الفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجامع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبي ومالي أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل تحقيق العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

4-8-6: المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

عندما تكون بنود الدخل والمصرف مادية يتم الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل وتشمل هذه الظروف ما يلي:

1. انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو قيمة الممتلكات إلى المبلغ القابل للاسترداد.
2. إعادة هيكلة أنشطة المنشأة والقيود على أية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
3. العمليات المتوقفة.
4. التسويات القضائية.
5. تحليل المصروفات حسب طبيعة المصروف مثل الإهتلاك، مشتريات المواد، تكاليف النقل، الأجور والمرتبات، تكاليف الدعاية.
6. أو تحليل المصروفات حسب وظيفة المصروفات مثل تكلفة المبيعات ، تكاليف إدارية، تكاليف التوزيع، مصاريف تشغيل أخرى.

اختبار هذا الأسلوب يجب أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات بما في ذلك الإهتلاك والاستهلاك وتكاليف العمالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-8-7: المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

5. صافي ربح أو خسارة الفترة.
6. الدخل، المصروفات، المكاسب، الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.
7. الآثار الناتجة عن التغيرات في السياسات والطرق المحاسبية.
8. الآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية.

4-8-8: المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

تشمل المعلومات الأخرى الإضافية التي يتم عرضها سواء في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات ما يلي:

1. المعلومات المتعلقة في رأس المال التي تمت مع المساهمين وتوزيعات الأرباح لهم.
2. رصيد الأرباح والخسائر المتراكم في بداية الفترة وفي نهاية الفترة وكذلك الحركة خلال تلك الفترة.
3. تسويات القيمة المعدلة لكل فئة من حقوق الملكية، علاوة الأسهم والاحتياطي في بداية ونهاية الفترة والإفصاح عن كل حركة في تلك الحسابات.

4-8-9: المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (7) المتطلبات اللازمة لعرض قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها حيث إن موضوع الدراسة مقتصر على المعيار الدولي رقم (1).

4-8-10: إيضاحات البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب أن تقدم الإيضاحات المعلومات التالية:

1. تقديم معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث المهمة.
2. الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان أخر في القوائم المالية.
3. تقديم المعلومات الإضافية التي لا يتم عرضها في صلب القوائم المالية لكنها ضرورية لفهم القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم في العادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي لمساعدة المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى:

1. نص بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.
2. ملخص هام للسياسات المحاسبية المطبقة.
3. معلومات إضافية مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية بنفس الترتيب الذي يتم به عرض كل بند وكل قائمة مالية.
4. افصاحات أخرى وتشمل:

أ- الالتزامات الطارئة والالتزامات والافصاحات الأخرى.

ب- افصاحات غير مالية، أهداف وسياسات إدارة الخطر المالي للمنشأة.

4-8-11: عرض السياسات المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب أن يبين القسم المتعلق بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

1. أساس أو (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
2. كل سياسة محاسبية محددة تم استخدامها لأزمة للفهم المناسب للبيانات المالية.
3. ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي يمكن عرضها:

- الاعتراف بالإيراد.
- مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة.
- الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة واستهلاكها وإهلاكها.
- عقود الإيجار.
- المخزون.
- المخصصات والضرائب والضرائب المؤجلة.

4-8-12: الافصاحات الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إذا لم يفصح عنها في أي مكان أخر ضمن المعلومات التي تم نشرها مع البيانات المالية:

1. موطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها وعنوانها وعنوان المركز الرئيس.
2. تبيان لطبيعة عمليات المنشأة وأنشطتها الرئيسة.
3. اسم المنشأة الأم والمنشأة الأم للمجموعة.

4-8-13: تاريخ سريان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

تطبق المنشآت هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في 1/ يناير/ 2005 أو بعد ذلك التاريخ ويفضل التطبيق المبكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5-1: إسلوب الدراسة

5-1-1: مصادر جمع البيانات

5-1-2: مجتمع الدراسة

5-1-3: أداة الدراسة

5-1-4: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

5-1-5: صدق الإستبانة

5-1-6: ثبات الإستبانة

5-2: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

5-3: اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1: إسلوب الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث يعد المنهج الوصفي من أنسب المناهج وأكثرها استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية (مقداد، والفرا، 2004: 60)، وتناول الباحث موضوع التزام الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قوائمها المالية والإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

5-1-1: مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على مصدرين أساسين للمعلومات في إجراء هذه الدراسة وهما:

5-1-1-1: المصادر الثانوية

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

5-1-1-2: المصادر الأولية

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية في تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات فقد تم اللجوء إلى المصادر الأولية المتمثلة في اعتماد الباحث على الاستبيان والذي تم إعداده خصيصاً لهذه الدراسة وتم توزيعها على مدققين الحسابات في قطاع غزة.

5-1-2: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة على مدققين الحسابات في قطاع غزة المسجلين والمعتمدين لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والتي بلغ عددهم (65) مدققاً وذلك حسب دليل مراجعي الحسابات القانونين الفلسطينيين الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لسنة 2003 م، وتم توزيع (65) إستبانة على أفراد مجتمع الدراسة وتم استرداد (58) إستبانة منها بنسبة 89.23%.

5-1-3: أداة الدراسة

بعد الاطلاع على أدبيات المحاسبة المتعلقة بموضوع الدراسة تم إعداد استبانه خصصت لجمع المعلومات حول "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققين الحسابات في فلسطين)" بحيث تغطي فرضيات وأهداف الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن معلومات عامة عن المستجيب: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية، وعدد الدورات التدريبية في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح.

القسم الثاني: وهو عبارة عن خمسة مجالات رئيسة تبين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)" (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققين الحسابات في فلسطين)، وتتكون الإستبانة من 67 فقرة موزعة على خمسة مجالات رئيسة هي:

المجال الأول: "درجة الالتزام بإعداد القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية" ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: "تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية ويتكون من (27) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ويتكون من (16) فقرة.

المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية ويتكون من (7) فقرات.

المحور الثالث: الإيضاحات العامة ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثالث: "أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية" ويتكون من (11) فقرة.

المجال الرابع: "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية" ويتكون من (17) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة ويتكون من (5) فقرات.

المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة ويتكون من (6) فقرات.

المجال الخامس: "معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية" ويتكون من (7) فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس (Five Point Likert Scale) لقياس الاستبانة حسب الجدول رقم (1)، واختار الباحث الدرجة (0) للإجابة "ضعيفة جداً/غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (صفر%) وهو يتناسب مع هذه الإجابة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق من إعطاء الدرجة (1) لهذه الإجابة لأن الوزن النسبي في هذه الحالة يساوي (20%) وهو لا يتناسب مع هذه الإجابة.

الجدول رقم (1)

درجات مقياس ليكرت

الإجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	4	3	2	1	0
الوزن النسبي	%100	%75	%50	%25	%0

5-1-4: المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن بيانات الدراسة بيانات ترتيبية وغير رقمية وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات: يستخدم هذا الأمر بشكل أساس لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات مجتمع الدراسة على استبانه الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم الاعتماد على متوسط فرضي وهو درجة الحياد (2) من مقياس ليكرت والتي تعادل ما نسبته (50%) ويتم مقارنة الأوساط الحسابية لكل متغير مع هذا الوسط الفرضي من أجل قبول ورفض الفرضية.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين في حالة البيانات اللامعلمية.
5. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. اختبار مان – وتني (Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
7. اختبار كروسكال –والاس (Kruskal-Wallis Test) لمعرفة إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر ذات بيانات ترتيبية.

5-1-5: صدق الإستبانة

يقصد به أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

5-1-5-1: طريقة المحكمين

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التجارة بجامعتي الإسلامية والأزهر والمتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء كما تم عرضها على مهنيين يعملون في مجال تدقيق الحسابات وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية– ملحق رقم (1) وملحق رقم (2) أسماء المحكمين.

5-1-5-2: صدق المقياس

قام الباحث بالتأكد من صدق المقياس بطريقتين وهما:

5-1-5-2-1: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال التي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

5-1-5-2-2: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

وقام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة استطلاعية من (30) إستبانة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه وكانت النتائج كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال درجة الالتـزام بإعداد القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (درجة الالتزام بإعداد القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	.583	**0.000
.2	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	.602	**0.000
.3	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	.788	**0.000
.4	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	.768	**0.000
.5	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	.784	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الأول (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم إعداد القوائم المالية فيما عدا قائمة التدفقات النقدية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.	.407	**0.013
.2	تلتزم الشركات بثبات عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى أخرى.	.743	**0.000
.3	يتم عادةً إعداد القوائم المالية سنوياً بشكل ثابت.	.694	**0.000
.4	يتم عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود غير المادية مع البنود المشابهة.	.696	**0.000
.5	يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها في المستقبل وأنه ليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة.	.814	**0.000
.6	يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والإستبعادات خلال العام والتي تشمل الآلات والمعدات والأراضي...الخ.	.831	**0.000
.7	يتم الإفصاح عن مفردات بنود المخزون مصنفاً إلى مواد خام، بضاعة تحت التشغيل، بضاعة تامة.	.854	**0.000
.8	يتم الإفصاح عن مفردات المدينين مصنفة إلى مدينين تجارين وآخرين.	.832	**0.000
.9	يتم الإفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة.	.689	**0.000
.10	يتم الإفصاح عن مكونات حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع، الاحتياطات، علاوة الإصدار.	.838	**0.000
.11	يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة وغير المدفوعة بالكامل.	.829	**0.000
.12	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.	.878	**0.000
.13	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.	.756	**0.000
.14	يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية والشركة.	.784	**0.000
.15	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات.	.771	**0.000
.16	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	.733	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال إيضاحات السياسات المحاسبية والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثاني (إيضاحات السياسات المحاسبية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يوجد توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	.829	**0.000
.2	يوجد توضيح يعبر عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.	.790	**0.000
.3	وصف التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية.	.833	**0.000
.4	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية.	.863	**0.000
.5	يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية.	.565	**0.001
.6	يوجد توضيح يبين مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.	.737	**0.000
.7	تشمل أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق.	.623	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال الإيضاحات العامة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثالث (الإيضاحات العامة) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها.	.935	**0.000
.2	يتم الإفصاح عن طبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسة واسم الشركة الأم التابعة لها الشركة إن وجد.	.948	**0.000
.3	يوجد توضيح يبين نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية والفترة المالية التي تغطيها.	.959	**0.000
.4	يوجد توضيح يبين ما إذا كانت القوائم المالية تغطي الشركة منفردة أو مجموعة من الشركات.	.934	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية" والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	.982	**0.000
.2	إيضاحات السياسات المحاسبية.	.911	**0.000
.3	إيضاحات عامة.	.724	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "أثـر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية" والدرجـة الكليـة للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنويـة 0.05 =α وبـذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه

الجدول رقم (7)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.	.707	**0.000
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية تتميـز بالموضـوعية وعدم التحيز.	.818	**0.000
.3	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.	.700	**0.000
.4	تتميز المعلومات المحاسبية بالملاءمة إذا تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسـبة الدولية.	.820	**0.000
.5	تكون المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية ذات قدرة تنبؤيـة فـي حالة إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	.739	**0.000
.6	تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج عنها معلومات في القوائم المالية تمثـل جوهر الأحداث المالية وليس مجرد الشكل القانوني.	.827	**0.000
.7	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعطى درجة تأكيد أعلى للقياس المحاسبي.	.791	**0.000
.8	تساعد معايير المحاسبة الدولية في تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطـرق المحاسبية.	.664	**0.000
.9	تعمل معايير المحاسبة الدولية على إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز.	.838	**0.000
.10	وجود إفصاحات مالية وغير مالية تساعد المستخدمين على تقييم القـرارات الاقتصادية المتخذة سابقاً.	.592	**0.000
.11	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سهولة فهم القوائم المالية.	.534	**0.001

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول رقم (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (8)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الأول "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تعمل معايير المحاسبة الدولية على توفير مرجعية موحدة لجهة إصدار المعايير.	.685	**0.000
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبل المحاسبين.	.798	**0.000
.3	تساعد على توحيد أدوات التطبيق العملي.	.788	**0.000
.4	تساعد على تطوير واقع مهنة المحاسبة من خلال إيجاد إطار ناظم للسياسات المحاسبية.	.740	**0.000
.5	تسهل إتمام عملية تدقيق الحسابات نتيجة الحد من الاختلافات المحاسبية.	.773	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (9)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثاني "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات للمقارنة.	.693	**0.000
.2	توفر الوقت والمال المنفق في توحيد القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس قياس وإفصاح مختلفة.	.735	**0.000
.3	تعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية.	.644	**0.000
.4	يتم معالجة العمليات المتشابهة بصورة موحدة في جميع المجتمعات.	.810	**0.000
.5	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الشركات متعددة الجنسيات على تصميم أنظمة متكاملة للمعلومات.	.852	**0.000
.6	معايير المحاسبة الدولية تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات.	.683	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياس.

الجدول رقم (10)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثالث "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال.	.743	**0.000
.2	يزيد تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.	.732	**0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.3	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الحكومات على فهم ومراقبة عمليات وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات.	.707	**0.000
.4	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة.	.751	**0.000
.5	يؤدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى توفير الوقت والتكاليف اللازمة لإصدار معايير محاسبة محلية.	.547	**0.001
.6	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إجبار الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستفيدين.	.695	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (11) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (11)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة	.818	**0.000
.2	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات	.885	**0.000
.3	مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة	.831	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح الجدول رقم (12) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (12)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية) والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى محاسبين الشركات.	.416	**0.027
.2	عدم وجودة قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.	.603	**0.001
.3	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها على التغيرات في معايير المحاسبة الدولية.	.588	**0.002
.4	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.	.711	**0.000
.5	قصور دور البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الفلسطينية.	.659	**0.000
.6	ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.	.539	**0.005
.7	الظروف الاقتصادية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعاير المحاسبة.	.882	**0.000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ثانياً: نتائج الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، وقام الباحث بقياس الصدق البنائي على العينة الاستطلاعية نفسها وكانت النتائج كما يلي:

يبين الجدول رقم (13) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى معنوية 0.05 = α وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (13)

معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المجال الأول: درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.	.458	**0.000
.2	المجال الثاني: المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	.709	**0.000
.3	المجال الثاني: المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية.	.658	**0.000
.4	المجال الثاني: المحور الثالث: الإيضاحات العامة.	.717	**0.000
.5	المجال الثاني: تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.	.734	**0.000
.6	المجال الثالث: أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.	.263	**0.023
.7	المجال الرابع: المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة.	.335	**0.005
.8	المجال الرابع: المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات.	.251	**0.029
.9	المجال الرابع: المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة.	.278	**0.017
.10	المجال الرابع: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	.371	**0.002
.11	المجال الخامس: معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق في كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.	.299	**0.022

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-1-6: ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ على العينة الاستطلاعية نفسها.

5-1-6-1: معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة فى الجدول رقم (14) وتبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال من مجالات الإستبانة. كذلك فإن قيمة معامل ألفا لجميع مجالات الإستبانة كانت (0.914) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (14)

يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المجال	معامل ألفا كرونباخ
.1	**المجال الأول: درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.**	**0.792**
.2	المجال الثاني: المحور الأول: الإيضاحات المتمة للقوائم المالية.	0.964
.3	المجال الثاني: المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية.	0.896
.4	المجال الثاني: المحور الثالث: الإيضاحات العامة.	0.980
.5	**المجال الثاني: تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.**	**0.976**
.6	**المجال الثالث: أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.**	**0.917**
.7	المجال الرابع: المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة.	0.826
.8	المجال الرابع: المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات.	0.841
.9	المجال الرابع: المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة.	0.810
.10	**المجال الرابع: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية.**	**0.911**
.11	**المجال الخامس: معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.**	**0.760**
جميع فقرات الاستبانة		**0.914**

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، انظر الملحق رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2: التحليل الوصفي لمجتمع الدراسة

يتناول هذا الجزء من الاستبانة معلومات عامة عن مجتمع الدراسة وهم مدققين الحسابات في قطاع غزة تتعلق بالجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، والخبرة، وفيما يلي عرض نتائج التحليل:

5-2-1: توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس

يبين الجدول رقم (15) أن ما نسبته (93.10%) من مجتمع الدراسة (مدققين الحسابات) من الذكور و(6.90%) من الإناث ويدل ذلك إلى أن غالبية مدققين الحسابات في قطاع غزة من فئة الذكور.

الجدول رقم (15)

توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	54	%93.10
أنثي	4	%06.9
المجموع	58	%100

5-2-2: توزيع أفراد المجتمع حسب العمر

يبين الجدول رقم (16) أن ما نسبته (24.14%) من المدققين أعمارهم تقل عن 30 سنة وما نسبته (29.31%) أعمارهم من 30 إلى 40 سنة وما نسبتة (29.31%) أعمارهم من 41 إلى 50 سنة وما نسبتة (17.24%) أعمارهم أكثر من 50 سنة.

الجدول رقم (16)

توزيع أفراد المجتمع حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	14	%24.14
من 30 إلى 40 سنة	17	%29.31
41 إلى 50 سنة	17	%29.31
أكثر من 50 سنة	10	%17.24
المجموع	58	%100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2-3: توزيع أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (17) أن غالبية أفراد المجتمع من حملة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (89.93%) من المدققين، وما نسبته (8.62%) من حملة الماجستير، وما نسبته (3.45%) من حملة الدكتوراه، وأن هناك ما نسبته (12.07%) من أفراد المجتمع يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه وهذا يدل على أن الكادر الموجود من المدققين هو كادر مؤهل وبالتالي إجاباتهم على الاستبانة تنبع من هذه التأهيل العلمي العالي.

الجدول رقم (17)

توزيع أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	51	%87.93
ماجستير	5	%8.62
دكتوراه	2	%3.45
المجموع	58	%100

5-2-4: توزيع أفراد المجتمع حسب التخصص

يبين الجدول رقم (18) أن ما نسبته (100%) من المدققين تخصصهم محاسبة وهذه نتيجة طبيعية حيث إن مهنة التدقيق تقوم على علم المحاسبة.

الجدول رقم (18)

توزيع أفراد المجتمع حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	58	%100
المجموع	58	%100

5-2-5: توزيع أفراد المجتمع حسب الشهادات المهنية

يبين الجدول رقم (19) أن ما نسبته أن ما نسبته (72.41%) من المدققين لديهم شهادة محاسب قانوني فلسطيني، وما نسبته (20.79%) لديهم شهادة محاسب قانوني عربي، وما نسبته (5.27%) لديهم شهادة محاسب قانوني أمريكي، وما نسبته (1.72%) لديهم الزمالة البريطانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (19)

توزيع أفراد المجتمع حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية
محاسب قانوني فلسطيني (PCPA)	42	%72.41
محاسب قانوني عربي (ACPA)	12	%20.79
محاسب قانوني أمريكي (AICPA)	3	%5.27
الزمالة البريطانية (Chartered accounting)	1	%1.72
المجموع	58	%100

5-2-6: توزيع أفراد المجتمع حسب المسمى الوظيفي

يبين الجدول رقم (20) أن ما نسبته (22.41%) من المدققين مسماهم الوظيفي مساعد مدقق، وما نسبته (22.41%) أيضاً مسماهم الوظيفي مدقق رئيس، وما نسبته (17.24%) مسماهم الوظيفي مدير تدقيق، وما نسبته (37.93%) أصحاب أو شركاء مكتب تدقيق.

الجدول رقم (20)

توزيع أفراد المجتمع حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مساعد مدقق	13	%22.41
مدقق رئيس	13	%22.41
مدير تدقيق	10	%17.24
صاحب أو شريك مكتب تدقيق	22	%37.93
المجموع	58	%100

5-2-7: توزيع أفراد المجتمع حسب عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول رقم (21) أن ما نسبته (18.96%) من المدققين خبرتهم أقل من 5 سنوات، وما نسبته (20.69%) خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات، وما نسبته (22.41%) خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، وما نسبته (13.79%) خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، وما نسبته (24.14%) خبرتهم أكثر من 20 سنة، وهذا يدل على خبرة أفراد المجتمع الواسعة في مجال التدقيق وبالتالي فإن إجابتهم على الاستبانة تنبع من هذه الخبرة في مجال التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (21)

توزيع أفراد المجتمع حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	%18.96
من 5 إلى 10 سنوات	12	%20.69
من 11 إلى 15 سنة	13	%22.41
من 16 إلى 20 سنة	8	%13.79
أكثر من 20 سنة	14	%24.14
المجموع	58	%100

5-2-8: عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية

يبين الجدول رقم (22) أن (67.24%) من مدققين الحسابات قد حضروا دورة تدريبية واحدة حتى 5 دورات تدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية، وأن (12.07%) قد حضروا من 6 – 10 دورات، وأن (6.90%) قد حضروا 11 دورة تدريبية فأكثر، وتشير النتائج أن ما نسبته (13.79%) من مدققين الحسابات لم يجب على هذا التساؤل، وقد بلغت القيمة المتوسطة لعدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية تقريباً (4) دورات تدريبية، وهذا يعد أحد المؤشرات لمدى الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية ويعطى مؤشر إلى الحاجة إلى مزيد من الدورات في مجال معايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم (22)

عدد الدورات التدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة المئوية
من 1- 5 دورات	39	%67.24
من 6 – 10 دورات	7	%12.07
11 دورة فأكثر	4	%6.90
لم يجب	8	%13.79
المجموع	58	%100.00

5-2-9: عدد الدورات التدريبية في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح

يبين الجدول رقم (23) أن (43.11%) من مدققين الحسابات قد حضروا دورة تدريبية واحدة في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح، وأن (20.69%) قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حضروا دورتين تدريبيتين، وأن (5.17%) قد حضروا 3 دورات تدريبية، وأن (3.45%) قد حضروا 4 دورات تدريبية، وأن شخصاً واحداً قد حضر 5 دورات تدريبية، وتشير النتائج أن ما نسبته (25.86%) من مدققين الحسابات لم يجب على هذا السؤال، وقد بلغت القيمة المتوسطة لعدد الدورات التدريبية في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح تقريباً دورتين تدريبيتين، وهذا يعطى مؤشر إلى الحاجة إلى مزيد من الدورات في مجال معايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (1) حيث إن عدد الدورات التي حصل عليها المدققين في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح قليلة كما أن (25.86%) من المدققين لم يحضروا أي دورة في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح.

الجدول رقم (23)

عدد الدورات التدريبية في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة المئوية
دورة واحدة	25	%43.11
دورتان	12	%20.69
3 دورات	3	%5.17
4 دورات	2	%3.45
5 دورات	1	%1.72
لم يجب	15	%25.86
المجموع	58	%100.00

5-3: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات غير المعلمية (اختبار الإشارة، مان-وتني، واختبار كروسكال- والاس). هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث إن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياساً ترتيبياً.

ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة مثلاً، يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية:

اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي (2) أي ما نسبته (50%) وهي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية البديلة:

متوسط درجة الإجابة لا يساوي (2).

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة آراء أفراد العينة تقترب من درجة الحياد وهى (2)، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط درجة الإجابة تختلف عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الحياد، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

"تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية".

يبين الجدول رقم (24) أن ما نسبته (60%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية."، في حين ما نسبته (18.62%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جداً.

الجدول رقم (24)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الأول: درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية

درجة الإجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	4.83%
ضعيفة	13.79%
متوسطة	21.38%
كبيرة	37.93%
كبيرة جداً	22.07%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-5) من فقرات مجال درجة الالتـزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (25).

يبين الجدول رقم (25) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "تلتـزم الشـركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة وبالمقارنـة مع العام السابق" بلغ (3.26) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (81.5%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (6.857) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويبين الجدول أنه بالنسبة للفقرة الرابعة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق" فقد بلغ المتوسط الحسابي (1.78) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (44.4%) وهو أقل من الدرجـة المتوسـطة (50%) وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.381) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (-0.875) ممـا يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحيـاد وهـي (2) وتعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك حياد من قبـل أفـراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (25) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجـال درجـة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية يسـاوي (2.59) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (64.7%) وهو أكبر من الدرجة المتوسـطة (50%)، وأن القيمـة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (4.410) مما يدل علـى أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذا المجال، **مما يعني قبول الفرضية القائلة بأنة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العموميـة، قائمـة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكيـة)، والإيضـاحات المتممـة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية".**

ويرى الباحث أن سبب الاهتمام بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل أنهما تعتبران مـن مرفقات الإقرار الضريبي بالنسبة للشركات المساهمة حيث يجب أن يتم إرفـاق هـذه القـوائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإقرار الضريبي المقدم لضريبة الدخل وذلك حسب قانون ضريبة الدخل رقم (14) لسنة 2004 وذلك لأن دوائر الضريبة تعد المستخدم الرئيس للقوائم المالية وذلك وفقاً لدراسة كلاً من (نشوان، 2004) و(الشلتونى، 2005).

الجدول رقم (25)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الأول (درجة الالتزام بإعداد التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	3.26	81.5%	1	6.857	*0.000
.2	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	3.17	79.3%	2	6.518	*0.000
.3	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	2.28	56.9%	4	1.886	0.059
.4	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.	1.78	44.4%	5	-0.875	0.381
.5	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	2.45	61.2%	3	2.507	*0.012
	جميع فقرات المجال معاً	2.59	64.7%		4.410	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الرئيسة الثانية

"تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

يبين الجدول رقم (26) أن ما نسبته (44.1%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، في حين ما نسبته (36.6%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جداً.

الجدول رقم (26)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

درجة الإجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	19.1%
ضعيفة	16.5%
متوسطة	20.3%
كبيرة	33.2%
كبيرة جداً	10.9%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–16) من فقرات مجال الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (27).

يبين الجدول رقم (27) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة السادسة" يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والإستبعادات خلال العام والتي تشمل الآلات والمعدات والأراضي...الخ." بلغ (2.66) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (66.4%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (4.384) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويرى الباحث أن ذلك ربما يرجع إلى أن الدراسة تمت على الشركات الصناعية المساهمة وبالتالي تعتبر الأصول الثابتة هي الأكثر قيمة بالنسبة لهذه الشركات وأهمية من حيث حساب الإضافات والاستبعاد لذلك تهتم بعرض هذه الأصول بشكل تفصيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول أنه بالنسبة للفقرة السادسة عشرة "يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة" فقد بلغ المتوسط الحسابي (1.26) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (31.5%) وهو أقل من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (-3.143) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن ظاهرة وجود شركات تابعة أو قابضة في قطاع غزة مازال ظاهرة محدودة جداً.

أما بالنسبة للفقرة الخامسة "يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها في المستقبل وأنه ليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة" فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.24) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (56%) وهو يقترب من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.153) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (1.429) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن حياد من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (27) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور الإيضاحات المتمة للقوائم المالية يساوي (2.005) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (50.1%) وهو يقترب من الدرجة المتوسطة، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.265) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (0.791) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر غير دالة إحصائياً عند($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك حياد من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني عدم وجود أدلة كافية من بيانات العينة لإثبات الفرضية الفرعية القائلة بأنة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".**

ويلاحظ أنة من خلال الجدول رقم (26) أن ما نسبته (20.3%) من المدققين كانوا محايدين في إجابتهم على هذا المحور مما أثر على عدم إثبات هذه الفرضية الفرعية، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية وهو ما أكدته الفقرة رقم (2) في الجدول رقم (46) الخاص بالمعوقات التي تعيق المدقق من التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (27)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني –المحور الأول (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم إعداد القوائم المالية فيما عدا قائمة التدفقات النقدية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.	2.64	65.9%	3	4.670	*0.000
.2	تلتزم الشركات بثبات عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى أخرى.	2.40	59.9%	6	3.608	*0.000
.3	يتم عادةً إعداد القوائم المالية سنوياً بشكل ثابت.	2.64	65.9%	2	4.315	*0.000
.4	يتم عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود غير المادية مع البنود المشابهة.	2.24	56.0%	7	2.242	*0.025
.5	يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها في المستقبل وأنه ليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة.	2.24	56.0%	8	1.429	0.153
.6	يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والإستبعادات خلال العام والتي تشمل الآلات والمعدات والأراضي...الخ.	2.66	66.4%	1	4.384	*0.000
.7	يتم الإفصاح عن مفردات بنود المخزون مصنفاً إلى مواد خام، بضاعة تحت التشغيل، بضاعة تامة.	2.41	60.3%	5	2.932	*0.003
.8	يتم الإفصاح عن مفردات المدينين مصنفة إلى مدينين تجارين وآخرين.	1.53	38.4%	13	-1.830	0.067
.9	يتم الإفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة.	1.59	39.7%	10	-2.000	*0.046
10	يتم الإفصاح عن مكونات حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع، الاحتياطات، علاوة الإصدار.	1.55	38.8%	12	-1.459	0.145

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11	يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة وغير المدفوعة بالكامل.	1.88	47.0%	9	-0.625	0.532
12	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.	1.50	37.5%	14	-2.623	*0.009
13	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.	1.57	39.2%	11	-2.055	*0.040
14	يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية والشركة.	1.43	35.8%	15	-2.981	*0.003
15	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات.	2.52	62.9%	4	3.792	*0.000
16	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	1.26	31.5%	16	-3.143	*0.002
جميع فقرات المحور معاً		2.005	50.1%		0.265	0.791

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

"تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

يبين الجدول رقم (28) أن ما نسبته (25.1%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، في حين ما نسبته (38.2%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جداً.

الجدول رقم (28)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية

درجة الإجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	16.5%
ضعيفة	21.7%
متوسطة	36.7%
كبيرة	21.9%
كبيرة جداً	3.2%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-7) من فقرات مجال الإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (29).

يبين الجدول رقم (29) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "يوجد توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية" بلغ (2.10) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (52.6) وهو يقترب من الدرجة المتوسطة، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.243) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (1.167) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر غير دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك حياد من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

ويبين الجدول أنه بالنسبة للفقرة الخامسة "يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية" فقد بلغ المتوسط الحسابي (1.24) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (31%) وهو أقل من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (-5.071) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (29) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور إيضاحات السياسات المحاسبية يساوي (1.74) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (43.4%) وهو يقترب من الدرجة المتوسطة، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.127) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (-1.525) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر غير دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك حياد من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني عدم وجود أدلة كافية من بيانات العينة لإثبات الفرضية الفرعية القائلة بأنة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**".

ويلاحظ أنة من خلال الجدول رقم (28) أن ما نسبته (36.7%) من المدققين كانوا محايدين في إجابتهم على هذا المحور مما أثر على عدم إثبات هذه الفرضية الفرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (29)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني –المحور الثاني (إيضاحات السياسات المحاسبية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يوجد توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	2.10	52.6%	1	1.167	0.243
.2	يوجد توضيح يعبر عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.	1.71	42.7%	4	-1.460	0.144
.3	وصف التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية.	1.62	40.5%	5	-2.433	*0.015
.4	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية.	1.55	38.8%	6	-2.500	*0.012
.5	يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية.	1.24	31.0%	7	-5.071	*0.000
.6	يوجد توضيح يبين مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.	1.97	49.1%	2	-0.500	0.617
.7	تشمل أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق.	1.97	49.1%	2	-1.136	0.256
جميع فقرات المحور معاً		1.74	43.4%		-1.525	0.127

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

"تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات العامة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)".

يبين الجدول رقم (30) أن ما نسبته (65.6 %) من أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بالإيضاحات العامة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"، في حين ما نسبته (14.2%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جداً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (30)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني – المحور الثالث: الإيضاحات العامة

درجة الإجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	3.4%
ضعيفة	10.8%
متوسطة	20.2%
كبيرة	39.7%
كبيرة جداً	25.9%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–4) من فقرات مجال الإيضاحات العامة، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (31).

يبين الجدول رقم (31) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "يتم الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها" بلغ (2.83) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (70.7%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (4.77) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ويعزى ذلك إلى أن القوائم المالية يجب أن تحتوي على اسم الشركة والشكل القانوني والعنوان وهذه من المعلومات الأساسية لأي قوائم مالية وخاصة إذا كانت مقدمة لضريبة الدخل.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (31) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور الإيضاحات العامة يساوي(2.74) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (68.4%) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (4.854) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وبذلك وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني قبول الفرضية الفرعية القائلة بأنة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات العامة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"**.

ويعزى ذلك إلى أن هذه المعلومات تعد من المعلومات الأساسية لأي تقرير مالي أو قوائم مالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (31)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني – المحور الثالث (الإيضاحات العامة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها.	2.83	70.7%	1	4.770	*0.000
.2	يتم الإفصاح عن طبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسة واسم الشركة الأم التابعة لها الشركة إن وجد.	2.62	65.5%	4	3.280	*0.001
.3	يوجد توضيح يبين نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية والفترة المالية التي تغطيها.	2.83	70.7%	2	4.667	*0.000
.4	يوجد توضيح يبين ما إذا كانت القوائم المالية تغطى الشركة منفردة أو مجموعة من الشركات.	2.67	66.8%	3	4.174	*0.000
جميع فقرات المحور معاً		2.74	68.4%		4.854	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الرئيسة الثانية:

"تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"

يبين الجدول رقم (32) أن ما نسبته (42.3%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً على أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"، في حين ما نسبته (33.1%) من أفراد العينة يوافقون بدرجة ضعيفة أو ضعيفة جداً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (32)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

درجة الإجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	16.1%
ضعيفة	17.0%
متوسطة	24.6%
كبيرة	31.2%
كبيرة جداً	11.1%

وتم اختبار هذه الفرضية من خلال المحاور الثلاثة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، إيضاحات السياسات المحاسبية و الإيضاحات العامة في مجال الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (33).

يبين الجدول رقم (33) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للمحور الثالث "الإيضاحات العامة" بلغ (2.737) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(68.43) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (4.854) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) ويعتبر متوسط هذا المجال دال إحصائياً عند($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذا المحور.

أما بالنسبة للمحور الأول "الإيضاحات المتممة للقوائم المالية" فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.003) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (50.08%) وهو يقترب من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.791) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (0.265) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) ويعتبر متوسط هذا المحور غير دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك حياد من قبل أفراد العينة على هذا المحور.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (33) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساوي (2.043) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (51.07%) وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقترب من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.427) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (0.795) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر غير دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك حياد من قبل أفراد العينة على هذا المجال، **مما يعني عدم وجود أدلة كافية من بيانات العينة لإثبات الفرضية الرئيسة القائلة بأنة "تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"**.

ويلاحظ أنة من خلال الجدول رقم (32) أن ما نسبته (24.6%) من المدققين كانوا محايدين في إجابتهم على هذا المجال مما أثر على عدم إثبات هذه الفرضية الرئيسة، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية وهو ما أكدته الفقرة رقم (2) في الجدول رقم (46) الخاص بالمعوقات التي تعيق المدقق من التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

الجدول رقم (33)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الثاني (الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1))

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	2.003	50.08%	2	0.265	0.791
.2	المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية	1.736	43.41%	3	-1.525	0.127
.3	المحور الثالث: الإيضاحات العامة	2.737	68.43%	1	4.854	*0.000
	جميع فقرات المجال الثاني	2.043	51.07%		0.795	0.427

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسة الثالثة:

"يؤثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية".

يبين الجدول رقم (34) أن ما نسبته (86.6%) من أفراد العينة موافقون على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤثر على وجودة معلومات القوائم المالية، في حين ما نسبته (13.4%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم (34)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الثالث: أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية

درجة الإجابة	النسبة المئوية
غير موافق	0.6%
محايد	12.8%
موافق	54.9%
موافق بشدة	31.7%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-11) من فقرات مجال أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (35).

يبين الجدول رقم (35) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة" بلغ (3.48) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (87.7%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.417) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وهذا دليل لأهمية معلومات القوائم المالية في عمل المقارنات من خلال مقارنة النتائج والمراكز المالية الحالية مع السابقة ووضع تصور مستقبلي لما قد يحدث في المستقبل.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (35) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية يساوي (3.18) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (79.4) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.484) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال أي أن هناك أثر ايجابي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية، **مما يعني قبول الفرضية القائلة بأنه "يؤثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية"**.

الجدول رقم (35)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الثالث (أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.	3.48	87.1%	1	7.417	*0.000
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز.	3.33	83.2%	2	6.742	*0.000
.3	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.	3.22	80.6%	4	7.072	*0.000
.4	تتميز المعلومات المحاسبية بالملاءمة إذا تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	3.16	78.9%	8	7.001	*0.000
.5	تكون المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية ذات قدرة تنبؤية في حالة إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.	2.88	72.0%	11	5.963	*0.000
.6	تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج عنها معلومات في القوائم المالية تمثل جوهر الأحداث المالية وليس مجرد الشكل القانوني.	3.09	77.2%	9	6.857	*0.000
.7	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعطى درجة تأكيد أعلى للقياس المحاسبي.	3.24	81.0%	3	7.212	*0.000
.8	تساعد معايير المحاسبة الدولية في تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق المحاسبية.	3.16	78.9%	6	7.072	*0.000
.9	تعمل معايير المحاسبة الدولية على إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز.	3.02	75.4%	10	6.405	*0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.10	وجود إفصاحات مالية وغير مالية تساعد المستخدمين على تقييم القرارات الاقتصادية المتخذة سابقاً.	3.16	78.9%	7	6.857	*0.000
.11	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سهولة فهم القوائم المالية.	3.21	80.2%	5	6.857	*0.000
جميع فقرات المجال معاً		3.18	79.4%		7.484	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الرئيسة الرابعة: يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير.

وتقسم هذه الفرضية إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

"يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة".

يبين الجدول رقم (36) أن ما نسبته (88.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق مزايا تعود على مهنة المحاسبة، في حين ما نسبته (11.7%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم (36)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة

درجة الإجابة	النسبة المئوية
غير موافق	2.1%
محايد	9.6%
موافق	60.7%
موافق بشدة	27.6%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-5) من فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (37).

يبين الجدول رقم (37) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبل المحاسبين" بلغ (3.28) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (81.9%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.212) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويدل ذلك على أهمية وجود مرجعية موحدة لجهة إصدار معايير المحاسبة الدولية لكي يسهل عملية الالتزام بهذه المعايير من قبل الممارسين للمهنة وبالتالي عدم تعارض هذه المعايير وفقاً لجهة الإصدار كذلك زيادة الثقة في التقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير موحدة.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (37) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة يساوي (3.14) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (78.4%) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.35) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني قبول الفرضية الفرعية القائلة بأنة "يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة".**

ويعزى ذلك إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في تنظيم مهنة المحاسبة من خلال إيجاد مرجعية موحدة تتابع شؤون المهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (37)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الأول (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تعمل معايير المحاسبة الدولية على توفير مرجعية موحدة لجهة إصدار المعايير.	3.14	78.4%	2	6.888	*0.000
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبل المحاسبين.	3.28	81.9%	1	7.212	*0.000
.3	تساعد على توحيد أدوات التطبيق العملي.	3.03	75.9%	5	6.441	*0.000
.4	تساعد على تطوير واقع مهنة المحاسبة من خلال إيجاد إطار ناظم للسياسات المحاسبية.	3.10	77.6%	4	6.441	*0.000
.5	تسهل إتمام عملية تدقيق الحسابات نتيجة الحد من الاختلافات المحاسبية.	3.14	78.4%	3	6.857	*0.000
جميع فقرات المجال معاً		3.14	78.4%		7.350	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

"يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للشركات التي تطبق هذه المعايير".

يبين الجدول رقم (38) أن ما نسبته (85.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق مزايا تعود على الشركات التي تطبق هذه المعايير، في حين ما نسبته (2.3%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (38)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات

درجة الإجابة	النسبة المئوية
غير موافق	2.3%
محايد	11.8%
موافق	58.3%
موافق بشدة	27.6%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–6) من فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (39).

يبين الجدول رقم (39) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الثالثة "تعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية" بلغ (3.26) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (81.5%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.143) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزى ذلك إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية وهو ما أكدته الفرضية الثالثة من خلال الجدول رقم (35) من أن هناك أثر ايجابي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (39) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات يساوي (3.11) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (77.8) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.417) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني قبول الفرضية الفرعية القائلة بأنة "يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للشركات التي تطبق هذه المعايير".**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزى ذلك إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة في التقارير المالية للشركات وكذلك زيادة جودة المعلومات المدرجة بهذه التقارير الصادرة عن الشركات.

الجدول رقم (39)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع –المحور الثاني (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات للمقارنة.	3.17	79.3%	3	6.742	*0.000
.2	توفر الوقت والمال المنفق في توحيد القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس قياس وإفصاح مختلفة.	2.95	73.7%	6	6.286	*0.000
.3	تعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية.	3.26	81.5%	1	7.143	*0.000
.4	يتم معالجة العمليات المتشابهة بصورة موحدة في جميع المجتمعات.	2.97	74.1%	5	5.881	*0.000
.5	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الشركات متعددة الجنسيات على تصميم أنظمة متكاملة للمعلومات.	3.12	78.0%	4	6.710	*0.000
.6	معايير المحاسبة الدولية تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات.	3.21	80.2%	2	7.072	*0.000
	جميع فقرات المحور معاً	3.11	77.8%		7.417	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الفرعية الثالثة:

"يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير".

يبين الجدول رقم (40) أن ما نسبته (91.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير، في حين ما نسبته (8.4%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم (40)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع – المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة

درجة الإجابة	النسبة المئوية
غير موافق	0.3%
محايد	8.1%
موافق	56.3%
موافق بشدة	35.3%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1–6) من فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (41).

يبين الجدول رقم (41) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة الأولى "يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال" بلغ (3.4) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (84.9%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.417) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزى ذلك لأهمية سوق المال بالنسبة للدولة وكذلك بالنسبة للمستثمرين من خلال التزام الشركات بالمعايير الدولية مما يسهل على المستثمرين والمتعاملين في السوق من عمل التحليلات للتقارير المالية للشركات المدرجة في السوق.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (41) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة يساوي (3.27) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (81.7%) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.417) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور، **مما يعني قبول الفرضية الفرعية القائلة بأنة "يحقق الالتزام بتطبيق معـــايير المحاسبة الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير".**

ويعزى ذلك إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في زيادة الثقة في سوق المال وجـــذب الاستثمار من خلال تنظيم عمل الشركات من قبل الدولة.

الجدول رقم (41)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع – المحور الثالث (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية فـــي تعظـــيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال.	3.40	84.9%	1	7.417	*0.000
.2	يزيد تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.	3.38	84.5%	2	7.350	*0.000
.3	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدوليـــة الحكومـــات على فهم ومراقبة عمليات وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات.	3.16	78.9%	6	6.784	*0.000
.4	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلـــى تســـهيل عمل الجهات الحكومية المختصة.	3.28	81.9%	3	7.212	*0.000
.5	يؤدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلـــى تـــوفير الوقت والتكاليف اللازمة لإصدار معـــايير محاســـبة محلية.	3.17	79.3%	5	6.571	*0.000
.6	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إجبـــار الشركات على الإفصاح عن المعلومات التـــي تهـــم المستفيدين.	3.22	80.6%	4	7.350	*0.000
	جميع فقرات المحور معاً	3.27	81.7%		7.417	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسة الرابعة:

"يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات وللدولة التي تطبق هذه المعايير".

يبين الجدول رقم (42) أن ما نسبته (88.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق مزايا لمهنة المحاسبة والشركات وللدولة التي تطبق هذه المعايير، في حين ما نسبته (11.3%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم (42)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الرابع: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية

درجة الإجابة	النسبة المئوية
غير موافق	1.5%
محايد	9.8%
موافق	58.3%
موافق بشدة	30.3%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال المحاور الثلاثة "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على كل من مهنة المحاسبة، الشركات والدولة"، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (43).

يبين الجدول رقم (43) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للمحور الثالث "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة " بلغ (3.27) (الدرجة الكلية من 4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (81.68%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.417) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) ويعتبر متوسط هذا المحور دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (43) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساوي (3.17) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (79.36%) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (7.484) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) ويعتبر متوسط هذا المحور دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال، **مما يعني قبول الفرضية الرئيسة القائلة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأنه "يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات وللدولة التي تطبق هذه المعايير".

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سويلم، 2004) في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية تؤدي إلى:

- تعظيم درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات للمقارنة.
- توفر الوقت والمال المنفق في توحيد القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس قياس وإفصاح مختلفة.
- زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية.
- تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال.
- زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صيام، 2005) في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية تؤدي إلى:

- تساعد الشركات متعددة الجنسيات على تصميم أنظمة متكاملة للمعلومات.
- تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات.
- تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة ومنها دوائر الضريبة.
- توفير الوقت والتكاليف اللازمة لإصدار معايير محاسبة محلية.

الجدول رقم (43)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (Sig.) لكل فقرة من فقرات المجال الرابع (مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة	3.14	78.45%	2	7.350	*0.000
.2	المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات	3.11	77.80%	3	7.417	*0.000
.3	المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة	3.27	81.68%	1	7.417	*0.000
جميع فقرات المجال الرابع		3.17	79.36%		7.484	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسة الخامسة:

"توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية"

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (44) أن (77.6%) من أفراد العينة يؤيدون أنه توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بينما (22.4%) لا يرون أن هناك معوقات.

الجدول رقم (44)

النسب المئوية لدرجات الإجابة على السؤال "هل توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية"

الإجابة	العدد	**النسبة المئوية**
لا	13	22.4
نعم	45	77.6

يبين الجدول رقم (45) أن ما نسبته (89.7%) من أفراد العينة يوافقون على المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، في حين ما نسبته (10.3%) من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

الجدول رقم (45)

النسب المئوية لدرجات الإجابة للمجال الخامس: المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية

درجة الإجابة	**النسبة المئوية**
غير موافق	2.5%
محايد	7.8%
موافق	53.4%
موافق بشدة	36.3%

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-7) من فقرات مجال المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، وقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا، والنتائج موضحة في الجدول رقم (46).

يبين الجدول رقم (46) أن المتوسط الحسابي بالنسبة للفقرة السادسة "ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق "بلغ (3.57) (الدرجة الكلية من 4) أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن المتوسط الحسابي النسبي (89.1%) وهو أكبر من (50%) (الدرجة المتوسطة حسب مقياس ليكرت)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (6.405) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يبين الجدول رقم (46) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مجال المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساوي (3.24) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (80.9%) وهو أكبر من الدرجة المتوسطة (50%)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.000) وقيمة اختبار الإشارة يساوي (6.559) مما يدل على أن متوسط درجة الإجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المجال، **مما يعني قبول الفرضية القائلة بأنه "توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية".**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (46)

المتوسط الحسابي والقيمة الاحتمالية (.Sig) لكل فقرة من فقرات المجال الخامس (المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الرتبة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى محاسبين الشركات.	3.17	79.3%	4	6.261	*0.000
.2	عدم وجودة قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.	3.52	88.0%	2	6.100	*0.000
.3	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها على التغيرات في معايير المحاسبة الدولية.	3.04	76.1%	6	5.935	*0.000
.4	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.	2.91	72.8%	7	6.085	*0.000
.5	قصور دور البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الفلسطينية.	3.09	77.2%	5	6.100	*0.000
.6	ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.	3.57	89.1%	1	6.405	*0.000
.7	الظروف الاقتصادية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعاير المحاسبة.	3.35	83.7%	3	5.185	*0.000
جميع فقرات المجال معاً		3.24	80.9%		6.559	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيسة السادسة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تعزى إلى كل من المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة)".

تم استخدام اختبار "مان–وتني" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار غير معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم استخدام اختبار "كروسكال – والاس" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار اللامعلمي يصلح لمقارنة (3) متوسطات أو أكثر من البيانات.

يوضح الجدول رقم (47) أنه باستخدام اختبار "مان – وتني" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور المجال الثاني كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية تعزى إلى الجنس.

الجدول رقم (47)

نتائج اختبار "مان – وتني" للفروقات حسب الجنس

المجال	الجنس
	القيمة الاحتمالية (Sig.)
إيضاحات القوائم المالية.	0.756
إيضاحات السياسات المحاسبية.	0.223
الإيضاحات العامة.	0.646
جميع فقرات المجال الثاني	0.524

يوضح الجدول رقم (48) أنه باستخدام "كروسكال– والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور المجال الثاني كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية تعزى إلى العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة.

مما يعني قبول الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تعزى إلى كل من المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة)"

وهذا يؤكد أن هناك اتفاق بين أفراد المجتمع من المدققين في إجابتهم وأنه لا يوجد اختلافات في إجابة أفراد المجتمع تبعاً للجنس أو العمر أو المؤهل العلمي أو الشهادات المهنية أو المسمى الوظيفي أو الخبرة.

الجدول رقم (48)

نتائج اختبار "كروسكال– والاس" للفروقات حسب العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة

المجال	العمر	المؤهل العلمي	الشهادات المهنية	المسمى الوظيفي	الخبرة
	(Sig.)	(Sig.)	(Sig.)	(Sig.)	(Sig.)
إيضاحات القوائم المالية.	0.826	0.273	0.143	0.722	0.710
إيضاحات السياسات المحاسبية.	0.697	0.255	0.180	0.968	0.693
الإيضاحات العامة.	0.181	0.647	0.896	0.151	0.601
جميع فقرات المجال الثاني	0.737	0.222	0.214	0.800	0.778

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

6-1: النتـــائـــج

6-2: التوصيـــات

6-3: الدراسات المستقبلية المقترحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-1: النتـــائـــج

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بإعداد قوائمها المالية، وكانت نسبة الالتزام 64.7% وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة.
2. التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإيضاحات العامة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، والتي تشمل الاسم والشكل القـــانوني للشـــركة وعنوانها، وطبيعة عمل الشركة، نوع العملة المعدة بموجبها القوائم المالية.
3. عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وكـــان أهم البنود التي لم تلتزم بالإفصاح عنها وهي تفصيل مفردات المدينين مصنفة إلى مـــدينين تجارين وآخرين، تصنيفات المخصصات المختلفة، مكونات حقوق الملكية، وكان أهم البنود التي تم الالتزام بالإفصاح عنها هي تفصيل مفردات بنود الأصـــول الثابتـــة والإضـــافات والإستبعادات خلال العام، تفصيل مفردات بنود المخزون، مكونات الإيرادات والمصـــاريف بشكل تفصيلي.
4. عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلســـطينية بالإفصـــاح عـــن إيضـــاحات السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقـــم (1)، وكان أهم البنود التي لم تلتزم بالإفصاح عنها هي الإفصاح عن أسس القيـــاس والسياســـات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، الإفصاح عن البنود الطارئـــة فـــي القـــوائم المالية، الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في السياسات المحاسبية.
5. عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية بشكل كامل وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيـــار المحاســـبة الدولي رقم (1) وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة.
6. وجود أثر ايجابي (علاقة) بين الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وجودة المعلومـــات المدرجة بالقوائم المالية، وذلك من خلال جعل القوائم المالية قابلة للمقارنـــة للشـــركة مـــع الشركات التي تعمل في نفس النشاط كذلك القوائم المالية للشركة نفسها خلال عدة ســـنوات كذلك زيادة الثقة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير واحدة وتميز هذه القوائم بالموضوعية وعدم التحيز وسهولة فهم واستيعاب المعلومات المدرجة بهذه القوائم المالية.
7. يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة، واهم هذه المزايا توفير مرجعية موحدة لجهة إصدار المعايير، الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبـــل المحاســـبين، تسهل عملية تدقيق الحسابات نتيجة الحد من الاختلافات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للشركات، وأهم هذه المزايا زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، زيادة كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات، زيادة درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات للمقارنة.
9. يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير، وأهم هذه المزايا تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال، زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة ومنها دوائر الضرائب.
10. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تعزى إلى كل من المتغيرات المستقلة التالية الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة.
11. وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وهي:

أ- ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.

ب- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.

ت- الظروف الاقتصادية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة.

ث- عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى محاسبي الشركات.

ج- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها على التغيرات في معايير المحاسبة الدولية.

ح- عدم وجود قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.

وقد أضاف بعض المدققين المعوقات التالية:

خ- طبيعة كون الشركات في قطاع غزة ذات سمة عائلية تساهم في عدم ضبط أنظمة الرقابة الداخلية مما يساهم في ضعف عملية الإفصاح.

د- عدم وجود قوانين تنظم عملية الشراكة بين مكاتب التدقيق.

ذ- التكلفة المرتبطة بالإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية والعائد المتوقع من وراء عملية الإفصاح.

ر- عدم كفاءة نظام المعلومات ونظام المحاسبة لدى الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-2: التوصيـــات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث قدم التوصيات التالية:

1. ضرورة التزام جميع الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد التقارير المالية بشكل كامل والتي تشتمل على الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التـدفقات النقديـة، قائمـة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية.
2. ضرورة التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الـدولي رقـم (1) عند إعداد القوائم المالية حيث تساهم هذه الإيضاحات في زيادة واكتمال محتوى المعلومات المدرجة بالقوائم المالية وبالتالي مساعدة مستخدمي هذه القوائم على فهم أكثر لمحتوياتهـا والاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات مع التركيز على الإفصاح عن:
   - تفصيل مفردات المدينين إلى مدينين تجاريين وآخرين.
   - تصنيفات المخصصات المختلفة.
   - مكونات حقوق الملكية.
   - التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
   - الإفصاح عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة والتغيرات التي تحدث فـي هذه السياسات وأثرها على القوائم المالية.
   - الإفصاح عن البنود الطارئة والمعلومات غير المالية.
3. العمل على سن قانون فلسطيني جديد للشركات يتناول متطلبات الإفصاح وإلزام الشـركات الفلسطينية بهذه المتطلبات لجعل القوائم المالية أكثر فائدة.
4. على الجهات المسؤولة عن منح الترخيص إعادة النظر في أسس منح ترخيص مزاولة مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرة المدققين على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية.
5. زيادة مستوى الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية من خلال زيادة عدد الدورات في مجال معايير المحاسبة الدولية واعتبار ذلك شرط لمنح المدقق ترخيص مزاولة مهنة التدقيق.
6. على الشركات ومكاتب التدقيق أن تقوم بزيادة معرفة واطـلاع مـوظفيهم علـى معـايير المحاسبة الدولية من أجل مساعدتهم في الارتقاء بمستواهم العلمي وتطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في الشركات أو في مجال التدقيق.
7. ضرورة إعطاء دور أكبر للمدقق في تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية والتحقـق من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومحاسبة المدققين في حالة الإخلال بواجبهم أثناء عملية التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. على المدققين الاهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية من خلال الاطلاع بصورة مستمرة على إصدارات معايير المحاسبة الدولية وحضور الدورات المتخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية.
9. على الجهات الحكومية وخاصة دوائر الضريبة إلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية من أجل تسهيل عمل هذه الدوائر.
10. يتوجب على الجهات المسؤولة عن مراقبة الشركات أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان التزام الشركات بإعداد قوائمها المالية والافصاحات في الموعد المحدد من خلال:

أ- تذكير الشركات بأن عليها الالتزام بإعداد قوائمها المالية بشكل كامل والتي تشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية وتكون مدققة من قبل مدقق حسابات مرخص.

ب- فرض عقوبات وغرامات على الشركات غير الملتزمة بإعداد قوائمها المالية بشكل كامل والافصاحات المتممة لها.

ج- توعية مدراء وأصحاب الشركات لأهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وأهمية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

11. العمل على تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين وذلك من خلال:

أ- تفعيل دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق وهم جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، جمعية مدققي الحسابات القانونيين.

ب- عقد دورات تدريبية في مجال معايير المحاسبة الدولية بشكل عام ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) بشكل خاص وكيفية إعداد التقارير المالية بناءً على هذه المعايير من أجل تطوير كفاءة ومعرفة المحاسبين والمدققين لكي يكونوا مؤهلين في مجال معايير المحاسبة.

ت- تحديث البرامج التعليمية ووسائل وأساليب التدريس المتبعة في كليات التجارة في الجامعات الفلسطينية وايلاء عناية أكبر لمعايير المحاسبة الدولية الموجودة حالياً وما يستجد في المستقبل من أجل رفع كفاءة المحاسبين الخريجين وتنمية مهارتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-3: الدراسات المستقبلية المقترحة

يوصي الباحث بالقيام بالدراسات التالية:

1. دراسة أسباب عدم التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية بشكل كامل وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
2. دراسة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي بالافصاحات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وخاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
3. دراسة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي بالافصاحات وفقاً لتعليمات الإفصاح الصادر عن إدارة السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية

1. أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
2. بدوى، محمد عباس وعثمان، الأميرة إبراهيم، **دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
3. جربوع، يوسف محمود وحلس، سالم عبد الله، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، 2001.
4. جربوع، يوسف محمود، **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، 2002.
5. جربوع، يوسف محمود، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، 2001.
6. جريونينج، هينى فان، **معايير التقارير المالية الدولية**، ترجمة طارق عبد العال حماد، البنك الدولي لإعادة الإعمار والتطوير، القاهرة، 2006.
7. جعفر، عبد الإله نعمة، **المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
8. الحاسي، جمعة خليفة وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، جامعة قار يونس، بنغازي، 1991.
9. حماد، طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
10. حماد، طارق عبد العال، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
11. حنان، رضوان حلوه، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
12. حنان، رضوان حلوه، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**،الطبعة الأولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
13. الحيالي، وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
14. الدهراوى، كمال الدين وهلال، عبد الله عبد العظيم، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15. الدهراوى، كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
16. الصبان، محمد سمير وجمعة، إسماعيل إبراهيم، **الاسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995.
17. ضيف، خيرت وشحاتة، احمد، بسيوني، **في تطور الفكر المحاسبي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
18. عوض الله، وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية**، جامعة القاهرة، 1993.
19. الفداغ، فداغ، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
20. فهمي، صلاح الدين عبد الرحمن، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.
21. القاضي، حسين وحمدان، مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
22. القاضي، حسين وحمدان، مأمون توفيق، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
23. لطفي، أمين السيد احمد، **التحليل المالي لأغراض تقيم الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
24. لطفي، أمين السيد احمد، **نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
25. لطفي، أمين السيد احمد، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
26. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية 7**، عمان، الأردن، 2001.
27. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **مفاهيم التدقيق المتقدمة 13**، عمان، الأردن، 2001.
28. المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة 8**، عمان، الأردن، 2001.
29. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، الأردن، 2004 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30. المطارنة، غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
31. مقداد، محمد والفرا، ماجد، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولي، 2004.
32. نور، احمد، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
33. نور، عبد الناصر إبراهيم وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.

ثانياً: الأبحاث العلمية العربية

1. أبو نصار، محمد حسين والذنيبات، على عبد القادر، "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية" **مجلة دراسات**، مجلد 32، عدد1، 2005، ص115-139.
2. الخوري، رتاب سالم وبالقاسم، مسعود محمد، "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية علي أسعار الأسهم وحجم التداول دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة العامة الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد 2، عدد 2، 2006، ص 163-186.
3. بهجت، محمد فؤاد الدين، ويماني، عبد الله قاسم، "الأثر المتوقع لمعيار الإفصاح العام علي مستوي الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، مجلد 2، عدد 1، 1995، ص 61 - 99.
4. توفيق، محمد شريف، "قياس متطلبات الإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركة المساهمة وفي معيار الإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية" **مجلة الإدارة العامة (معهد الإدارة العامة، الرياض)**، العدد 61، 1989، ص 113- 201 .
5. الجيوسي، محمد وغرايبة، فوزي، "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي"، **مجلة دراسات**، مجلد 17 أ، العدد 1، 1990، ص143-165.
6. خشارمة، حسين على، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد17، 2003، ص87-116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. الخطيب، خالد، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد 18 ، العدد 20 ، 2002، ص 143 -195.
8. خليف، احمد عثمان، "تقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر دراسة تطبيقية"، **مجلة الإدارة العامة (معهد الإدارة العامة، الرياض)**، المجلد 37، العدد 3، 1989، ص 541-585.
9. سويلم، حسن على، "مدى الحاجة لتوفيق معايير المحاسبة العربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة في ضوء تجربة ماليزيا في إصدار معايير المحاسبة دراسة اختباريه مقارنة"، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد 26، العدد 2، 2004، ص131-183.
10. السيد، احمد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري"، **مجلة البحوث التجارية**، المجلد 15، العدد 2، 1993، ص 97 -145.
11. صيام، وليد زكريا، "ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن دراسة استكشافية لآراء القائمين علي مهنة المحاسبة" **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، مجلد 1، عدد 2، 2005، ص 1-16.
12. طه، عبد الجابر، "الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي**، جامعة الأزهر، عدد 9، 1999، ص261-346.
13. غرايبة، فوزي والنبر، رندا، "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن"، **مجلة دراسات**، مجلد 14، العدد 8، 1987، ص9-32.
14. مطر، محمد، "الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلي منظمة التجارة العالمية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 18، 1998، ص 9-61.
15. مطر، محمد، "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر من مصادر المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض"، **مجلة دراسات**، مجلد 15، العدد 2، 1988، ص23-65.
16. مطر، محمد، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، **مجلة دراسات الجامعة الأردنية**، مجلد 20أ، العدد 2، 1993، ص 116-169.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. الملحم، عدنان بن عبد الله، "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية"، **المجلة العربية للمحاسبة**، مجلد6، عدد1، ص1-21.

ثالثاً: الرسائل العلمية العربية

1. الشلتوني، فايز زهدي، "**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
2. نشوان، اسكندر، " **تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2004.
3. الهبيل، جمال خالد، "**مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2003.

رابعاً: المقالات

1. عبد الله، خالد أمين، **الإطار التشريعي للإفصاح**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، 1996.
2. عبد الله، خالد أمين، **الإفصاح ودورة في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، 1995.

خامساً: القوانين والتعليمات

1. قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لسنة 2004م
2. قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964م
3. قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004م
4. قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004م
5. قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004م
6. تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: الكتب الأجنبية

1. Atrill, Peter And Mclaney, Eddie, **Accounting and Finance**, Third Edition, Pearson Education Limited, 2001.
2. Batra, V K and Bagardia, K C, **Textbook of Auditing,** McGraw Hill, New York, 1996.
3. Belkaoui, Ahmed, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004.
4. Choi Frederick, Frost Carol, Meek Gary, **Intermediate Accounting**, Fourth Edition, Prentice Hall, London, 2002.
5. Harvey Mike, and Keer Fred, **Financial Accounting Theory and Standards**, Second Edition, , Prentice Hall International, London, 1983
6. Jarbou, Yousef Mahmoud, **Auditing Between Theory And Application**, First Edition, Palestine, 2007.
7. Kieso Donald, and Weygandt Jerry, **Intermediate Accounting,** Seventh Edition, John Wiley & Sons, USA, 1992.
8. Kieso Donald, Weygandt Jerry, and Terry, Warfield, **Intermediate Accounting,** Twelfth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2007.
9. Kieso Donald, Weygandt Jerry, and Terry, Warfield, **Intermediate Accounting,** Tenth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2001.
10. Nobes, Christopher And Parker, Robert, **Comparative International Accounting**, Eighth Edition, Prentice Hall, London, 2004.
11. Schroeder Richard, Clark Myrtle, and Cathey Jack, **Financial Accounting Theory and Analysis,** Eighth Edition, John Wiley & Sons, USA, 2005.
12. Weygandt Jerry, Kieso Donald, and Kimmel, Paul, **Financial Accounting,** Third Edition, John Wiley & Sons, USA, 2005.
13. Williams Jan, Stanga Keith, and William Holder, **Intermediate Accounting**, Harcount B, New York, 1984.

سابعاً: الأبحاث الأجنبية

1. Al-Rashed, Wael "The Value of Accounting Disclosure: Investors' Perceptions**", Journal of Economics and Administrative Sciences**, Volume, 18, Number, 2, 2002, P101-125.
2. Alsaeed, Khalid "The Association Between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The Case of Saudi Arabia", **The Journal of American Academy of Business, Cambridge** * Vol. 7, Num. 1, 2005, P 310-321.
3. Daske, Holger and Gebhardt, Gnther, "International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality", **Accounting Foundation, The University of Sydney**, Vol. 42, 2006, P 461-498.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. Jackson, Dave and Madura, Jeff," Impact of Regulation Fair Disclosure on The Information Flow Associated With Profit Warning", **Journal of Economics and Finance**, Volume 31, Number 1 ,2007, P 59-74.
5. Tawfik, Mohamed, An Empirical Investigation of Homogeneity of Information Needs for Diverse Users of Financial Statements: An Application of Data Expansion Approach to Enhance the Saudi Arabian Disclosure Standard-Setting, **JKAU, Economics and Administrative**, Volume, 3, 1990, P107-132.

www.manaraa.com

الملاحق

1. نسخة الاستبانة
2. أسماء المحكمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1) إستبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

إستبانة

رقم الإستبانة

أخي المدقق ..... تحية طيبة وبعد.

أتوجه إليكم بالتقدير والاحترام، راجياً تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة الميدانية التي تهم قطاع الشركات الصناعية المساهمة وقطاع مدققين الحسابات في قطاع غزة، وتحقيقاً لغرض استكمال أطروحة الماجستير في المحاسبة والتي بعنوان:

"مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)" (دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققين الحسابات في فلسطين)

حيث يقوم الباحث باستطلاع آراء مدققين الحسابات في قطاع غزة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

ونحن إذ نرجو الإجابة على أسئلة هذه الإستبانة فإننا نأمل أن تسهموا في إنجاح هذا الدراسة وإغنائنا بآرائكم واقتراحاتكم، مع العلم بأن بيانات هذه الاستبانة ستعامل بسريه تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المعلومات العامة

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3. المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4. التخصص:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى حددها _____

5. الشهادات المهنية:

☐ محاسب قانوني فلسطيني (PCPA) ☐ محاسب قانوني عربي (ACPA)
☐ محاسب قانوني أمريكي (AICPA) ☐ الزمالة البريطانية (Chartered accounting) ☐ أخرى حددها _____

6. المسمى الوظيفي:

☐ مساعد مدقق ☐ مدقق رئيس ☐ مدير تدقيق ☐ صاحب أو شريك مكتب تدقيق

7. عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

8. عدد الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال معايير المحاسبة الدولية _____ دورة

9. عدد الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح _____ دورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المجال الأول: "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية)، والإيضاحات المتممة لها في نهاية السنة المالية".

الرجاء تحديد درجة الالتزام بالفقرات التالية من وجهة نظرك في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.

م	الفقرة	درجة الالتزام				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
.1	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.					
.2	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.					
.3	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.					
.4	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية في نهاية السنة وبالمقارنة مع العام السابق.					
.5	تلتزم الشركات الصناعية المساهمة بإدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.					

المجال الثاني: "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية".

الرجاء تحديد درجة توفر الإفصاحات والإيضاحات والملاحظات التالية من وجهة نظرك في القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية.

م	الفقرة	متوفرة بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
المحور الأول: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية						
.1	يتم إعداد القوائم المالية فيما عدا قائمة التدفقات النقدية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي.					
.2	تلتزم الشركات بثبات عرض وتصنيف البنود في القوائم المالية من فترة إلى أخرى.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	متوفرة بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
.3	يتم عادةً إعداد القوائم المالية سنوياً بشكل ثابت.					
.4	يتم عرض البنود المادية في القوائم المالية بشكل منفصل ويتم تجميع البنود غير المادية مع البنود المشابهة.					
.5	يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن الشركة مستمرة في أعمالها في المستقبل وأنه ليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة.					
.6	يتم الإفصاح عن مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والإستبعادات خلال العام والتي تشمل الآلات والمعدات والأراضي...الخ.					
.7	يتم الإفصاح عن مفردات بنود المخزون مصنفاً إلى مواد خام، بضاعة تحت التشغيل، بضاعة تامة.					
.8	يتم الإفصاح عن مفردات المدينين مصنفة إلى مدينين تجارين وآخرين.					
.9	يتم الإفصاح عن تصنيفات المخصصات المختلفة.					
.10	يتم الإفصاح عن مكونات حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع، الاحتياطات، علاوة الإصدار.					
.11	يتم الإفصاح عن عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة وغير المدفوعة بالكامل.					
.12	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.					
.13	يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي تحدث بعد تاريخ الميزانية.					
.14	يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية والشركة.					
.15	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات.					
.16	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.					
المحور الثاني: إيضاحات السياسات المحاسبية						
.1	يوجد توضيح يبين أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	متوفرة بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
.2	يوجد توضيح يعبر عن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.					
.3	وصف التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية.					
.4	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية.					
.5	يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية.					
.6	يوجد توضيح يبين مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.					
.7	تشمل أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق.					
المحور الثالث: إيضاحات عامة						
.1	يتم الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها.					
.2	يتم الإفصاح عن طبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسة واسم الشركة الأم التابعة لها الشركة إن وجد.					
.3	يوجد توضيح يبين نوع العملة المعدة بموجبها البيانات المالية والفترة المالية التي تغطيها.					
.4	يوجد توضيح يبين ما إذا كانت القوائم المالية تغطي الشركة منفردة أو مجموعة من الشركات.					

المجال الثالث:"أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية"

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة.					
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل القوائم المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز.					
.3	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية.					
.4	تتميز المعلومات المحاسبية بالملاءمة إذا تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	تكون المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية ذات قدرة تنبؤية في حالة إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.					
.6	تطبيق معايير المحاسبة الدولية ينتج عنها معلومات في القوائم المالية تمثل جوهر الأحداث المالية وليس مجرد الشكل القانوني.					
.7	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعطى درجة تأكيد أعلى للقياس المحاسبي.					
.8	تساعد معايير المحاسبة الدولية في تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق المحاسبية.					
.9	تعمل معايير المحاسبة الدولية على إيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز.					
.10	وجود إفصاحات مالية وغير مالية تساعد المستخدمين على تقييم القرارات الاقتصادية المتخذة سابقاً.					
.11	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على سهولة فهم القوائم المالية.					

المجال الرابع: "مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية"

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على مهنة المحاسبة						
.1	تعمل معايير المحاسبة الدولية على توفير مرجعية موحدة لجهة إصدار المعايير.					
.2	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبل المحاسبين.					
.3	تساعد على توحيد أدوات التطبيق العملي.					
.4	تساعد على تطوير واقع مهنة المحاسبة من خلال إيجاد إطار ناظم للسياسات المحاسبية.					
.5	تسهل إتمام عملية تدقيق الحسابات نتيجة الحد من الاختلافات المحاسبية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الشركات						
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات للمقارنة.					
.2	توفر الوقت والمال المنفق في توحيد القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس قياس وإفصاح مختلفة.					
.3	تعمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية.					
.4	يتم معالجة العمليات المتشابهة بصورة موحدة في جميع المجتمعات.					
.5	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الشركات متعددة الجنسيات على تصميم أنظمة متكاملة للمعلومات.					
.6	معايير المحاسبة الدولية تزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات.					
المحور الثالث: مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تعود على الدولة						
.1	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعظيم كفاءة وزيادة الثقة في أسواق المال.					
.2	يزيد تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية.					
.3	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الحكومات على فهم ومراقبة عمليات وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات.					
.4	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة.					
.5	يؤدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى توفير الوقت والتكاليف اللازمة لإصدار معايير محاسبة محلية.					
.6	يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على إجبار الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستفيدين.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الخامس: "المعوقات التي تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية"

1. هل توجد معوقات تحد من قدرة مدققين الحسابات على التحقق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت إجابتك (نعم) فما هي المعوقات حسب وجهة نظرك التي تعيق المدقق من التحقق من كفاية الافصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	عدم توفر المعرفة والخبرة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لدى محاسبين الشركات.					
.2	عدم وجودة قانون يلزم الشركات بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.					
.3	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تدريب موظفيها على التغيرات في معايير المحاسبة الدولية.					
.4	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.					
.5	قصور دور البرامج التعليمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية في الجامعات الفلسطينية.					
.6	ضعف دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.					
.7	الظروف الاقتصادية السائدة لا تمكن المدقق من القيام بواجباته في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة.					

8. هل يوجد معوقات أخرى، أذكرها؟

_____

_____

_____

شكراً لحسن تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الوظيفة	المهنة/الوظيفة
1	د.اسكندر نشوان	دكتوراه محاسبة	مدقق حسابات مهني
2	د.جبر الداعور	دكتوراه محاسبة	نائب رئيس جامعة الأزهر–غزة للشؤون الإدارية
3	د.سالم حلس	دكتوراه محاسبة	عميد كلية التجارة الجامعة الإسلامية – غزة
4	د.سمير صافى	دكتوراه إحصاء	عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر الجامعة الإسلامية
5	د.على شاهين	دكتوراه محاسبة	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية – غزة للشؤون الإدارية
6	د.يوسف جربوع	دكتوراه محاسبة	أستاذ مشارك كلية التجارة الجامعة الإسلامية – غزة
7	ماجد كريزم	بكالوريوس محاسبة	مدقق حسابات مهني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com